وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة يحيى فارس –المدية -

كليةالعلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

تخصص: مالية مؤسسة



عنوان المذكرة

استخدام بيانات قائمة التدفقات النقدية كأداة للتنبؤ بالفشل المالي

دراسة حالة سونلغاز –المدية-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبة

تخصص مالية مؤسسة

من إعداد الطالبين:

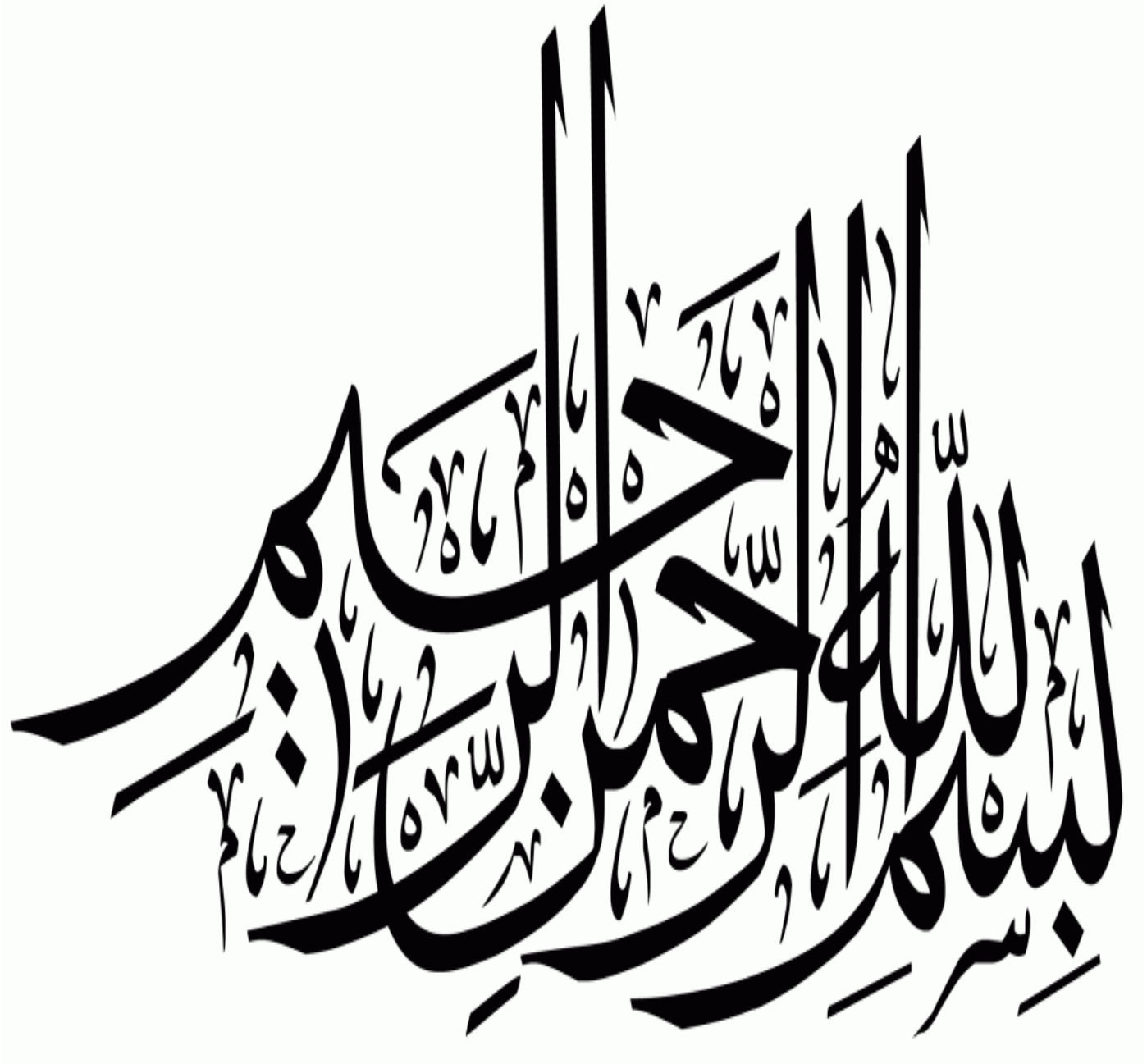
لامية بن عيسى

مريم رابح بلهواري

الأستاذ المشرف :

عمر علي عبد الصمد

السنة الجامعية 2020-2021


بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون﴾
صدق الله العظيم

إلهي ليطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلى بطاعتك .. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك... الله جل جلاله
إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة ..

إلى نبي الرحمة ونور العالمين .. سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل أسمه بكل افتخار.يا من يرتعش قلبي لذكرك وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد
إلى من سقى في نفسي بعرق جبينه الطاهر معنى الوفاء والتضحية إليك يا أحب رجل إلى قلبي .....أبي العزيز أدامك الله ورعاك.
إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني .. إلى بسمة الحياة وسر الوجود.
إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب واعز الناس حفظك الله يا جوهرة حياتي
أمي الحبيبة.

إلى الذين لا تحلوا الحياة إلى بهم ألا وهم إخوتي فايزة وأطفالها (محمد,ياسر,شهرزاد),بسمة وأطفالها(محمد سراج,رونق شريفة), محمد لمين, هاشم نجيب (حفظكم الله).

إلى اعز صديق : أقدم له فائق الشكر والتقدير ,مناصر الطيب.

إلى كل من سعتهم ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي إلى كل هؤلاء أهدي حصيلة عملي المتواضع.

إلى صديقتي و شريكتي في العمل رابح بلهوا ري مريم.

إلى صديقتي : وهيبة ، أحلام .

و إلى كل دفعة *2021* خاصة السنة الثانية ماستر تخصص مالية ومحاسبة *LMD*.

و كل من يعرفني وكل من سيستفيد من هذا العمل المتواضع

لامية

الإهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد :

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسرتنا بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد.

إلى الذي غاب عن أعيننا ولازال يسكن قلوبنا إلى روح أبي الطاهرة _ رحمه الله _.

إلى نبض قلبي وجوهرة حياتي نبع الحنان و العطاء رمز الحب و الوفاء الغالية.

أمي أطال الله عمرها و حفظها من كل سوء .

إلى سندي في الحياة إخوتي : وسيلة ، خديجة ، مراد ، سفيان ، منير ، رابح ، أمينة .

إلى فرحة قلبي وروحي (ادم ، محمد ، عبد الوهاب).

إلى من اختارني شريكة لحياته زوجي الحبيب فيصل.

إلى من تقاسمت معها العمل صديقتي لامية بن عيسى.

إلى رفيقات العمر سهام ، إيمان ، ياسمين ، سارة ، يسرى ، نهلة، وهيبة ، أحلام .

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

مريم

شكر وتقدير

اللهم لك الشكر ولك الحمد حمدا كثيرا مباركا يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك أن وفقتنا لإنجاز هذا العمل.

لك الحمد حتى ترضى و لك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا.

أما بعد :

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود إلى أعوام قضيناها

في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد...

وقبل أن نمضي تقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدم رسالة في الحياة... إلى جميع أساتذتنا الأفاضل.....

أخص بالتقدير و الشكر للمشرف على المذكرة

الدكتور : علي عبد الصمد

ونتقدم بالشكر إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد على إنجاز هذا العمل .

إلى كل هؤلاء، نقول لهم شكرا وجزاكم الله خير الجزاء

ملخـص

يمثل جدول التدفقات النقدية أحد أهم القوائم المالية التي يمكن الاعتماد على مخرجاتها لاتخاذ مختلف القرارات المتعلقة بالتمويل أو الاستثمار، في ظل جهود التوافق المحاسبي الدولي، قامت الجزائر بإصلاح نظامها المحاسبي وتبنت النظام المحاسبي المالي والذي فرض على المؤسسات الجزائرية إعداد خمسة قوائم مالية من ضمنها قائمة التدفقات النقدية ، حيث تهدف هذه القائمة إلى توفير معلومات لمستخدمي القوائم المالية للمؤسسة أو بالأحرى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية و ما يعادلها، كما يظهر المدفوعات و المقبوضات النقدية خلال الدورة المحاسبية، و هذا حسب مصادرنا إلى تدفقات نقدية متأتية من النشاط التشغيلي، الاستثماري ، التمويلي، حيث يتم إعداد هذا الجدول بطريقتين ،الطريقة المباشرة و الطريقة الغير مباشرة ، وحسب ما رأينا في الميدان التطبيقي أن الطريقة الأكثر استعمالا هي الطريقة المباشرة.

أما الجانب الثاني فقد هدفنا في دراسته إلى معرفة التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة وهذا للأهمية الكبيرة التي يلعبها لتشخيص الوضعية المالية ومساعدتها على اتخاذ القرارات الرشيدة ، حيث تناولنا فيه مفهوم التنبؤ بالفشل المالي و أهميته ، وطرق علاجه ،أشهر النماذج الإحصائية الكمية للتنبؤ بالفشل المالي والمتمثلة في نموذج Beaver، Altman ، Springate ، Kida ونموذج حيث استخدمنا هذه النماذج نظرا لقدرتها العالية على التنبؤ بالمخاطر المالية قبل واقعة التصفية بسنوات . أما الجانب التطبيقي فقمنا باختبار هذه النماذج مع مجموعة من النسب على مؤسسة اقتصادية و هي وحدة سونلغاز فرع المدية ،خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى غاية 2019.

الكلمات المفتاحية : التدفقات النقدية ، الفشل المالي ،النماذج العالمية للتنبؤ بالفشل المالي .

Résumé

The cash flow scale is one of the most important financial lists whose output can be

relied upon to make various financial or investment decisions. In the context of the efforts of the international accounting consensus, Algeria has reformed its accounting system and adopted the financial accounting system, which required Algerian institutions to prepare five financial lists, including the cash flow list.

The second aspect of our study was to learn about financial failure forecasting in an enterprise. This is because of the great importance it plays in diagnosing the financial situation and helping it to make rational decisions. We addressed the concept of financial failure forecasting, its importance, and the methods of treatment, the most popular quantitative statistical model for financial failure forecasting, namely, the Beaver, Altman, Spring ate, Kida and The application side tested these models with a range of ratios on an economic institution, the Tidal Sonelgaz Unit, from 2017 to 2019.

الفهرس

فهرس المحتويات

شكر وتقدير
الإهداءات
الملخص

الفهرس I

قائمة الجداول IV
قائمة الأشكال VII

قائمة الملاحق IX

المقدمة العامة أ

الفصل الأول: عموميات حول قائمة التدفقات النقدية

مقدمة الفصل 02
المبحث الأول : ماهية قائمة التدفقات النقدية 03

المطلب الأول : التطور التاريخي لقائمة التدفقات النقدية 03

المطلب الثاني : أهمية وأهداف قائمة التدفقات النقدية 10

المطلب الثالث: استخدامات قائمة التدفقات النقدية 13

المبحث الثاني: تصنيف قائمة التدفقات النقدية 14

المطلب الأول : تصنيفات قائمة التدفقات النقدية 14

المطلب الثاني : مصادر إعداد قائمة التدفقات النقدية 16
المطلب الثالث: أهم طرق عرض قائمة التدفقات النقدية 17

المبحث الثالث : نسب قائمة التدفقات النقدية 29
المطلب الأول : مقاييس جودة الربحية ومقاييس جودة السيولة 29
المطلب الثاني : مؤشرات تقييم السياسة المالية للمؤسسة 31

المطلب الثالث: نسب تقييم إضافية مختلفة 32
خاتمة الفصل 34

الفصل الثاني: أساسيات حول التنبؤ بالفشل المالي

مقدمة الفصل
المبحث الأول :الإطار النظري للتنبؤ بالفشل المالي 37
المطلب الأول : ماهية الفشل المالي 37
المطلب الثاني : أسباب ومراحل الفشل المالي 40
المطلب الثالث: طرق وأساليب الفشل المالي 43
المبحث الثاني : أنواع و ومظاهر التنبؤ بالفشل المالي 46
المطلب الأول : أنواع الفشل المالي 46
المطلب الثاني : أهمية ومظاهر الفشل المالي 47
المطلب الثالث:أساليب معالجة الفشل المالي 48
المبحث الثالث : **عرض بعض النماذج الكمية** 51
المطلب الأول : نموذج **Altmanو Beaver** 51
المطلب الثاني : **نموذج Kidaو springate** 54
المطلب الثالث : نموذج **SHERROD** 55
خاتمة الفصل 57

الفصل الثالث: الدراسة حالة

مقدمة الفصل 59

المبحث الأول :لمحة تاريخية عن شركة توزيع الكهرباء والغاز بالمدية 60

المطلب الأول :لمحة تاريخية عن شركة توزيع الكهرباء والغاز 60

المطلب الثاني : مراحل تطور شركة توزيع الكهرباء والغاز 60

المطلب الثالث :المهام الموكلة لمركز توزيع الكهرباء والغاز بالمدية 66

المبحث الثاني: عرض وتحميل القوائم المالية لمؤسسة باستخدام أهم نماذج التنبؤ بالفشل المالي 67

المطلب الأول : عرض الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج لثلاث سنوات التالية 2017-2018-2019 67

المطلب الثاني: استخدام أهم النسب المالية للمؤسسة محل الدراسة 83

المطلب الثالث : استخدام نموذج kida لتحليل الوضعية المالية 85

خاتمة الفصل 87

الخاتمة العامة 88

قائمة المراجع 90

الملاحق

قائمة
الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (01)	مقارنة بين قائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية	05
الجدول رقم (02)	عناصر الأنشطة المكونة لقائمة التدفقات النقدية	15
الجدول رقم (03)	قائمة التدفقات النقدية (الطريقة المباشرة)	18
الجدول رقم (04)	قائمة التدفقات النقدية (الطريقة غير المباشرة)	21
الجدول رقم (05)	وجه الاختلاف بين الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشر	23
الجدول رقم (06)	الفرق بين الفشل المالي والتعثر المالي	40
الجدول رقم (07)	البيانات المستخرجة من السجل التجاري	53
الجدول رقم (08)	درجة مخاطرة القروض حسب نموذج (شيرورد)	56
الجدول رقم (09)	الميزانية المالية لجانب الأصول سنة 2017	67
الجدول رقم (10)	الميزانية المالية لجانب الخصوم سنة 2017	69
الجدول رقم (11)	حساب جدول النتائج سنة 2017	71
الجدول رقم (12)	الميزانية المالية لجانب الأصول سنة 2018	73
الجدول رقم (13)	الميزانية المالية لجانب الخصوم سنة 2018	75
الجدول رقم (14)	حساب جدول النتائج سنة 2018	77
الجدول رقم (15)	الميزانية المالية لجانب الأصول سنة 2019	79
الجدول رقم (16)	الميزانية المالية لجانب الخصوم سنة 2019	80
الجدول رقم (17)	حساب جدول النتائج سنة 2019	82
الجدول رقم (18)	النسب النشاط	83

الجدول رقم (19)	النسب المالية المكونة لنموذج كيدا	85

قائمة
الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (01)	شكل تفصيلي يوضح طريقة المباشرة و غير المباشرة	22
الشكل رقم (02)	عناصر الأنشطة المكونة لقائمة التدفقات النقدية	43
الجدول رقم (03)	الهيكل التنظيمي لمديرية التوزيع بالمدية	63

قائمة
الملاحق

قائمةالملاحق

رقم	عنوان الملاحق
الملحق رقم (01)	الميزانية المالية لجانب الأصول سنة 2017
الملحق رقم (02)	الميزانية المالية لجانب الخصوم سنة 2017
الملحق رقم (03)	حساب جدول النتائج سنة 2017
الملحق رقم (04)	الميزانية المالية لجانب الأصول سنة 2018
ا الملحق رقم (05)	الميزانية المالية لجانب الخصوم سنة 2018
الملحق رقم (06)	حساب جدول النتائج سنة 2018
الملحق رقم (07)	الميزانية المالية لجانب الأصول سنة 2019
الملحق رقم (08)	الميزانية المالية لجانب الخصوم سنة 2019
الملحق رقم (09)	حساب جدول النتائج سنة 2019

المقدمة العامة

المقدمـة العامة:

تأتي أهمية المعلومات المحاسبية من مدى وفائها باحتياجات متخذي القرارات والتي تتسم بالزيادة المتلاحقة نتيجة اتساع أنشطة الوحدات الاقتصادية مع ضرورة تغطية تلك الوحدات للالتزامات المترتبة على مباشرة الأنشطة وتحقق المعلومات المحاسبية منفعة لمستخدمي القوائم المالية ومن بينها قائمة المركز المالي(الميزانية) وقائمة الدخل (جدول حساب النتيجة)وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية وتعتبر هذه الأخيرة إحدى القوائم الإلزامية بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية ، لما تظهره من إنعاس لمشاكل السيولة التي تعاني منها المؤسسة .

ويعتبر موضوع الفشل المالي من أهم المواضيع التي تناولها الباحثون لما ينتج عنه من أثار سلبية على مستوى المؤسسات وعلى مستوى الاقتصاد ككل ، فقد جاءت العديد من الأبحاث بنماذج خاصة بالتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات وذلك بهدف اتخاذ الإجراءات التصحيحية للازمة لتنجب الوقوع في الفشل المالي المحتمل ، وذلك من خلال ابتكارات النظام المالي للحد من هذا الخطر هو المعلومات المالية التي من خلالها يمكن استخراج النسب المالية التي تشكل منها نماذج من شأنها تعطي تنبيه أو إنذار مبكر، وهذه النماذج و الأدوات تساعدنا في عملية اتخاذ القرارات داخل المؤسسة .

وعلى ضوء ما سبق تتجلى معالم الإشكالية الرئيسية التي يمكن صياغتها كما يلي :

أولا :الإشكالية الرئيسية

كيف يمكن التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة من خلال قائمة التدفقات النقدية ، وكيف يتم ذلك في مؤسسة سونلغاز؟

ثانيا :الأسئلة الفرعية

وعلى ضوء التساؤل يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية :

- كيف يتم تحليل قائمة التدفقات النقدية وما هي المؤشرات المستعملة؟
- ما المقصود بالتنبؤ بالفشل المالي ؟
- ما هي أهم النماذج التي يمكن استخدامها في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة محل الدراسة ؟

ثالثا : فرضيات الدراسة

كإجابات على الأسئلة المطروحة تقوم دراستنا على مجموعة من الفرضيات التي تقوم من خلال هذه الدراسة على اختيار مدى صحتها أو نفييها :

- جدول التدفقات النقدية من أهم القوائم المالية حيث تهدف إلى إعطاء نظرة حول المؤسسة لكل من المستثمرين و المساهمين ومستخدمي القوائم المالية ويتم تصنيفها إلى أنشطة تشغيلية و استثمارية وتمويلية ،ولعل نسبة التدفق النقدي هي من أهم النسب التي تستعمل في تحليل جدول التدفقات النقدية .
- ربما التنبؤ بالفشل المالي هو توقع عدم قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها المالية في المستقبل .
- يمكن أن تكون أهم نماذج التنبؤ بالفشل المالي هي النماذج الكمية العالمية

رابعا: أسباب اختيار الدراسة

- كونه موضوع حساس للمعرفة
- الميول الشخصي لدراسة هذا الموضوع كونه ذات صلة بالتخصص
- إثراء الجانب العلمي
- الدور الذي تلعبه قائمة التدفقات النقدية في إعطاء الصورة الحقيقية عن وضعية المالية للمؤسسة

خامسا : أهمية الدراسة

- عرض احدث قائمة من القوائم المالية حيث جاءت هذه النتيجة لقصر قائمة الدخل وقائمة المركز المالي في تقديم كل احتياجات مستخدميها من معلومات عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة فجاءت هذه القائمة لتكمل القائمتين السابقتين منها عدد واسع من مستخدميها في اتخاذ القرارات الاقتصادية
- تكمن أهمية الدراسة في فائدة تنبؤ بفشل المؤسسة قبل حدوثه وهذا لمساعدة وإعطاء إرشادات مالية قيمة لمحللي الإدارة .

سادسا : أهداف الدراسة

إن انجاز هذه الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي هو السعي إلى إنجاز مجموعة من الأهداف أهمها :

- دراسة قائمة التدفقات النقدية بشكل خاص .
- معرفة مدى تأثير تحليل التدفقات النقدية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية .

- الوقوف على مدى تطبيق جدول التدفقات النقدية في الواقع المالي للمؤسسة .
- التعرف على الإطار النظري للتنبؤ بالفشل المالي
- عرض أهم النماذج للتنبؤ بالفشل المالي .
- محاولة تطبيق أهم النسب المالية بناءا على معطيات المؤسسة .

سابعا : المنهج المتبع في الدراسة

تم إتباع منهجين هما :

- الجانب النظري :

اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لسرد المعلومات المتعلقة بكل من قائمة التدفقات النقدية و التنبؤ بالفشل المالي ،وقد تم الاعتماد على المنهج التاريخي من خلال التطرق إلى مختلف الدراسات التي تناولت هذا الموضوع والتي تم فيها بناء نماذج التنبؤ بالفشل المالي التي اعتمدت قديما وتطورت .

- الجانب التطبيقي :

تم الاعتماد على المنهج التحليلي لدراسة حالة شركة سونلغاز فرع المدية .

ثامنا :حدود الدراسة

هناك حدود زمنية وحدود مكانية تتمثل في :

- الحدود المكانية : تمت الدراسة على مستوى شركة _ سونلغاز _فرع المدية
- الحدود الزمانية :يقتصر على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة من خلال قوائمها المالية لسنوات 2018/2017/2016.

تاسعا: الدراسات السابقة

الدراسات السابقة : دراسة هاشم أحمد محمد علي الرفاعي 2017 التنبؤ بتعثر الشركات باستخدام أنموذج التمان دراسة على الشركات الصناعية المدرجة في سوق بورصة عمان

- هدفت الدراسة إلى معرفة فيما إذا كان نموذج التمان) Altman (لديه قدرة على التنبؤ بالتعثر المالي قبل حدوث التعثر بسنتين على الأقل، وتوصل الباحث إلى أن للنموذج Altman 2462 القدرة على التنبؤ بتعثر الشركات خلال سنتين قبل حدوث التعثر في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان وقد قدم البحث مجموعة من التوصيات أهمها:

حث المستثمرين والمحللين الماليين ومدققي الحسابات على استخدام نموذج التمان لمعرفة الوضع المالي للشركات الصناعية واتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة.

➢ **دراسة عزت هاني عزت أبو شهاب) 9102 (,مدى فاعلية نموذج كيدا للتنبؤ بالفشل المالي في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان،رسالة ماجستير في المحاسبة جامعة الشرق الأوسط.**

هدفت هذه الدراسة إلى إجراء دراسة تحليلية اختبارية بخصوص إمكانية تطبيق نموذج كيدا kida model على الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان وذلك لتوعية المدراء وأصحاب القرارات والمستثمرين والعاملين في الشركات الأردنية المساهمة العامة بأهمية النموذج في التنبؤ بالفشل المالي .بالإضافة إلى وضع محيط نظري يتم فيه تعريف كل من المفاهيم المتشابهة للفشل المالي وتعريف نموذج كيدا (وغيره من نماذج التنبؤ بالفشل المالي، ثم بينت مدى درجة صلاحية وملائمة نموذج كيدا للتطبيق على الشركات الأردنية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.كانت من أهم نتائج هذه الدراسة أن نموذج كيدا Kida Modelكان يميل إلى التنبؤ بالفشل المالي، وهذا مؤشر على أن النموذج يعكس أي صعوبات أو تغيرات مالية تمر بها الشركة على أنها مهددة للفشل المالي، وأنه يمكن الاعتماد عليه في الحكم على الوضع المالي للشركات ولكن بدرجة ثقة متدنية .وكان من أهم توصيات الدراسة ضرورة استخدام نموذج كيدا .

اولا : نتائج تحليل الدراسات السابقة

بالنظر إلى عدد الدراسات التي تم ذكرها في بحثنا رغم تباين نتائجها حول النسب الأكثر شيوعا في التنبؤ بالفشل إلا إنها في الغالب اشتملت على نسب الاستحقاق ، هذا ما يدفعنا إلى محاولة إبراز أهمية نسب التدفقات النقدية في هذا المجال مع مراعاة البيئة التي تنشط فيها المؤسسات .

بالنظر إلى معيار الفشل المالي المعتمد في الدراسات السابقة اختلف تحديده من دراسة إلى أخرى ، فقد اعتمد كل من : Altman،Beaver ، وآخرون معيار فشل المؤسسة إعلان إفلاسها ، في حين يرى هندي أن فشل المؤسسة يحدث نتيجة خسائر متتالية وهو ما عبر عنه بتآكل رأس المال ،أما دراسة hassouna &boujelben فان معيار الفشل هو التوقف عن الدفع ، واعتمد الباحثان zulkarnain، hasbullah عدة معايير تم ذكرها سابقا وانطلاقا من هذه الاختلافات حاولنا ان نجمع بين عدة معايير وهذا سيتم شرحه في الجانب التطبيقي .

ثانيا:اختبار قدرة معلومات التدفق النقدي على التنبؤ بالفشل المالي للشركات الجزائرية

1-العينة : في هذا البحث اعتمدنا عينتين من المؤسسات ، مؤسسات فاشلة ، ومؤسسات سليمة ، وهذا ما تتطلبه أداة التحليل التمييزي ، بالنسبة للمؤسسات الفاشلة هناك مؤسستين من أصل أربع مؤسسات فاشلة اعتمدنا معيار الفشل فيهما خسائر المتتالية (تأكل رأس المالي)

وبقية المؤسسات كان معيار الفشل هو التوقف عن تسديد الديون .

2-المتغيرات : متغيرات عن نسب مالية عددها 16 منها 7نسب تدفق نقدي ، 9 نسب من القوائم الأخرى .

عاشرا: هيكل الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول هي كما يلي :

- الفصل الأول : عموميات حول قائمة التدفقات النقدية .
- الفصل الثاني :أساسيات حول التنبؤ بالفشل المالي
- الفصل الثالث : نظرة عامة حول مؤسسة سونلغاز .

الفصل الأول: عموميات حول قائمة التدفقات النقدية

مقدمة الفصل:

إن التوسع الاقتصادي للمؤسسات أدرج عنه اهتمام بمختلف القوائم المالية وذلك بسبب تغليط أو تضليل الإدارة للمعلومات المقررة من خلالها كالتهرب الضريبي وعدم تصريح برقم أعمالها، من أجل جذب مختلف أطراف التي تهتم بها ومنه أوجب على الدول ومنظمات عالمية بإلزامية وجود معايير محاسبية دولية تضبط مؤسسة باستخدامها هذه المعايير المحاسبية ، ومن بين هذه المعايير معيار الدولي المحاسبي السابع 07 المتعلق بقائمة التدفقات النقدية ، والتي توضح معلومات المالية النقدية بشفافية وأكثر مصداقية لمختلف أطراف مستفيد منها كالمستثمرين والبنوك.

كما تلعب قائمة تدفقات النقدية دورا هاما في القوائم المالية من خلال تحليلها للأنشطة التشغيلية واستثمارية والتمويلية .من خلال قدرة مؤسسة على وفاء بديونها و وضعيتها النقدية (السيولة) وكذا كيفية مواجهة مختلف التقديرات الحالية والمستقبلية من خلال النسب ومؤشرات التي توفرها هذه القائمة على غرار القوائم الأخرى والتي بدورها تفيد في تقييم المركز المالي للمؤسسة.

ومنه ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي كما يلي:

- **المبحث الأول**: ماهية قائمة التدفقات النقدية.
- **المبحث الثاني:** أساسيات قائمة التدفقات النقدي
- **المبحث الثالث:**نسب قائمة التدفقات النقدية لتقييم الأداء المالي.

المبحث الأول: ماهية قائمة التدفقات النقدية

تمهيد:

كانت القوائم المالية الأساسية مقتصرة على ثلاث قوائم الدخل، قائمة الأرباح المحتجزة والميزانية العمومية، لكن هذه القوائم الثلاث لم تكفي للوفاء بكل احتياجات متخذي القرارات ، لذا ظهرت قائمة يطلق عليها "قائمة التدفقات النقدية."

المطلب الأول: التطور التاريخي لقائمة التدفقات النقدية

في هذا المطلب يتم التطرق إلى تطور قائمة التدفقات النقدية حتى تكون في شكلها الحالي، بعد ذلك تم وضع تعريفا لهذه القائمة مع خصائصها، ومن ثم مضمونها.

الفرع الأول: نشأة قائمة التدفقات النقدية و تعريفها

أولا: نشأة قائمة التدفقات النقدية.

إذا تم اعتبار قائمة الدخل أداة لقياس نتيجة أعمال المنشأة خلال الفترة المالية، والميزانية العمومية أداة لقياس مركزها المالي في نهاية تلك الفترة، فإن قائمة التدفق النقدي هي بمثابة الأداة المناسبة لقياس مركزها المالي، وبإجراء مقارنة مع القوائم المالية الأخرى تعتبر قائمة التدفق النقدي حديثة العهد نسبيا، وقد شهدت منذ نشوءها إلى الآن تطورا ملحوظا سواء من جهة المداخل المتبعة في إعدادها أو من حيث صور أو نماذج عرضها أو من حيث قوة القواعد الملزمة بنشرها والصادرة عن المجاميع المهنية[1].

يمكن تمييز ثلاث مراحل أساسية لتطور قائمة التدفقات النقدية حيث اتخذت القائمة في كل مرحلة منها نموذجا يتناسب مع احتياجات رجال الأعمال وذلك على النحو التالي[2]:

أ. قائمة مصادر الأموال والاستخدامات: بدأت هذه المرحلة بتحليل مبسط أطلق عليه(قائمة من أين تم الحصول على الأموال وأين صرفت)والتي لم تتضمن سوى عملية عرض للزيادة والنقصان في بنود قائمة المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية، وبعد عدة سنوات عدل عنوان هذه القائمة إلى(قائمة الأموال)، وقد اعترف معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي سنة 1691 بأهمية هذه القائمة وأوصى بأن تدرج في كل التقارير السنوية المقدمة للمساهمين وبأن يشملها تقرير المحاسب القانوني .وسنة 1691 قام مجلس المحاسبة بإصدار نشرته رقم 31 لتنميط عملية إعداد وعرض قائمة الأموال وأوصى المجلس بتعديل اسم

[1]-محمد مطر،مبادئ المحاسبة المالية, الطبعة الرابعة, دار وائل للنشر والتوزيع, عمان, الاردن. 2007,ص479.

2-امال نوري محمد,مدى تناغم أدوات التحليل المالي مع محتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية . مجلة كلية العلوم الإقتصادية ,جامعة بغداد , العراق,,2013,ص332-334.

القائمة إلى (قائمة مصادر الأموال واستخدامات الأموال)وبأن تعرض القائمة كمعلومات متممة للتقارير المالية، ولم يكن إدراج مثل هذه المعلومة إلزاميا ، كما أن إلزام تقرير المحاسب المالي عليها كان اختياريا.

ب-قائمة التغير في المركز المالي :في سنة 1621 أصدر مجلس المبادئ المحاسبية الرأي المحاسبي رقم 19 بعنوان(التقرير عن التغيرات في المركز المالي)ألزم فيها المؤسسات الاقتصادية بضرورة أن تكون هذه القائمة أحد القوائم الرئيسية التي يتم نشرها على أن تخضع للمصادقة من قبل المحاسب القانوني مثلها مثل القوائم المالية الأخرى، وأصبح اسمها(قائمة التغيرات في المركز المالي)، وقد استمر إعداد هذه القائمة وفقا لمفهوم رأس المال العامل الذي يمثل الفرق بين صافي الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة في فترة معينة، لقد تعرضت هذه القائمة للعديد من الانتقادات حول مدى فاعليتها خصوصا بعد تصاعد حالات الإفلاس للمؤسسات في الولايات الأمريكية المتحدة كون تلك المؤسسات كانت تفصح عن صافي أرباح مرتفع وفي الحقيقة أنها كانت تواجه عجزا في السيولة لديها، وبناء عليه قام مكتب معايير المحاسبة المالية بدراسات للتعرف على أوجه القصور في مفهوم رأس المال العامل، وتمثلت الانتقادات في أن إعداد قائمة التغيرات في المركز المالي على أساس مفهوم رأس المال العامل لا:

- يعبر عن التدفقات النقدية للمؤسسات الاقتصادية بالشكل المطلوب.
- يوفر معلومات مفيدة عن السيولة والمرونة المالية كتلك التي توفرها القائمة المعدة على الأساس النقدي؛
- تقدم معلومات جديدة بل يمكن الحصول على معلوماتها من حساب الأرباح والخسائر وقائمة المركز المالي.

ج-**قائمة التدفق النقدي :**نتيجة للانتقادات التي تم توجيهها لقائمة التغيرات في المركز المالي على أساس مفهوم رأس المال العامل زاد التوجه والاهتمام أكثر بالأساس النقدي كأساس لإعداد قائمة التغيرات في المركز المالي حيث لا يعتبر مستخدمو القوائم المالية رأس المال العامل مؤشرا جيدا على تقييم السيولة للمؤسسات الاقتصادية لذلك برزت الحاجة إلى وجود قائمة توضح المصادر والاستخدامات في المؤسسة الاقتصادية تعد على الأساس النقدي، وقد صدر عن مجلس معايير المحاسبة المالية سنة 1699 المعيار المحاسبي رقم 30 الذي أكد على إدخال قائمة التدفقات النقدية ضمن القوائم المالية الرئيسية والتي تعكس المقبوضات والمدفوعات النقدية للمؤسسة، وفي سنة 1692 أصدر المجلس المعيار المحاسبي رقم 60 تحت اسم(قائمة التدفقات النقدية للمؤسسة)كقائمة من بين القوائم المالية الملزمة على المؤسسات القيام بها وقد أوضح هذا القرار استعمال مصطلح النقدية بمعناه الواسع ليشمل معادلة النقدية والتي تضم(استثمارات عالية السيولة).

وبذلك حلت قائمة التدفقات النقدية مكان قائمة التغير في المركز المالي وفيما يلي يتم توضيح الفروق الأساسية بين القائمتين:

الجدول رقم01: مقارنة بين قائمة المركز المالي و قائمة التدفقات النقدية

البيان	قائمة المركز المالي	قائمة التدفقات النقدية
تعريف الأموال	الأموال بمعنى رأس المال العامل	الأموال بمعنى النقدية و النقدية المعادلة
أهداف القائمة	لهار و تفسير التغيرات في رصيد صافي رأس مال العامل	ظهار و تفسير التغيرات في النقدية
شكل القائمة	تعرض مصادر الأموال و استخدامات رأس مال العامل	رض مصادر الأموال و استخدامات نقد مبوبة حسب الأنشطة(تشغيلية ، الاستثمارية و تمويلية
أسلوب الإعداد	الطريقة المباشرة وغير المباشرة و الطريقة الثانية أكثر شيوعا	الطريقة المباشرة وغير المباشرة و الطريقة الأولى أكثر شيوعا
العمليات غير النقدية	تعرض في صلب القائمة	لا تعرض في صلب القائمة

المصدر: محمد مطر ، مرجع سبق ذكره ، ص ، 161

في هذا الجدول تم توضيح الفروق بين قائمة التدفقات النقدية بين قائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية وأبرز ما تم استخلاصه هو أن قائمة المركز المالي قائمة على أساس أ رس المال العامل بينما قائمة التدفقات النقدية قائمة على الأساس النقدي.

أخيرا سنة 1667 أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي رقم 32 المعدل بعنوان قائمة التدفقات النقدية إذ أصبح ساري المفعول على القوائم المالية ابتداء من جانفي1994 وأصبح بذلك إعداد قائمة التدفقات النقدية مطلوبا مع القوائم المالية الأخرى دوليا منذ ذلك التاريخ.

د-مرحلة تقييم لجنة تروبلود

أكد تقرير مجموعة العمل لدراسة أهداف التقارير المالية الصادرة عام 1973 والمعروفة باسم لجنة تروبلود التابع لمجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي على أن من أهداف القوائم المالية تقديم معلومات مفيدة لمستخدمي القوائم المالية للتنبؤ بالتدفقات النقدية.[1]

ه-مرحلة التقرير عن تدفقات الأموال والسيولة والمرونة المالية

لقد أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية لسنة 1980 مسودة عمل لإصدار معيار يحمل في معناه أن التقرير عن التدفقات المالية يجب أن يركز على النقدية بدلا من رأس المال العامل، ومع ذلك لم يتم إصدار قائمة نهائية تتعلق بالتدفقات النقدية في ذلك الوقت، وبدلا من ذلك قرر مجلس معايير المحاسبية المالية أن يضم موضوع التقرير التوقعات النقدية في دراسة عن مبادئ القياس والاعتراف.

ر-مرحلة الاعتراف والقياس في القوائم المالية

في سنة 1984 أصدر مجلس معايير المحاسبية المالية قائمة رقم (5) بعنوان الاعتراف والقياس في القوائم المالية لمشروعات الأعمال، وقد تضمنت هذه القائمة استنتاج بأن قائمة التدفقات النقدية يجب تكون جزءا من مجموعة متكاملة من القوائم المالية وقد تزامن ذلك مع قيام معهد المدراء الماليين التنفيذيين بمراجعة موضوع التقارير عن التدفقات النقدية.[2]

ف-مرحلة المعيار (95) الخاص بقائمة التدفقات النقدية

مع مرور الوقت بدأ الفكر المحاسبي بتوجيه الانتقادات إلى المراحل السابقة التي مرت بها قائمة التدفقات النقدية، باعتبار أن اصطلاح الأموال غير محدد مما يؤدي إلى عدم توفر إمكانية المقارنة نتيجة المفاهيم المتعددة للأموال مثل النقدية أو ما يعادلها و رأس المال العامل وغيرها، وكذا الاختلاف في شكل القائمة (الموارد والاستخدامات أو شكل الأنشطة)، كل هذا أدى بمجلس المعايير المحاسبي الأمريكي (FASB) إلى إصدار المعيار المحاسبي الأمريكي رقم (95) والذي بنص على استبدال قائمة التغيرات في المركز المالي بقائمة جديدة تسمى قائمة التدفقات النقدية التي تقدم معلومات مفيدة حول أنشطة المشروع في الحصول على النقدية.[3]

1- سوزان عطا درغام, العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقا للمعيار المحاسبي الدولي (07) ,رسالة ماجستير,الجامعة الإسلامية,غزة,2008‘ص41.

[2] جاك كاثي وآخرون, ترجمة على احمد كاجمي وإبراهيم ولد محمد خال, نظرية المحاسبة,دار المريخ , الرياض,2010,ص286.

[3] كمال الدين مصطفى الدهراوي, مبادىء المحاسبة المتوسطة وفقا للمعايير المحاسبة المالية,المكتبة الجامعية الحديثة,مصر,2007,ص154.

ي-مرحلة المعيار المحاسبي الدولي السابع الخاص بقائمة التدفقات النقدية

لقد أصدرت لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC)المعيار المحاسبي الدولي رقم (07) "قائمة التدفقات النقدية"ي سنة 1987 الذي يعطي الصورة النهائية لها ولقد أصبح ساري المفعول ابتداء من سنة 1994.[1]

ثانيا: تعريف قائمة التدفقات النقدية

قبل التطرق إلى مفهوم قائمة التدفقات النقدية لابد وأن يتم تعريف بعض المصطلحات المتعلقة بهذه القائمة حتى يتم فهم المقصود من قائمة التدفقات النقدية وهذه المصطلحات تتمثل في[2]:

-**التدفقات :**مجمل العمليات الجارية التي تقوم بها المؤسسة عند مزاولتها لنشاطها، ولها علاقة وثيقة بهذا النشاط أي مرتبطة ارتباط وثيق بالعملية الإنتاجية وتنقسم إلى تدفقات داخلة وتدفقات خارجة.

-**النقدية :**هي السيولة المتوفرة في الخزينة أو الصندوق، بالإضافة إلى الودائع التي في البنوك والمؤسسات المالية.

-**التدفقات النقدية :**تتمثل في دخول وخروج النقدية وما يعادلها.

-**النقدية المعادلة :**وهي الاستثمارات قصيرة الأجل ذات السيولة المرتفعة والتي تكون قابلة للتحول إلى سيولة نقدية وغير خاضعة لمخاطر هامة للتغير في قيمتها نتيجة تغير أسعار الفائدة أو العوامل الأخرى.

توضح هذه القائمة التدفقات النقدية أي النقد الذي تم تدفقه إلى المؤسسة أو إلى خارج المؤسسة خلال فترة معينة، إن قدرة الشركة على إدارة التدفقات النقدية هو أمر هام يؤثر على مستقبل الشركة وهذه القائمة تتكون من مجموع الزيادة والنقص التي حدثت في النقدية نتيجة لما قامت به المؤسسة من بيع أو شراء وسداد ديون وإقراض[3].

التعريف الأول: تعرف على أنها من القوائم التي أصبحت ومنذ عدة سنوات جزء مهما من القوائم الختامية لحسابات المنشآت بعد أن كشفت التطبيقات الحاجة الماسة لإعدادها، وذلك لارتفاع المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية الداخلة إلى المؤسسة والتدفقات النقدية الخارجة، والتي تهتم بإظهار مدى السيولة النقدية على مواجهة التزاماتها النقدية الجارية، وبالتالي فإن هذه القائمة غطت فجوة كانت تعاني منها قائمتي الدخل والميزانية العامة اللتان تظهران نتائج المؤسسة ومركزها المالي استنادا إلى مبدأ الاستحقاق بينما

2- عبد الناصر شحاتة السيد أحمد,الأهمية النسبية للنسب المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح من وجهة نظر محللي الإئتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحللي الأوراق المالية في بورصة عمان,رسالة ماجستير,جامعة الأردنية,عمان,2008ص5.

[2]-محمد أبو نصار و جمعة حميدات ,معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية, دار وائل للنشر والتوزيع ,عمان, الأردن,2008, ص 95.

[3]-محمد قاسم خصاونة, أساسيات الإدارة المالية,الطبعة الأولى, دار الفكر للنشر والتوزيع,عمان , الأردن,2011,ص 32.

تظهر قائمة التدفقات النقدية هذه النتائج وفقا للمبدأ النقدي'[1] كما يمكن اعتبارها لوحة قيادة أمام الإدارة للمؤسسة، بحيث تتخذ على ضوئها القرارات الهامة الإستراتجية كتغيير النشاط أو توسيعه، أو الانسحاب منه أو نموه أو غيرها، كما يمكن اعتبارها أداة تحليل متميزة وهامة تقوم على منظور ديناميكي، وتبحث عن الخيارات الإستراتجية ولنتائجها المستقبلية[2].

إجمالا يمكن القول أن قائمة التدفقات النقدية تعرض لغرض إعطاء مستخدمي القوائم المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد السيولة النقدية وما يعادلها سواء كانت أموال في الصندوق، ودائع عند الطلب، توضيفات مالية ذات الأجل القصير بالغة السيولة.

التعريف الثاني: كما يمكن أن تعرف قائمة التدفقات النقدية بأنها قائمة تعرض المتحصلات النقدية (المقبوضات)والمدفوعات النقدية(المدفوعات)وصافي التغير في النقدية من ثلاثة أنشطة رئيسية هي : أنشطة التشغيل ،أنشطة الاستثمار وأنشطة التمويل لمنشأة اقتصادية خلال فترة زمنية محددة بصورة تؤدي إلى توفيق. النقدية في أول الفترة وأخرها[3].

التعريف الثالث: جدول تدفقات الخزينة هو تلك الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها ،وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة. ويعتبر كجدول قيادة في يد القمة الإستراتيجية(الإدارة العليا)تتخذ على ضوئها مجموعة من القرارات الهامة كتغيير النشاط أو توسيعه أو الانسحاب منه أو النمو وغيرها وهو لوحة قيادة أمام قمة الإدارة المالية بحيث تتخذ على ضوئها القرارات الهامة والإستراتيجية كتغيير النشاط أو توسيعه، أو الانسحاب منه أو النمو أو غيرها.[4]

الفرع الثاني : خصائص و أغراض قائمة التدفقات النقدية

أولا: خصائص قائمة التدفقات النقدية

تتميز قائمة التدفقات النقدية بمجموعة من الخصائص تنفرد بها عن باقي القوائم المالية لما لها أهمية في تقييم مدى اليسر المالي والسيولة المالية في المؤسسة، هذه الخصائص تجعلها أكثر شمولا نوجزها فيما يلي:[5]

[1]-مصطفى يوسف كافي واخرون,مبادىء المحاسبة المالية,الطبعة الأولى ,مكتبة المجتمع العربي,عمان ,الأردن,2012,ص 70.
3-بلعور سليمان وعلي بن طالب'بناء وتحليل جدول تدفقات الخزينة,الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد واليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبة الدولية,جامعة البليدة,16-17-18نوفمبر2011,ص3.
1- عبد الناصر شحدة السيد أحمد,مرجع سبق ذكره , ص11.
[4] إلياس بن ساسي,يوسف قريشي,التسيير المالي,دروس وتطبيقات, الطبعة الأولى,دار وائل للنشر والتوزيع,عمان,الاردن,2006,ص204.
[5]-مفلح عقل,مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي ' الطبعة الثانية, دار المستقبل للنشر والتوزيع, عمان, الأردن,2000,ص326.

- مؤشر جيد عن صدق ربحية المؤسسة؛
- مكملة لقائمة المركز المالي في الإفصاح عن التدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات مع الغير وملاك المشروع
- توفير معلومات عن المتحصلات النقدية والمدفوعات في فترة محدودة؛
- توفير معلومات وفقا للأساس النقدي عن الأنشطة الثلاث(تمويل، استثمار وتشغيل)
- تقييم مقدرة المؤسسة الفعلية على توليد نقدية موجبة في المستقبل.

ثانيا: أغراض قائمة التدفقات النقدية

من أهم الأغراض التي تسعى قائمة التدفقات النقدية إلى تحقيقها الاتي:[1]

1. تقييم جودة أو نوعية أرباح المنشأة:

تقدم قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن الاستفادة منها في التمييز بين صافى الدخل الذي يتم تحديده على أساس الاستحقاق، وبين التدفق النقدي الذي يتم تحديده على الأساس النقدي، إذ أن تحقيق المنشأة لصافى دخل مرتفع لا يعنى بالضرورة تدفق نقدي مرتفع والعكس بالعكس، إلا أن ارتفاع صافى التدفق النقدي التشغيلي يعنى ارتفاع نوعية وجودة الأرباح والعكس بالعكس.

2. تقييم سيولة المنشأة:

يرتبط وضع السيولة لدى المنشأة بصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، فكلما زاد التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية كلما كان مؤشراً على وجود فائض نقدي موجب)سيولة (لدى المنشأة يمكن استغلاله في إعادة الاستثمار، أو لسداد أية التزامات مستحقة، أما إذا كان صافى التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية سالبا، فذلك يعنى وجود عجز نقدي يتطلب من المنشأة البحث عن مصادر تمويل لهذا العجز، إما عن طريق بيع جزء من الاستثمارات، أو البحث عن مصادر تمويل خارجية كالاقتراض، بالإضافة إلى ذلك فإن عرض مصادر واستخدامات النقد التشغيلي يفيد في اختبار مدى كفاءة سياسة التحصيل التي تتبعها المنشأة.

3. تقييم سياسة التمويل:

حيث يمكن استخدام المعلومات التي تقدمها قائمة التدفقات النقدية في تقييم سياسة التمويل التي تتبعها المنشأة.

[1] محمد مطر, الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الإتماني, الطبعة الأولى, دار وائل للنشر, الأردن, 2003.

4. التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية:

يمكن استخدام مؤشرات التدفقات النقدية التاريخية للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

المطلب الثاني :أهمية وأهداف قائمة التدفقات النقدية

إن قائمة التدفقات النقدية تكتسي مجموعة من أهمية وأهداف التي يسعى مختلف الأطراف ذات العلاقة للاستفادة منها ومن خلال الآتي سنوضح أهمية وأهداف هذه القائمة مالية.

الفرع الأول: أهمية قائمة التدفقات النقدية والصعوبات المتعلقة بها

أولا: أهمية قائمة التدفقات النقدية

وتكمن في:[1]

- قياس مدى قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية تبعا لدورات رئيسية لنشاطه
- إبراز مدى كفاية السيولة للوفاء بالتزامات المؤسسة نحو الدائنين والمساهمين.
- قياس أثر التدفقات الاستثمارية والتمويلية على الربحية.
- ابرز درجة المرونة المالية لدى المؤسسة.
- تساهم في تحسين مبدأ القابلية للمقارنة بين المؤسسات كونها تستبعد الآثار الناجمة عن استخدام لمعالجات المحاسبية المختلفة.
- تنبأ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

وإضافتا لما سبق تكمن أهميتها في:[2]

- إن معلومات المستخرجة من التدفقات النقدية لمشروع مفيدة في تزويد مستخدمي البيانات المالية بقدرة المشروع على توليد النقدية واحتياجات المشروع على استخدام هذه النقدية.
- عندما تستخدم بيانات التدفقات النقدية بالإقران مع باقي البيانات المالية، فإنها تزود المستخدمين بمعلومات تمكنهم من تقييم التغيرات في صافي المشروع وهيكلها المالي بما في ذلك سيولة المنشأة على الوفاء بالدين والتكاليف مع الفرص المتغيرة
- إن معلومات التدفق النقدي تساعد المستخدمين على تطوير نماذج التقدير ومقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية للمشاريع المختلفة

[1] بلعور سليمان , علي بن الطالب,مرجع سبق ذكره,ص03.
2-عبد الناصر شحدة السيد أحمد,مرجع سبق ذكره ,ص16-17.

- تستخدم معلومات التدفق النقدي التاريخية مؤشر لمبالغ، وتوقيت ودرجة تأكيد التدفقات النقدية المستقبلية وهي مفيدة كذلك في اختبار دقة التقديرات السابقة للتدفقات النقدية وفحص العلاقة بين الربحية وصافي التدفق النقدي.

ثانيا: الصعوبات التي تواجهها قائمة التدفقات النقدية

بالنسبة للصعوبات المتعلقة بعملية إعداد قائمة التدفقات النقدية فتتمثل في:

- ❖ وجود بعض المشاكل عند حساب صافي الدخل المحاسبي والمعد على أساس محاسبة الاستحقاق وهل هو حقيقة يعكس التدفق النقدي الناتج عن الأنشطة التشغيلية، إذ أن هذا الهدف لا يتحقق بمجرد إضافة أو طرح بعض العناصر من أو إلى مبلغ صافي الدخل كما هو متبع عند إعداد القائمة وفقا مدخل رأس المال العامل .بل يتطلب الأمر إجراءات أكثر تعقيدا و شمولا تتبلور في تحديد التدفق الداخل والخارج الذي نتج عن كل بند من بنود جدول حسابات النتائج المعدة وفقا لمحاسبة الاستحقاق.[1]
- ❖ صعوبة تحديد طبيعة النشاط هل تشغيلي أم تمويلي أم استثماري، فمثلا فوائد وتوزيعات الأرباح قد تصنف على أساس تدفق نقدي تشغيلي باعتبارها تؤثر في تحديد صافي الربح أو الخسارة، وقد تصنف على أنها نشاط استثماري أو تمويلي تكاليف الحصول على الموارد المالية أو عوائد الاستثمارات.[2]
- ❖ ضرورة تحويل التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية إلى العملة المحلية للمؤسسة وذلك يخلق صعوبة في تحديد سعر الصرف بين تاريخ تقرير القائمة وتاريخ التدفق النقدي.[3]
- ❖ هناك بعض المعاملات المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية والتمويلية لا تتطلب استخدام النقدية وما يعادلها لذا يجب استبعادها عند إعداد قائمة التدفقات النقدية.[4]

الفرع الثاني: أهداف قائمة التدفقات النقدية وعيوبها

أولا: أهداف قائمة التدفقات النقدية

وتتمثل فيما يلي:[5]

- ✓ يتمثل الهدف الأساسي لأي تقرير المالي في توفير الملائمة للمستثمرين والمقرضين وغيرهم من مستخدمي القوائم المالية لترشيد اتخاذ القرارات
- ✓ توفير معلومات عن المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية عن فترة محددة

[1] محمد مطر,مرجع سبق ذكره,ط4,ص356.
[2] أحمد حلمي جمعة,نظرية المحاسبة المالية-النموذج الدولي الجديد-الطبعة الأولى,دار صفاء للنشر والتوزيع,عمان,2010,ص145.
[3] محمد أبو نصار,جمعة حميدات,مرجع سبق ذكره ,ص100.
[4] محمد الجاموس,قائمة التدفق النقدي,مجلة المداخل الرئيسية لتطوير نظام المعلومات ,جامعة دمشق ,سوريا,العدد الاول,2008,ص232.
[5] محمد علي وهدأن وآخرون,المحاسبة عن التدفقات النقدية' القاهرة, 2009, ص26-27.

- ✓ توفير معلومات وفقا للأساس النقدي عن أنشطة المشروع المختلفة
- ✓ مساعدة المستثمرين والدائنين وغيرهم في تقييم مقدرة المشروع على توليد تدفقات نقدية موجبة في المستقبل
- ✓ مساعدة المستثمر والدائن وغيرهم في تقييم قدرة المشروع على سداد ديونه ومقدرته على توزيع أرباح والحصول على تمويل خارج
- ✓ مساعدة المستثمرين والدائنين وغيرهم في تقييم أسباب الاختلافات بين صافي الدخل) الظاهرة في قائمة الدخل (والتدفقات النقدية المرتبطة) الظاهرة في قائمة التدفقات النقدية
- ✓ مساعدة المستثمرين والدائنين وغيرهم في تقييم آثار العمليات الاستثمارية والتمويلية النقدية وغير النقدية على المركز المالي للمشروع خلال الفترة
- ✓ تفيد في الإجابة على كثير من أسئلة الدائن والمستثمر والتي تعتبر ذات أهمية كبيرة.

أما المعيار الدولي رقم 07 فقد أوضح أن أهداف قائمة التدفقات النقدية تتجلى بما يأتي:[1]

تزويد مستخدمي القوائم المالية لتقييم مقدرة المؤسسة في الحصول على النقدية وما يعادلها وتقييم احتياجاتها للاستخدام هذه التدفقات النقدية.

- ✓ توفير المعلومات اللازمة عن التغيرات التاريخية في النقدية وما يعادلها مصنفة حسب الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للوحدة الاقتصادية
- ✓ تقييم التغيرات التي طرأت على صافي موجودات المؤسسة وهيكلها المالي) بما في ذلك سيولة المنشأة أو يسرها) ومقدرتها على تأثير في مبالغ التدفقات النقدية وتوقيتها بغرض التكيف مع الظروف والفرص المتغيرة
- ✓ تحديد مقدرة الوحدة الاقتصادية في توليد النقدية وما يعادلها والمساعدة في تطوير نماذج لتحديد ومقارنة القيمة الحالية لتدفقات النقدية المستقبلية للوحدات الاقتصادية المختلفة
- ✓ استخدام معلومات التدفق النقدي التاريخية غالبا بوصفة مؤشرا لتحديد مبالغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية ودرجة التأكد من حصولها مما تفيد أيضا في مراجعة التدفقات النقدية المستقبلية فضلا عن فحص العلاقة بين الربحية وصافي التدفق النقدي.

1-حسين أحمد الدحدوح,دراسة تحليلية لمحتوى المعلومات لقائمة التدفقات النقدية, مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية وقانونية, مجلد 24, العدد الثاني , دمشق, 2011, ص

ثانيا: عيوب قائمة التدفقات النقدية

تتمثل أهم العيوب المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية في العناصر التالية:

- إن إعتماد قائمة التدفقات النقدية على الأساس النقدي يجعلها تتجاهل العديد من المعلومات المحاسبية ويجعلها تركز فقط على البنود النقدية التي تسببت في الزيادة أو النقصان في النقدية.
- تتعرض النقدية في كثير من الأحيان إلى التذبذب والتغير بشكل مستمر وفقا للظروف الاقتصادية ومنه لا يمكن لها أن تعبر بشكل دقيق عن الهدف المعدة لأجله.
- إن حصول المؤسسة على قروض قصيرة الأجل يظهر زيادة كبيرة في الجانب المالي لها وذلك حسب ما تظهره الأرصدة النقدية وبالتالي تعبر عن وضع مالي جيد للمؤسسة رغم أن هناك قصورا في مجالات أخرى.[1]
- عدم التساوي فيما بين فترة دخول وخروج الأموال على مدار الشهر الواحد يؤدي إلى صعوبة تحديد الفارق بينهما.
- وجود أخطاء في تقدير المقبوضات والمدفوعات.[2]

المطلب الثالث :استخدامات قائمة التدفقات النقدية

يكمن استخدام قائمة تدفقات النقدية والانتفاع منها من قبل كل الجهات الداخلية للمؤسسة والجهات الخارجية.[3]

أولا: استخدامات الإدارة

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات مهمة عن القرارات التي اتخذتها الإدارة مثل إصدار أسهم رأسمالية أو بيع سندات طويلة الأجل, وغيرها من المعلومات التي لا يمكن الحصول عليها بواسطة القوائم المالية الأخرى غلا بشكل بسيط. إن القائمة تظهر مدى كفاية التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية لتمويل جميع الاحتياجات الرأسمالية المخططة داخليا بدلا من اقتراض الخارجي طويل الأجل بإصدار أسهم أو سندات , وبالعكس فإذا ما أظهرت القائمة عجزا في النقدية , فإن الإدارة قد تستخدم القائمة لتحديد أسباب حدوث مثل هاذا العجز, وباستخدام قائمة التدفق النقدي , تستطيع الإدارة وضع مؤشرات أو ضوابط عامة حول تخفيض الأرباح للاحتفاظ بالنقدية.

[1] عدنان تايه ألنعيمي وآخرون,الإدارة المالية النظرية التطبيق,الطبعة الأولى,دار المسير للنشر والتوزيع,عمان,2007,ص82.
[2] عبد الحكيم كراجة وأخرون,الإدارة والتحليل المالي,الطبعة الثانية,دار الصفاء,عمان,2006,ص269.
1-منير شاكر محمد , إسماعيل إسماعيل, عبد الناصر نور, التحليل المالي:مدخل صناعة القرارات, الطبعة الثانية, دار وائل للنشر, عمان, 2005 ,ص145-146.

ثانيا: استخدامات المستثمرين والدائنين:

تساعد قائمة التدفق النقدي المستثمرين والدائنين وبقية الجهات في تحديد مايلي:

- قابلية المؤسسة على توليد تدفقات نقدية ايجابية صافية.
- قابلية المؤسسة على مواجهة التزاماتها الجارية.
- قابلية المؤسسة على دفع حصص الأرباح للمساهمين.
- مدى حاجة المؤسسة للتمويل الخارجي.
- أسباب الاختلاف بين صافي الدخل والمستلمات النقدية والمدفوعات النقدية المرافقة.
- أثار الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية على المركز المالي للمؤسسة خلال الفترة.

المبحث الثاني : تصنيف قائمة التدفقات النقدية وطرق إعدادها.

تمهيد:

بحسب المعيار الدولي رقم (07) يوجد أسلوبان لإعداد التدفقات النقدية وهما الأسلوب المباشر والغير المباشر كما يعتبر هذا الجدول أداة لتوسيع التسيير المالي الخاص بالمؤسسة من خلال تحليله.

المطلب الأول: تصنيفات قائمة التدفقات النقدية

توجد ثلاث تصنيفات لقائمة التدفقات النقدية نذكر منها:

أولا :الأنشطة التشغيلية

وتشمل التأثير النقدي على العمليات والأحداث الأخرى التي تدخل ضمن صافي الدخل, ومن بينها القبض النقدي من العملاء نتيجة بيع السلع والخدمات والفوائد والتوزيعات مقبوضة على القروض والاستثمارات ومبيعات الأوراق المالية التجارية (قصيرة الأجل) , أما التدفق النقدي الخارج فيشمل السداد النقدي للأجور والخدمات والمصاريف والفوائد والضرائب وشراء الأوراق المالية التجارية (قصيرة الأجل) وفي الواقع يتم تغيير قائمة الدخل على أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي.[1]

ثانيا:الأنشطة الاستثمارية

[1] ثناء القباني , تطبيقات محاسبة استخدام الحاسب, الدار الجامعية ,2003, ص126-127.

وتشمل حيازة وبيع الأصول طويلة الأجل حيازة الأوراق المالية بخلاف التجارية السابق ذكرها في الأنشطة التشغيلية أو النقدية المساوية ومنح القروض وقبضها, وتشمل التدفقات النقدية الداخلة على النقدية المقبوضة من بيع أصول طويلة الأجل وأوراق مالية من تحصيل القروض.

أما التدفقات النقدية الخارجة فتتمثل شمل سداد قيمة الأصول الثابتة المشترى والأوراق المالية والنقدية الممنوحة للغير في شكل قروض.[1]

ثالثا: الأنشطة التمويلية

ويشمل الجدول على الموارد إلى الملاك وتزويدها بعائد على استثماراتها وتشمل التدفقات نقدية الداخلة على المقدمات المحصلة من إصداراتهم أو سندات أما التدفقات النقدية الخارجة فتشمل على سداد القروض للملاك شاملا للتوزيعات.[2]

جدول رقم 02 : عناصر الأنشطة المكونة لقائمة التدفقات النقدية

أنواع التدفقات	التشغيلية	الاستثمارية	التمويلية
تدفقات النقدية الداخلية	متحصلات من البيع البضاعة أو تأدية لخدمة، إيرادات الفوائد و التوزيعات	المتحصلات من تحصيل القروض للغير و بيع الاستثمارات من الديون و لملكية (السندات و الأسهم) المتحصلات من البيع الآلات الثابتة الأخرى	لمتحصلات من إصدار الأسهم، تحصلات من إصدار السندات و الحصول على القروض طويلة الأجل
تدفقات النقدية الخارجية	المدفوعات النقدية للدائنين (شراء لمواد و المهمات و المخزون السلعي ، تسديد للعاملين(أجور و مرتبات)، الضرائب، الفوائد، المصروفات التشغيلية الأخرى	قروض الممنوحة للغير، شراء لاستثمارات الأسهم و السندات لشركات أخرى	سداد التوزيعات، إعادة شراء لأسهم (أسهم الخزانة) ، سداد يون (القروض طويلة الأجل و السندات)

المصدر: كمال الدين الدهراوي ، عبد الله الهلال، المحاسبة المتوسطة، مدخل نظري تطبيقي، الاسكندارية، الدار الجامعية، 1999، ص 147.

1--صابور أحمد, علواش الوناس,إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق النظام المالي المحاسبي ومدى تطابقها للمعيار السابع, مذكرة ماستر, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير,تخصص محاسبة, جامعة المدية,2016,ص27.

[2] ثناء قباني, نفس مرجع الاول , ص127.

المطلب الثاني: مصادر و خطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية

انطلاقا من المصادر الثلاثة السابقة يتم إعداد القائمة وفق ثلاث خطوات:[1]

الفرع الأول: مصادر إعداد قائمة التدفقات النقدية

خلافا لقائمتي الدخل والمركز المالي اللتان تعدان استنادا إلى أرصدة ميزان المراجعة المعدل بعد التسويات الجردية وفق أساس الاستحقاق ،فان قائمة التدفقات النقدية تعد من ثلاث مصادر،هي:

1. مقارنة ميزانيتين متتاليتين لتحديد مقدار التغيرات في الأصول والالتزامات وحقوق الملكية بين أول وأخر الفترة.
2. قائمة الدخل(الأرباح والخسائر)للسنة الجارية لتحديد الزيادة أو النقصان في النقدية للأنشطة التشغيلية خلال الفترة، أي تحويل صافي ربح الفترة من أساس الاستحقاق إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.
3. بيانات عن عمليات منتقاة من دفتر الأستاذ العام للوصول الى معلومات تفصيلية وتحديد كيفية توريد أو استخدام النقدية خلال الفترة.

الفرع الثاني: خطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية

الخطوة الأولى : حدد صافي الزيادة أو النقص في النقدية كفرق بين رصيد النقدية أول وأخر الفترة ، هذه الخطوة مباشرة ، لأنه يمكن احتساب الفرق من خلال تفحص قائمة المركز المالي(الميزانية)المقارنة

الخطوة الثانية : حدد صافي النقدية المتأتية من أو المستخدمة في الأنشطة التشغيلية.وتتطلب هذه الخطوة

- تحليل قائمة دخل السنة الجارية لتحويلها من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي.
- مقارنة الميزانيتين المتتاليتين لتحديد التغيرات المتعلقة بالأنشطة التشغيلية بالزيادة أو النقصان في الأصول والالتزامات المتداولة.
- بيانات إضافية أخرى من دفتر الأستاذ العام.

الخطوة الثالثة : حدد صافي النقدية المتأتية من أو المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية وتتطلب هذه الخطوة:

- تحليل بيانات الميزانيتين المتتاليتين لتحديد التغيرات بالزيادة أو النقصان في الأصول والالتزامات طويلة الأجل وفي حق الملكية.
- بيانات إضافية أخرى من دفتر الأستاذ العام.

[1] رضوان حلوة حنان , نزار فيلح البداوي, مبادئ المحاسبة المالية,طبعة أولى, إثراء للنشر والتوزيع, الأردن, 2009, ص392.

المطلب الثالث: اهم طرق عرض قائمة التدفقات النقدية والمشكلات المتعلقة بها.

تمهيد

الفرع الأول: طرق عرض قائمة التدفقات النقدية

هناك طريقتان لعرض قائمة التدفقات النقدية هما:

1 .الطريقة المباشرة.
2. الطريقة غير المباشرة.

إذ ينحصر الإخلاف بين الطريقتين باختلاف نتائج قياس التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية, أما التدفقات النقدية المرتبطة بالأنشطة التمويلية والاستثمارية فلا يوجد إخلاف في طريقة إعدادها بين الطريقتين, فإذا طبقت الطريقة المباشرة أو غير المباشرة سنتوصل إلى نتيجة واحدة مع اختلاف في مستوى الإفصاح عن البنود التي تشكل الرقم النهائي.

وسيجري توضيح لهاتين الطريقتين كالأتي:

1. الطريقة المباشرة[1]:

على وفق هذه الطريقة يكون الإفصاح عن البنود الرئيسية لإجمالي المقبوضات النقدية وإجمالي المدفوعات النقدية خلال المدة.ويشجع المعيار المحاسبي الدولي IAS7(قائمة التدفقات النقدية) الوحدات الاقتصادية على تقديم التقارير عن التدفقات النقدية على وفق الطريقة المباشرة, إذ أنها توفر معلومات مفيدة في تقرير التدفقات النقدية المستقبلية.وهذه المعلومات لا تتوفر عند تطبيق الطريقة غير المباشرة غلا أن المعيار أشار إلى تطبيق الطريقة غير المباشرة يعتبر أسلوبا مقبولا

تتمتع الطريقة المباشرة بعدة مزايا نذكر منها:[2]

- توفر معلومات عن المصادر الفعلية لتدفقات النقدية وكيفية استعمالها في مدة زمنية معينة.
- تساعد في تقدير قيمة التدفقات النقدية عن طريق تقديم معلومات مباشرة ومفيدة في مدة زمنية معينة.
- تعد الأرقام المستخرجة على وفقها أرقام موضوعية الأمر الذي يجعلها قابلة للتدقيق بسهولة.

[1] حميدان, جمعة.خداش, حسام, محاسب عربي قانوني معتمد,الورقة الثانية /المحاسبة,الاردن, عمان ,2013,ص 99.
[2] دحدوح , حسين أحمد, مرجع سبق ذكره, ص 15.

الجدول رقم 03: قائمة التدفقات النقدية (الطريقة المباشرة)

البيان	ملاحظة	السنة المالية ن	السنة المالية ن-1
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال			
تحصيلات المقبوضة من الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين			
الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب على النتائج المدفوعة			
تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية (استثنائية)			
تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غيرا لعادية			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (أ)			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية ومعنوية			
التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية والمعنوية			
تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة مالية			
الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية			
الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب)			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			

التحصيلات الناتجة عن اصدر الأسهم			
حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتأتية من القروض			
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل(ج)			
أثيرات تغيرات سعر الصرف على السيول وشبه السيول			
تغير الخزينة للفترة (ا+ب+ج)			
الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
النتيجة المحاسبية			

المصدر: محمد مطر وموسى السويطي, التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والإفصاح,طبعة ثانية,دار وائل للنشر والتوزيع, الأردن,2008,ص273.

2. الطريقة غير المباشرة:

عند إتباع هذه الطريقة فإن التدفقات النقدية من عمليات التشغيل تعد عن طريق البدء بأرباح وخسائر الشركة ومن ثم تعديل هذا الرقم بالبنود التالية :[1]

- البنود التي لا تتطلب إنفاق أو استخدام للنقد, ومن الأمثلة عن هذه البنود مصاريف الاستهلاك,مصاريف الإطفاء, المخصصات, أرباح الشركات التامة غير الموزعة وحصة الأقلية من صافي أرباح الشركة التامة.
- التغير في المدة في أرصدة المخزون, الذمم المدينة, المصروفات المدفوعة مقدما, الذمم الدائنة والمصروفات المستحقة.

[1] نور, عبد الناصر إبراهيم,إبراهيم,المحاسبة المتوسطة, دار المسير للنشر والتوزيع, عمان ,2011, ص 87.

البنود الأخرى التي أثرت في نتيجة الأعمال ونشأت في نشاطات استثمار او تمويل ومثال على هذه البنود أرباح أو خسائر بيع أصول ثابتة.

الجدول رقم 04 : قائمة التدفقات النقدية (الطريقة غير المباشرة)

البيان	لاحظة	لسنة المالية ن	سنة المالية ن-1
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات (تسويات) ل:			
تغير الضرائب المؤجلة			
تغير المخزونات			
تغبر الزبائن وحسابات الحقوق الأخرى			
تغير الموردين والديون الأخرى			
نقص أو زيادة في قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (ا)			
تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			
تسديدات لحيازة قيم ثابتة			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة			
تأثير تغيرات محيط الإدماج (التجميع)(1)			
تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار(ب)			
تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			

الحصص المدفوعة للمساهمين			
زيادة رأس المال النقدي			
إصدار قروض			
تسديد قروض			
تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل(ج)			
تغير الخزينة للفترة(أ+ب+ج)			
الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية(1)			
تغير الخزينة خلال الفترة			

المصدر: محمد مطر وموسى السويطي, مرجع سبق ذكره, ص276.

3.المقارنة بين الطريقتين المباشرة والغير المباشرة

تعرض الطريقة المباشرة معلومات أفضل عن الدورة النقدية لعمليات المؤسسة التجارية فهي تساعد في الوصول غلى تقدير أفضل المبالغ لتمويل الأنشطة التشغيلية للمؤسسة وكذلك مبالغ النقدية المتوقع توافرها في المستقبل لخدمة الدين وتمويل النمو المستمر للمؤسسة ودفع حصص الأرباح قائمة التدفقات النقدية والمتعلقة يتوفر معلومات عن المحصلات والمدفوعات النقدية التشغيلية, أما غير مباشرة فلا تقر ذلك.

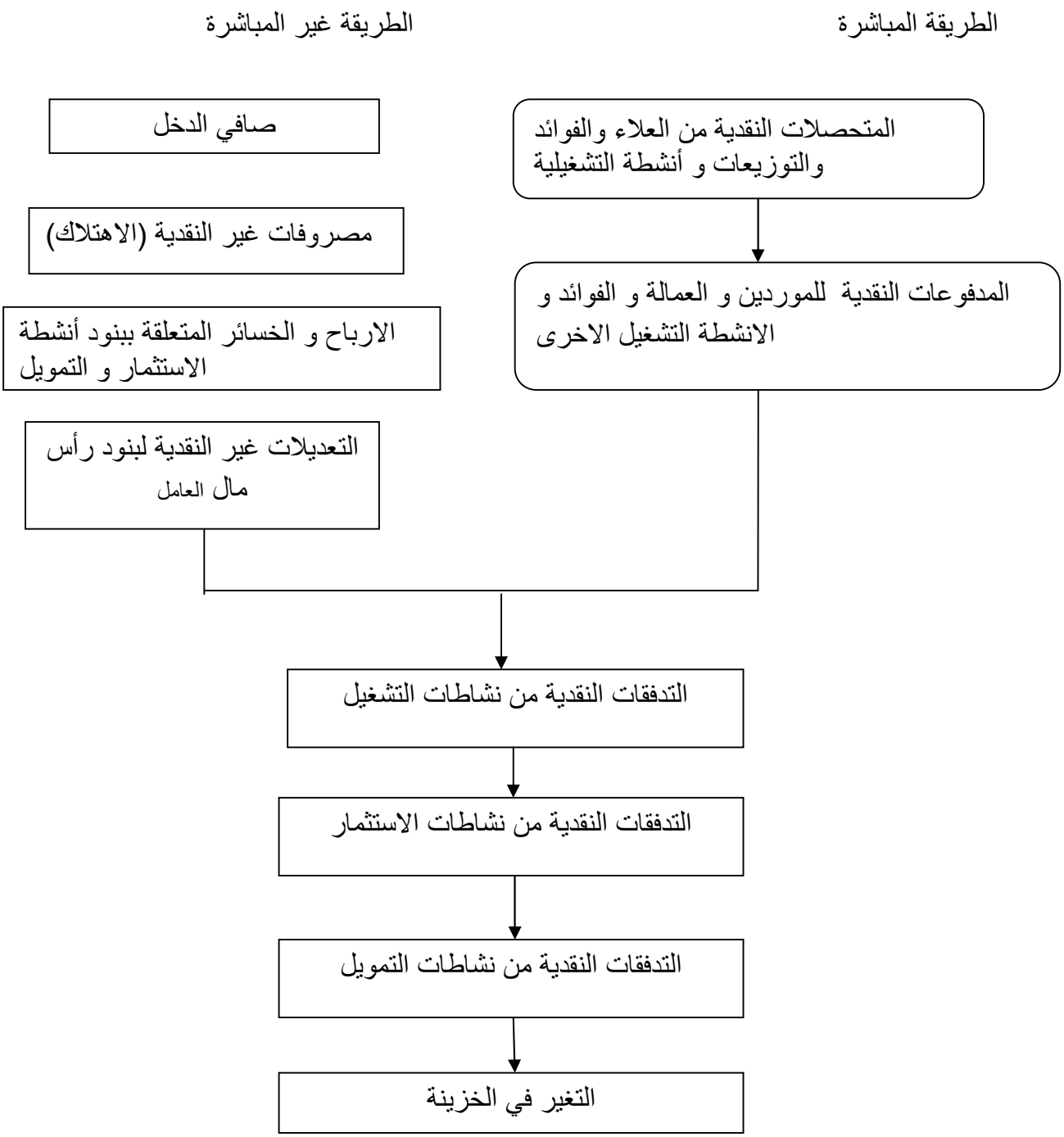
وبفضل الكثير من معدي القوائم المالية بطريقة غير المباشرة في عرض التدفقات النقدية التشغيلية, لأنهم يرون ان تنفيذ الطريقة المباشرة تستلزم تكاليف إضافية خاصة بتجميع المتحصلات والمدفوعات النقدية .[1]

ويرجع الفضل للباحثين لاستخدام الطريقة غير المباشرة في عرض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للأسباب التالية:

1-حزاج رزيقة, إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق النظام المحاسبي المالي ومدى مطابقته لمعيار المحاسبة الدولية, مذكرة ماستر,كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة البليدة, الجزائر, 2012,ص34.

- إنها توفر ربطا مفيدا بين كل من قائمة التدفقات النقدية وقائمة الدخل والميزانية.
- إن مستخدم القوائم المالية على علم ودراية بهذه الطريقة.
- نصف أقل تكلفة من الطريقة المباشرة

الشكل رقم 01: شكل تفصيلي يوضح طريقة المباشرة و غير المباشرة



الجدول رقم 05: أوجه الاختلاف بين الطريقة المباشرة وغير المباشرة

أوجه الاختلاف	الطريقة المباشرة	الطريق غير المباشرة
معلومات التي يتم الإفصاح بها.	يتم التقرير عن الأقسام الرئيسية للتدفقات النقدية	م توضيح العلاقة بين البيانات المعدة على ساس الاستحقاق صافي الدخل والبيانات معدة على أساس النقدي التدفقات النقدية من التشغيل.
الهدف	براز المصادر الأساسية للتدفقات النقدية الداخلة من التشغيل وكذا أوجه استخدامها الأساسية	راز العلاقة بين صافي الدخل و التدفقات النقدية من التشغيل
معالجة البيانات	تحويل الأقسام الرئيسية من يرادات والمصروفات إلى تدفقات قدية وذلك بأخذ كل مصروف أو يراد رئيسي على حدة ومعالجته لتغيرات في الأصول أو الخصوم المتداولة المرتبطة به	تحويل صافي الدخل إلى تدفقات نقدية بالأخذ في الحسبان المصروفات الغير ندية والأرباح والخسائر المتعلقة بأنشطة لاستثمار والتمويل وكذلك التغيرات في الصول المتداولة والخصوم المتداولة.
عرض التدفق النقدي	يعرض بشكل تفصلي	يدرج صافي الدخل ثم يعدله

المصدر :طارق عبد العال حماد -تحليل القوائم المالية) لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان- (الدار الجامعة لنشر وتوزيع – الإسكندرية 2006 - ص200.

ومن الجدول السابق نلاحظ أن الاختلاف حسب الطريقتين المباشرة والغير مباشرة يكمن في التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية فقط بينما الأنشطة الاستثمارية والتمويلية فهيا نفسها بالنسبة لكلا الطريقتين

الفرع الثاني :المشكلات المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية

يبين المعيار المحاسبي IAS7تصنيف التدفقات النقدية إلى ثلاث أنشطة تشغيلية واستثمارية وتمويلية وتعكس هذه الأنشطة الوظائف الرئيسية للوحدة الاقتصادية ,إلا أن هناك بعض العناصر يصعب تصنيفها

وتقوم المنشات بتبويبها وفق طبيعة عملها, إذ يمكن للوحدة الاقتصادية تصنيفها على إنها نشاطات تشغيلية في حين تعدها منشاة أخرى نشاطات تمويلية وهكذا ومن هذه المشكلات الأتي:

أولا :التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية والبنود الغير عادية وضرائب الدخل

1.1التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية:

يتطلب المعيار رقم (07) بخصوص التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية ما يلي:

- يجب أن تسجل التدفقات النقدية التي تنشأ عن العمليات بالعملة الأجنبية باستخدام عملة المنشأة التي تنشر بموجبها القوائم المالية .وذلك بتحويل مبلغ العملة الأجنبية إلى عملة المنشأة باستخدام سعر الصرف بين عملة التقرير والعملة الأجنبية السائدة في تاريخ التدفق النقدي.
- يجب ترجمة التدفقات النقدية من المؤسسة التابعة الأجنبية حسب سعر الصرف بين عملة التقرير والعملة الأجنبية بتواريخ التدفقات النقدية.
- كما لا تعتبر الأرباح والخسائر غير المحققة التي تنتج عن التغيرات في معدلات صرف العملة الأجنبية وتدفقات لتي تستحق النقدية، ولكن يجري الإبلاغ عن أثار التغيرات في سعر الصرف للعملة الأجنبية وما يعادلها المحتفظ بها أو التي تستحق بعملة أجنبية في قائمة التدفقات النقدية بهدف مطابقة أرصدة النقدية وما يعادلها بين أول الفترة ونهايته.

2-1 البنود غير العادية

قد تحقق المنشأة خلال الفترة المالية إيرادات أو قد تنفق مصروفات عرضية غير ناتجة عن ممارسة المنشأة لنشاطها العادي وتتصف هذه الإيرادات أو المصروفات بالانتظام لذا يطلق عليها البنود غير عادية مثل : التعويضات التي تحصل عليها المؤسسة أو تتكبدها نتيجة أحداث مفاجأة قد أصابتها.

ويجب الإفصاح بشكل منفصل عن التدفقات النقدية المتعلقة بالبنود الغير العادية، ويتم التبويب حسب نشأة هذه البنود إلى أنشطة التشغيل أو الاستثمار أو التمويل، ويساعد الإفصاح المستقل عن هذه البنود مستخدمي القوائم المالية على تفهم طبيعتها وأثارها على تدفقات النقدية الحالية والمستقبلية للمنشأة، وتكمل هذه الإفصاح ما هو وارد في المعيار المحاسبي الدولي الثامن بعنوان" صافي الربح أو خسارة الفترة والأخطاء الأساسية والتغيرات في السياسات المحاسبية[1].

1-بن خليفة حمزة,دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة,تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير,تخصص محاسبة ,جامعة محمد خيثر,بسكرة,2011-2012,ص.35

1-3ضرائب الدخل:

تصنف ضريبة الدخل المدفوعة باعتبارها نشاط تشغيلي إلا إذا كان من الممكن تحديد الجزء المدفوع والمتعلق بالنشاط التمويلي أو استثماري فتصنف في هذه الحالة حسب نوع النشاط المدفوعة من أجله.

ثانيا :الفوائد والأرباح والاستثمار في الشركات التابعة

1-1الفوائد والأرباح:

يجب الإفصاح عن كل الفوائد وتوزيعات الأرباح المحصلة والمدفوعة في موضع منفصل في القائمة، كما يجب تبويب هذه البنود بطريقة متسقة من فترة لأخرى كبنود خاصة بالأنشطة التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية.

وكما يجب الإفصاح على إجمالي الفوائد المدفوعة خلال العام بقائمة التدفقات النقدية بغض النظر عن معالجتها محاسبيا كمصروف بقائمة الدخل أو رسم لتها طبقا للمعالجة البديلة الواردة بالمعيار المحاسبي الدولي الثالث والعشرون تكاليف الإقراض."

وعادة ما تقوم المؤسسات المالية بتبويب الفوائد المدفوعة والفوائد والأرباح الأسهم المحصلة ضمن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ومع ذلك فلا يوجد إجماع على كيفية تبويب مثل هذه التدفقات النقدية بالمنشات الأخرى.

إذ يمكن تبويب الفوائد المدفوعة والفوائد أرباح الأسهم المحصلة كتدفقات متعلقة بالأنشطة التشغيلية لكونها تدخل في عملية تحديد صافي الربح أو الخسارة الخاصة بالمشروع .وكطريقة بديلة فإنه يمكن اعتبار الفوائد المدفوعة متعلقة بالأنشطة التمويلية لكونها تكاليف خاصة بالحصول على الأموال .ويمكن اعتبارها تمثل عوائد على الاستثمارات.

ومن الجائز تبويب أرباح الأسهم النقدية المدفوعة ضمن التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التمويلية لكونها تمثل تكلفة الحصول على مصادر التمويل، كطريقة بديلة يجوز تبويب تلك التوزيعات ضمن التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية وذلك بهدف مساعدة مستخدمي البيانات المالية على قياس قدرة المؤسسة على دفع توزيعات نقدية من التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية.

2-الفوائد المقبوضة وتوزيعات المقبوضة:

يسمح المعيار ببديلين لتصنيف شريطة الثبات في المعالجة

- يمكن تصنيفها كنشاط تشغيل لأنها تدخل في تحديد صافي الربح أو الخسارة.

- كمعالجة بديلة يمكن كتصنيفها كنشاط استثماري باعتبارها عوائد استثمارات.

3-توزيع الأرباح المدفوعة:

يسمح المعيار ببديلين لتصنيف شريطة الثبات في المعالجة

- يمكن تصنيفها كنشاط تمويلي لأنها تعتبر تكلفة للحصول على الموارد.
- المعالجة بديلة يمكن تصنيفها كأحد مكونات التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية من أجل مساعدة مستخدمي القوائم المالية على تحديد مقدرة الأنشطة التشغيلية من أجل مساعدة مستخدمي القوائم المالية على تحديد مقدرة المؤسسة على الدفع أرباح الأسهم من خلال التدفقات النقدية التشغيلية[1]).

2-1الاستثمارات في الشركات التابعة والزميلة ومشتركة

-في حالة استخدام حقوق الملكية أو التكلفة للمحاسبة عن الاستثمار في المؤسسات التابعة أو الزميلة، فإنه على المستثمر أن يقتصر عند التقرير بالقائمة التدفقات النقدية على التدفقات النقدية التي تحدث بينه وبين المؤسسة المستثمر فيها، من أمثلة ذلك أرباح الأسهم النقدية والدفعات المقدمة.

- إذا كانت المؤسسة تستخدم في الإفصاح عن حصتها في مشروع مشترك) أنظر في المعيار المحاسبي الدولي الحادي والثلاثون" التقرير المالي عن الحصص من المشروعات المشتركة" التي تستخدم طريقة البيانات الموحدة المتناسبة فإن عليها أن تفصح بقائمة التدفقات النقدية الموحدة عن نصيبها في التدفقات النقدية الخاصة بالمشروع.وإذا كانت المؤسسة تستخدم طريقة حقوق الملكية للمحاسبة عن حصتها في مشروع مشترك، فإنه يجب عليها أن تفصح بقائمة التدفقات النقدية عن تلك التدفقات النقدية الناشئة بسبب الاستثمار في المشروع المشترك، وكذلك التوزيعات الأولية ومدفوعات أو متحصلات تتم بينها وبينها وبين المشروع المشترك.[2]

-كما يجب عرض مجموعة من التدفقات النقدية الناجمة عن شراء أو بيع المؤسسات التابعة وغيرها من مؤسسات الأعمال الأخرى بشكل منفصل وتصنف ضمن التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمارية.

1-محمد ابو نصار- جمعة حميدات – مرجع سبق ذكره, -ص104.

[2] WWW.Infotechaccountants.IAS7- la dernier consente:22/05/2018 –p 12of 24.

- ويجب الإفصاح وبشكل إجمالي عن عمليات شراء والبيع الشركات التابعة أو غيرها من الوحدات الأعمال الأخرى خلال الفترة وربما يتعلق بالبنود التالية[1]):

1-تكلفة شراء المؤسسات التابعة والمؤسسات الأخرى، وقيمة بيع الاستثمارات في تلك المؤسسات.

2-التدفقات النقدية المتعلقة بالعمليات شراء وبيع تلك الشركات.

3-مبلغ النقدية والنقدية المكافئة في المؤسسة التابعة وغيرها من وحدات الأعمال التي تستثمر بها المؤسسة والتي تم شراؤها أو التخلص منها.

4- قيمة الأصول والالتزامات غير النقدية وما يعادلها في المؤسسة التابعة وغيرها من وحدات الأعمال التي تستثمر بها المؤسسة والتي تم شرائها أو التخلص منها، ملخصة حسب الفئات الرئيسية.

ثالثا:الإفصاح بواسطة معيار التدفقات النقدية والمعاملات الغير نقدية

1-1الإفصاح بواسطة التدفقات النقدية

هناك بعض المعلومات الإضافية قد تكون مرتبطة بمستخدمي القوائم المالية لتوفير نظرة صائبة عن السيولة والقدرة على سداد للمؤسسة ، ولذلك يضع المعيار المحاسبي الدولي رقم (07)قائمة التدفقات النقدية– إفصاح أخرى مطلوبة أو في بعض الحالات يكون موصى بها :

1-**إفصاحات مطلوبة:**

مقدار أرصدة النقدية وما في حكمها الهامة التي تحتفظ المؤسسة وغير متاحة بواسطة المجموعة , مع تعليق الإدارة عليها . ومثال ذلك :وجود مؤسسة تابعة تعمل في دولة أجنبية وتوجد رقابة أو قيود قانونية على تحويل العملة الأجنبية إلى الخارج.

2- **الإفصاحات الموصى بها :**يشجع المعيار على تقديم الإفصاحات التالية:

- تسهيلات القروض الممنوحة مشيرا إلى القيود على استخدامها إن وجدت.

وفي حالة الاستثمار في مشروعات مشتركة والتي تتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة التوحيد التناسبي، فإن إجمالي المبلغ للتدفقات النقدية من أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل سوف يتم إظهار الجزء الذي يخص الاستثمار في المشروع المشترك معه

[1]محمد أبو نصار ,جمعة حميدات,مرجع سبق ذكره,ص ص 4-105.

- يتم إظهار المبلغ الإجمالي للتدفقات النقدية الراجعة إلى الزيادة في طاقة التشغيلية بشكل منفصل عن تلك التدفقات النقدية اللازمة للحفاظ على الطاقة التشغيلية.
- مقدار التدفقات النقدية المنفصلة من خلال القطاعات الصناعية أو الجغرافية.
- ويوصي المعيار المحاسبي الدولي رقم (07) بالإفصاحات الموضحة أعلاه رغم صعوبة تقديمها، فهي فريدة في نوعها حيث أنها مفيدة في تمكين مستخدمي القوائم المالية من فهم أفضل للوضع المالي للمؤسسة.[1]

2-1 المعاملات الغير نقدية[2]):

بموجب هذا المعيار يجب إتباع العمليات الاستثمارية والتمويلية التي تتطلب استخدام النقدية أو ما يعادلها من قائمة التدفقات النقدية ويجب الإفصاح عن مثل هذه العمليات في مكان أخر في القوائم المالية وبشكل يقدم كل معلومات المتعلقة بتلك النشاطات الاستثمارية والتمويلية.

- ويتم استبعاد العمليات غير نقدية بالرغم من تأثيرها على رأس المال وهيكل الأصول في المؤسسة وهو ما يتفق مع هدف قائمة التدفقات النقدية حيث أن هذه البنود لا تتضمن تدفقات نقدية في الفترة الجارية، ومن أمثلة العمليات الغير نقدية ما يلي - :شراء أصول مقابل إصدار أسهم.
- مبادلة أصل بأصل أخر.
- الحصول على الأصول من خلال شراء وتحمل الالتزامات المباشرة أو عن طريق إبرام عقد التأجير التمويلي.
- شراء مؤسسة أخرى مقابل إصدار أسهم.
- تسديد إسناد القرض من خلال إصدار أسهم أو تحويل السندات لأسهم.

[1] بن خليفة حمزة, مرجع سبق ذكره, ص39-40.
[2] محمد أبو ناصر, جمعة حميدات,مرجع سبق ذكره,ص 105.

المبحث الثالث: النسب قائمة تدفقات النقدية

تمهيد:

يقصد بالسيولة قدرة المنشأة على توفير مبالغ نقدية كافية لأغراض معينة كما تشير إلى مد سهولة تحويل الأصول إلى نقدية ومدى قرب سداد الالتزامات؛إما ربحية المؤسسة يعني ا مدى الكفاءة التي تتخذ فيها المؤسسة قرارا التشغيلية و الاستثمارية،وتشير إلى مدى ارتباط الربح بالتدفق النقدي.

المطلب الأول: مقاييس جودة الربحية و مقاييس جودة السيولة

تحتوي قائمة التدفقات النقدية على بيانات ومعلومات التي يمكن من خلالها استخراج مجموعة من النسب المالية التي تستخدم أساسا في تقييم السيولة والربحية بدرجة أولى وأيضا في تقييم السياسات المالية .

الفرع الأول: مقاييس جودة الربحية[1]

هذا المقياس يشير إلى مدى أهمية ارتفاع النقدية المحصلة خلال السنة من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة، فكلما ارتفع صافي التدفق النقدي كلما ارتفعت نوعية وجودة الأرباح، بينما إذا تحقق الدخل بموجب مبدأ الاستحقاق فذلك لا يعني تحقيق تدفق نقدي مرتفع وإن من أهم النسب التي تمكننا من قياس جودة الأرباح تتمثل في نسب لتالية:

أ. نسبة النقدية التشغيلية =صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستغلال /النتيجة الصافية.

يقيس هذا المؤشر مدى قدرة أرباح الوحدة على توليد تدفق نقدي تشغيلي صافي.

ب. نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي =صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستغلال / إجمالي الأصول.

توضح هذه النسبة مدى قدرة موجودات المؤسسة من توليد تدفق نقدي تشغيلي.

ج. نسبة دليل النشاط التشغيلي =صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستغلال/صافي الربح التشغيلي

. وضح هذا المؤشر قدرة الوحدات الاقتصادية على توليد النقدية اللازمة لمقابلة وتغطية الالتزامات قصيرة الأجل.

2- أمال نوري محمد- مرجع سبق ذكره,-ص349.

د. نسبة صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى المبيعات = صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستغلال/ المبيعات

وتوضح هذه النسبة مدى كفاءة سياسة الائتمان المتبعة من قبل الوحدة الاقتصادية في تحصيل النقدية من زبائنها.

الفرع الثاني: مقاييس جودة السيولة[1]

توفر السيولة للمؤسسات جانب الأمان في أنشطتها من خلال توفير القدرة على مواجهة الالتزامات النقدية الجارية، ومن أهم النسب التي تقيس جودة السيولة تتمثل في:

1) نسبة تغطية النقدية = صافي التدفق من الأنشطة الاستغلال / إجمالي التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

تشير هذه النسبة إلى قدرة المؤسسة على توليد النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالالتزامات الاستثمارية و التمويلية.

2)نسبة التدفقات النقدية من أنشطة الاستغلال إلى النفقات الرأسمالية =صافي التدفقات النقدية من الاستغلال/التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية.

تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من أنشطتها التشغيلية لتمويل النفقات الرأسمالية اللازمة للمحافظة على طاقتها الإنتاجية.

نسبة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية إلى التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية=التدفقات النقدية الداخلة للأنشطة التمويلية /التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية.

تبين هذه النسبة مدى مساهمة التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية على تمويل الاستثمارات في الموجودات طويلة الأجل.

3) نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية =صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية/الاحتياجات النقدية الأساسية

و تبين هذه النسبة مقدرة أنشطة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية داخلة تكفي لتغطية التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية والإنفاق الرأسمالي وسداد أقساط الديون طويلة الأجل.

[1] أمال نوري محمد-مرجع سبق ذكره-ص348-349.

المطلب الثاني: مؤشرات تقييم السياسة المالية للمؤسسة.

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن عن طريق تحليلها بواسطة المؤشرات المناسبة التعرف على مدى كفاءة الإدارة في مجال السياسات المالية وذلك من خلال احتساب المؤشرات التالية :

1/نسبة تغطية التوزيعات

وتحسب وفق العلاقة التالية[1]:

نسبة تغطية التوزيعات = تدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

توزيعات الأرباح

توضع هذه النسبة عدد مرات تغطية التدفقات النقدية وتوزيعات الأرباح النقدية على حملة الأسهم، ولعل ابرز ما يستفاد من قائمة التدفقات النقدية توضيحها لمعلومات مفيدة عن عمليات التمويل والاستثمار وأسباب الاقتراض ومجالات استخدام الأموال المقترضة وكيفية تمويل التوسعات في المعدات و المباني و كيفية تمويل الزيادة في أ رس المال العامل و مدى قدرة المؤسسة في الاستمرار في توزيع الأرباح على المساهمين.

2/نسبة العوائد والتوزيعات المقبوضة

وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

-نسبة العوائد والتوزيعات القبوضة = المتحصلات النقدية من إيراد الفوائد والتوزيعات

التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية

تقيس هذه النسبة الأهمية النسبية لعوائد الاستثمارات ، سواء في قروض أوفي الأوراق المالية[2].

تحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

1- سالمي محمد الدينوري-قائمة التدفقات النقدية في ظل إعتماد الجزائر على معايير المحاية الدولية-رسالة ماجستير كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والتجارة-جامعة باتنة-2008-ص112.

[2] محمد امين خنيوة-فعالية إدارة التدفقات النقدية من خلال أدوات السوق النقدي-رسالة ماجستير-جامعة منتوري-قسنطينة-الجزائر-2008-ص70.

نسبة الإنفاق الرأسمالي = الإنفاق الرأسمالي الحقيقي

التدفقات النقدية الداخلة من القروض الطويلة الأجل واصدرات الأسهم والسندات

تقيس هذه النسبة الأهمية النسبية لمصادر التمويل الخارجي في تمويل حيازة الأصول الثابتة، و تخدم فئتي المستثمرين و المقرضين على حد سواء بتوفيرها مؤشرات عن كيفية استخدام أموالهم، كما تعكس أيضا مدى نجاح الشركة في إتباع سياسة الملائمة في تمويل الأصول طويلة الأجل من مصادر تمويل طويلة الأجل.

المطلب الثالث: نسب تقييم إضافية مختلفة

أولا:المرونة المالية

وهي قدرة المنشاة على الاستجابة والتكيف مع الأزمات المالية والاحتياجات الطارئة وانتهاز الفرص غير المتوقعة أو هي قدرة المنشأ ة على تعديل أوضاعها في فترات التعثر المالي وقدرتها على مواجهة الاحتياجات والفرص غير المتوقعة وذلك من خلال الحصول على التمويل أو التخلص من بعض الأصول غير التشغيلية أو تعديل عملياتها لزيادة التدفقات النقدية الداخلة للمنشأة وتقيس مدى مقدرة المنشأة على تغطية التزاماتها) طويلة الأجل) من عملياتها التشغيلية من دون اللجوء لبيع أحد أصولها، وصيغة هذه النسبة هي كما يلي:

1/نسبة تغطية الدين النقدية

تعبر هذه النسبة عن مقدرة المنشأة على توليد التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية لدفع التزاماتها من ديون طويلة الأجل [1]

نسبة تغطية الدين النقدية = صافي النقد المتوفر من النشاطات التشغيلية / متوسط مجموع الالتزامات

وكلما كانت النسبة عالية كلما كانت المنشأة بعيدة عن المصاعب المالية.

2/التدفق النقدي الحر

التدفق النقدي الحر هو ذلك المبلغ الذي تكون فيه المنشأة لها الحرية في استخدامه لشراء الاستثمارات الإضافية وتسديد الدين وشراء أسهم الخزانة أو ببساطة هو إضافة لسيولة المنشأة أو هو قيمة التدفق النقدي الذي يمكن للمنشأة أن توفره لمقابلة أي فرص استثمار مفاجئة

[1] الفداغ- فداغ-المحاسبة المتوسطة- دار الوراق للنشر والتوزيع- الطبعة الثانية- 2002-ص 216.

ويجب أن تغطى هذه النقدية كلاً من عمليات التشغيل الجارية والمستمرة، والفوائد، وضرائب الدخل، وتوزيعات الأرباح، ويمكن التعبير عنه بالصيغة التالية:

التدفق النقدي الحر= صافي التدفق النقدي من نشاطات التشغيل /التدفقات النقدية الخارجة المخصصة للاستثمار في الآلات والمعدات والأصول طويلة الأجل [1]

ويستخدم التدفق النقدي الحر في تقييم المنشآت وتحديد قدرتها على دفع أرباح الأسهم . كما يمكن استخدامه في الاستثمارات الاختيارية وحيازة المنشآت الأخرى والإنفاق الرأسمالي الإنمائي والتوزيعات النقدية على المساهمين وشراء أسهم المنشأة .

إذا كان التدفق النقدي الحر موجباً فهذا يشير إلى أن المنشأ ة قد غطت جميع التزاماته النقدية المخطط لها ولديها نقدية إضافية لتقليل حجم الديون والتوسع في حجم منشآتها.

أما إذا كان التدفق النقدي الحر سالباً فهذا معناه أن على المنشأة التصرف في استثمارات عن طريق البيع أو الاقتراض أو زيادة رأس المال أي الأجل القصير للاستمرار عند مستوياتها المخططة، وإذا ظل التدفق النقدي الر سالبا للعديد من السنوات فإنه على المنشأة البحث عن مصادر تمويل مناسبة للاستمرار في نشاطه .

[1] حماد –طارق – التقارير المالية اسس الإعداد والعرض والتحليل –الدار الجامعية-2002-ص305.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل تم التطرق إلى قائمة التدفقات النقدية بعرضها بشكل مفصل، فمن تعريفها إلى أهدافها وأهميتها كأساسيات لها ومنطلقا للمرور إلى هيكلة القائمة والتعرف على طرق وكيفية إعدادها مع توضيح مختلف أنشطتها، بالإضافة إلى عرض بعض المشاكل التي تصاحب عملية إعداد هذه القائمة وأخيرا الوصول إلى عرض أهم نسب قائمة التدفقات النقدية التي تفيد في تقييم الأداء المالي وهذه الأخيرة من خلال تقييم كل من السيولة، الربحية والسياسات المالية للمؤسسات الاقتصادية.

الفصل الثاني: أساسيات حول التشريع الضريبي

تمهيد :

يعتبر الفشل المالي ظاهرة تواجه كافة المؤسسات وذلك لأنها تعمل في ظروف محاطة بمخاطر كثيرة ومتنوعة تهدد وجودها وتزيد من احتمالات تعرضها للفشل ، مما ينتج عنه أثار سلبية على مستوى المنشأة والمستثمرين و الاقتصاد القومي ، وتتسبب في عدم إستمراريتها إذا لم يتم التنبؤ بها وكشفها ، والفشل المالي يعني عدم قدرة الموارد على المالية المتاحة للمنشأة على الإبقاء على متطلبات استمرارية نشاطها ، وتصدر أهمية التنبؤ بالفشل المالي في اهتمام العديد من الجهات ذات العلاقة مع المنشأة سواء كانت داخلية أو خارجية بمعرفة وضعية الشركة المالية واحتمالات مواجهتها للفشل المالي قبل وقوعه لاتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة ، فاستمرار المؤسسة يعتمد على الوضع المالي .

يعد الفشل المالي لمستخدمي القوائم المالية مهم و تظهر أهميته في حين لا يتم حصول هؤلاء المستخدمين على تحذيرات مبكرة حول احتمال الفشل يؤدي بيهم التي اتخاذ قرارات غير صائبة تتسبب في تحملهم تكاليف مرتفعة ،حيث أن الفشل أو الإفلاس أصاب العديد من الشركات فجأة وتسبب في أزمات عالمية .

لذا سنعالج هذا الفصل في ثلاث مباحث :

- **المبحث الأول: الإطار النظري للتنبؤ بالفشل المالي**
- **المبحث الثاني: أنواع وطرق علاج الفشل المالي**
- **المبحث الثالث: النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي**

المبحث الأول :الإطار النظري للتنبؤ بالفشل المالي

تمهيد:

إن الفشل المالي يعتبر من الظواهر الخطيرة التي تتعرض لها المؤسسة ، وتنتج عن هذه الظاهرة مخاطر كبيرة تتعرض لها المؤسسات في الكثير من الاقتصاديات المتقدمة بسبب عوامل قد تكون داخلية أو خارجية ، لابد من التنبؤ بقوة أو ضعف المؤسسة و التنبؤ باحتمال فشلها باستخدام النماذج الكمية أصبح امرأ ضروريا وذلك لتجنب المؤسسة للوقوع ف مشاكل مالية .

المطلب الأول: ماهية الفشل المالي

يؤدي بنا مصطلح التنبؤ إلى مفهوم عدم التأكد هذا لان التنبؤ يكون في المستقبل والذي هو حالة مجهولة وغير معروفة وهذا يرتبط بدرجة كبيرة بعدم التأكد والتي هي عقبة في وجه متخذي القرار لتحقيق الأهداف المرجوة من المشروع ، إلا انه مع كل هذه الظروف فهناك الكثير من المؤشرات و المعايير التي يمكن الاعتماد عليها لاتخاذ التدابير اللازمة في الوقت المناسب .

الفرع الأول: مفهوم الفشل المالي

يتمثل فيما يلي [1]:

أولا : تعريف الفشل المالي :

- لقد ارتبط مفهوم الفشل المالي ب beaver الذي يعد أول من استخدم هذا التعبير وذكر انه من الناحية العلمية يقال بان الشركة فشلت عند حدوث الإفلاس أو في حالة عدم سداد الديون ، الفوائد عدم سداد حسابات المصاريف آو عدم سداد الأرباح المستحقة لحملة الأسهم.
- الفشل المالي مصطلح استعمله الباحث الأرجنتيني عام 1986 حيث عرفه بأنه العملية التي تكون فيها الشركة بدأت بالسير في الطريق الطويل الذي ينتهي بحدوث عسر مالي .
- الفشل المالي هو تلك الحالة المالية المرادفة لحالة العسر المالي الحقيقي التي تعني عدم قدرة المشروع على مواجهة و سداد التزاماته المستحقة للغير بكامل قيمته حيث تكون أصوله اقل من قيمتها الحقيقية من قيمة خصومه الأمر الذي يصل بالمشروع و في اغلب الحالات إلى حالة الإفلاس ، و في حقيقة الأمر أن

[1]علي شاهين وجهاد مطر ،نموذج مقترح للتنبؤ تغيير المنشات المصرفية العاملة في فلسطين (دراسة تطبيقية)، مجلد النجاح للأبحاث (علوم إنسانية)مجلد25(4)غزة فلسطين ،2011ص859.

حالة الفشل المالي لا تحدث بشكل مفاجئ مثل الحوادث و لكنها تعكس النتائج النهائية لمجموعة من التراكمات والمضاعفات و التي تبدأ من موقف معين و بدرجة معينة من درجات نقص السيولة و التي تتطور في حالة عدم الاهتمام بها من وضع سئ إلى أكثر سوءا إلى أن تصل إلى حالة الفشل المالي .[1]

ثانيا : المفاهيم المشابهة للفشل المالي

يتوافق مفهوم الفشل المالي مع عدد من المصطلحات التي تشابه في التعبير عن وضعية المؤسسة التي تواجه خطر الفشل و التصفية ومن أهمها ما يلي :

1-العسر المالي : يمكن إيجاد مجموعة من التعاريف لمصطلح العسر المالي ، لكن سنقتصر في دراستنا على التعريف التالي :

يعرف بأنه" عدم قدرة المؤسسة على سداد الالتزامات المالية التي استحقت او التي ستستحق في الأجل القصير" [2].

2- التعثر المالي : ذهب البعض إلى تعريفه بأنه ""ما هو إلا اختلال مالي يواجه الشركة نتيجة قصور إمكانياته على الوفاء بالتزاماته في الأجل القصير ، وان هذا الاختلال ناجم أساسا عن عدم توازن بين موارد الشركة المختلفة (الداخلية ، الخارجية) وبين التزاماته في الأجل القصير التي استحقت أو تستحق السداد ".[3]

3- الفشل:

هو عبارة عن عدم قدرة المؤسسة على دفع التزاماتها عندما يأتي موعد استحقاقها، فهو ليس نتاج اللحظة،ولكن ناجم عن العديد من الأسباب و العوامل التي تفاعلت و تتفاعل عبر المراحل الزمنية و تودي إلى الحالة التي عليها المؤسسة من عدم مقدرتها على سداد التزاماتها أو استعادة توازنها المالي و النقدي أو التشغيلي .

و ينقسم الفشل إلى :

- **الفشل الاقتصادي :**هي حالة الشركة او المؤسسة تعجز فوائدها المتحققة عن تغطية كل التكاليف ومن ضمنها تكلفة التمويل وبمعنى أخر انه يعني ضعف الإرادة في تحقيق عائد على الاستثمار ويقل عن المعدلات السائدة في السوق، أو لا يتناسب مع المخاطر المتوقعة لتلك الاستثمارات . [4]

[1] نبيل عبد السلام شاكر ، الفشل المالي للمشروعات ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ص13.

[2] زينة شنوف ، دراسة فعالية النسب المالية في تشخيص ظاهرة الفشل ، دراسة عينة من الشركات الخدماتية لولاية ورقلة للفترة 2009-2013، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، سنة 2015، ص04.

[3] هلا بسام عبد الله الغصين ،استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات دراسة تطبيقية عن قطاع المقاولات في قطاع غزة ، مذكرة لاستكمال متطلبات ماجستير في إدارة الأعمال ، كلية التجارة ، جامعة الإسلامية ، غزة ، سنة 2004، ص 21.

[4] دعاء محمد زايدة،التسهيلات الائتمانية المتغيرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني ،دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في غزة ،رسالة ماجستير قسم المحاسبة و التمويل ، الجامعة الإسلامية ،غزة 2006،ص47.

- **الفشل المالي** :هو عندما لا تستطيع المنشاة سداد التزاماتها للدائنين و الوفاء بديونها المستحقة عليه[1]

4-الفشل المالي: هو انعدام قدرة الموارد المالية للمنشأة على الإبقاء بمتطلبات استمرارية نشاط المنشأة [2].

1-ومن كل ما سبق نقول أن الفشل المالي "عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه دائينيها مما قد ينتج عنه تنازل عن الممتلكات أو التصفية.

✓ مفهوم التنبؤ : اشتقت كلمة التنبؤ في اللغة العربية من أصل الفعل (نبأ) ويرى ابن متطور أن المراد بالنبأ الخبر[3] .و يقصد به أيضا تقدير المجهول أما التنبؤ بشكله العام ، فيقصد بيه محاولة عقلانية لتقدير المتغيرات المستقبلية المتحصل عليها من خلال معرفة التغيرات السلوكية لتلك الظاهرة .[4]

✓ مفهوم التنبؤ المالي :

1- عرفه مجلس المحاسبين في انجلترا ، وويلز التنبؤ بأنه عملية تقدير النتائج المالية التي تعد من القوائم المالية السابقة عن فترة محاسبية ثانية .

2- عرف fortnum التنبؤ المالي بأنه مجموعة التقديرات و القياسات التي يصنعها الفرد او المؤسسة و المتعلقة بالأحداث و الظروف المستقبلية بهدف الأعداد و مواجهة الظروف التي توقعها عن طريق الخطط و السياسات اللازمة للتعامل مع هذه الظروف .

-3

الفرع الثاني : الفرق بين الفشل المالي و التعثر المالي

اولا :الفرق بين الفشل المالي و التعثر المالي :

يمكننا إبراز الفرق بينهما من خلال الجدول التالي:

[1]حيدر عباس عبد الله الجنادي ، الأسواق المالية و الفشل المالي ، طبعة 01،دار الأيام للنشر و التوزيع ، عمان الأردن ،2016،ص156.

[2] عزت هاني عزت أبو شهاب ، مدى فاعلية نموذج كيدا للتنبؤ بالفشل المالي في شركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان ، ماجستير كلية الأعمال ، جامعة الشرق الأوسط، حزيران 2018،ص09.

[3]وحيد محمود وسيف يوسف عبد الرزاق محمد الوتار، استخدام أساليب للتحليل في التنبؤ لفشل شركات المساهمة الصناعية ، دراسة عينة من شركات المساهمة الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، مجلة تنمية الرافدين ، العدد 100، مجلد 32،كلية الإدارة و الاقتصاد ، جامعة الموصل 2010، ص 15.

[4]أموري هادي كاظم ألحسناوي ، طرق القياس الاقتصادية ، الطبعة 01، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، 2002، ص368.

جدول رقم 06 : الفرق بين الفشل المالي و التعثر المالي

التعثر المالي	الفشل المالي
1-نقص في العوائد المحققة (مشكلة تحقيق خسائر متلاحقة) 2-التوقف عن سداد الالتزامات في مواعيدها 3-مرحلة سابقة للفشل	1-التوقف الكلي عن سداد الالتزامات 2- توقف المنشأة و الوصول الى حالة الافلاس 3-مرحلة لاحقة للتعثر المالي

المصدر : غالب شاكر بحيت ، استخدام نموذج sherrod للتنبؤ بالفشل المالي ، دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، 2009-2013 مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية و الإدارية ،العدد19 ، جامعة وسط العراق 2015، ص 197.

ثانيا : خصائص الفشل المالي

- عدم قدرة المؤسسة على سداد الالتزامات في الآجال المحددة .

- يكون على شكل إعسار أو إفلاس .

-عدم قدرة الإيرادات على تغطية المصروفات .

المطلب الثاني : أسباب و مراحل الفشل المالي

الفشل المالي هو انعكاس لعديد من العوامل الداخلية والخارجية ، فمثلا عدم اختيار هيكل التمويل المناسب قد يضع

المؤسسة في مواجهة مخاطر الفشل ،أو إتباع سياسات تسعير عشوائية أو غيرها من الأسباب الداخلية ، وقد تكون للعوامل الخارجية جانب في حدوث الفشل المالي كالأزمات التي يمكن أن تضر بأداء الأسواق المالية وبالتالي التأثير على القيمة السوقية للمؤسسة ....[1]

[1]رضوان باصور ، استخدام التحليل المالي في التنبؤ المالي للمؤسسة ،مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، تخصص مالية محاسبة ، جامعة المدية 2009/2008، ص 56.

الفرع الأول : أسباب الفشل المالي

من بين أهم أسباب الفشل المالي الداخلية نذكر :

الأسباب الداخلية :[1]

- ✓ أسباب إدارية : من أهم الأسباب التي تؤدي إلى فشل المشاريع و المؤسسات هي غياب الأفراد القياديين الأكفاء، وكذلك تغلب المصالح الخاصة للمساهمين و الملاك مما يؤدي بإختلالات إدارية كضعف إدارة الشركة وعدم كفاءتها ، ضعف الجانب الرقابي .
- ✓ أسباب مالية : من بين الأسباب التي تؤدي إلى إفلاس الشركات ضعف هيكلها المالي، وكذلك الإنفاق غير العقلاني الذي لا يتناسب وإيرادات المشروع الذي يؤدي الى فشله بظهور اختلالات مالية منها اختلال الهياكل التمويلية و ارتفاع كلفة المصادر التمويلية ، الخسائر المتراكمة أو قلة الأرباح بسبب المنافسة ، الاعتماد على البنوك ودفع فوائد عالية .
- ✓ أسباب فنية و إنتاجية : تتمثل في عدم مواكبة التطور التكنولوجي ، و استعمال وسائل تقليدية أو وسائل تكنولوجية غير مناسبة .
- ✓ عدم العمل بنظام الجودة الشاملة إذ يؤدي إلى ارتفاع التكاليف أو انخفاض الأرباح ، وضعف القدرة على التنافس و الاستمرار في السوق
- ✓ زيادة المطلوبات المتداولة على الموجودات .
- ✓ فقدان إداريين قياديين دون استبدالهم .
- ✓ مشاكل عملية أو نقص في تجهيزات مهمة .

الأسباب الخارجية :[2]

تتمثل الأسباب الخارجية في أسباب خارجة عن إدارة المؤسسة

- ✓ الاتجاهات التضخمية السائدة في المستوى الاقتصادي المحلي و العالمي .
- ✓ التقلبات الحادة في أسعار الصرف
- ✓ الأسباب التكنولوجية
- ✓ الأسباب الاجتماعية
- ✓ الأسباب السياسية

[1] فيصل كيوص،دور النسب المالية في تحليل و التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية ورقلة ،مذكرة ماستر أكاديمي في علوم التسيير ، تخصص مالية مؤسسة ،جامعة ورقلة 2018/2017ص،ص،8،7.

[2] زوبيدي بوبكر الصديق ، تطبيق أدوات الفشل المالي ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية كمية ، جامعة ورقلة ، 2017/2016،ص،ص،12،13،14.

وهناك دراسات أخرى ظهرت في بريطانيا ذكرت أن أهم الأسباب التي تؤدي إلى الفشل هي:

- ✓ فقدان الشركة لأسواقها الرئيسية
- ✓ فشل الإدارة في استقطاب المهارات المناسبة لعملية التخطيط
- ✓ ضعف كفاءة نظام المعلومات الإدارية و الاحتيال وعدم تمكن الشركة من الحصول على التمويل طويل الأجل .
- ✓ الحاجة إلى رأس المال .

الفرع الثاني : مراحل التنبؤ بالفشل المالي

سيتم التعرف في هذا الفرع على أهم المراحل التي يمر بها الفشل المالي

أ/ مرحلة النشوء:

مما لاشك فيه أن الشركة لا تصبح متدهورة فجأة أو بصورة غير متوقعة وإنما تكون هناك بعض المؤشرات التي تم معالجتها من قبل الإدارة مثل التغير في الطلب على المنتجات و التزايد المستمر في التكاليف غير المباشرة ،تقادم طرق الإنتاج و تزايد المنافسة ، نقص التسهيلات الإئتمانية و تزايد الأعباء بدون رأس المال العامل وغالبا ماتحدث خسارة اقتصادية في هذه المرحلة حيث يكون عائد الأصول اقل من النسب المعتادة للنشأة يفضل أن تكتشف المشكلة في هذه المرحلة حيث أن إعادة التخطيط في هذه المرحلة قد يكون أكثر فاعلية [1] .

ب/مرحلة الضعف المالي (عجز النقدية) :

تحدث هذه المرحلة عندما تلاحظ الإدارة حدوث عجز مالي و يكون ذلك عندما تكون المؤسسة غير قادرة على مجابهة احتياجاتها النقدية الفورية أو التزاماتها الجارية بالرغم من زيادة أصول المؤسسة عن التزاماتها ، ولكن تكمن مشكلتها في صعوبة تحويل تلك الأصول إلى سيولة نقدية لتغطية الديون المستحقة وهو ما قد يكون ناجم عن تجميد رأس المال العامل في المخزون و الحقوق ، يكمن الإشارة إلى انه من الممكن أن تحدث خسارة اقتصادية في هذه المرحلة وربما تستمر هذه المرحلة ليوم واحد أو لشهر أو حتى لعدة شهور و لمعالجة هذا الضعف المالي يمكن للشركة اللجوء إلى اقتراض أموال لمعالجة هذا الضعف المالي للشركة و اللجوء إلى اقتراض أموال كافية لمواجهة احتياجاتها النقدية الفورية [2].

[1] عباس علوان حبر الجياشي ،نموذج شيرود للتنبؤ بالفشل المالي للمصارف التجارية الخاصة في العراق ،مجلة جامعة بابل ، المجلد 26، العدد1ص258.

[2]

ج/ مرحلة التدهور المالي (العسر المالي):

عرف m.j.gordan الإعسار المالي على انه الانخفاض في القوة الايرادية للشركة الذي سيحدث في نقطة منها حيث انه في هذه المرحلة تعاني الشركة من عدم قدرتها على تغطية ديونها ودفع مصاريفها المستحقة لضعف قدراتها الايرادية أي عدم قدرتها الحصول على الأموال اللازمة و الضرورية ، إلا انه يمكن معالجة هذا التدهور من خلال :

- إصدار أسهم او سندات إضافية بمعدل عائد نسبيا عن معدل الفائدة الذي يمكن ان يقبله حامل السند لاستثمار أمواله لدى شركة أخرى .
- إجراء تعديل في السياسات المالية للشركة .

لكن هذه المعالجة يمكن أن تأخذ فترة زمنية طويلة ومع ذلك معظم الشركات تنجح في علاج التدهور إذا تم الكشف عن الخلل في الوقت المناسب .

د/مرحلة الفشل الكلي(الإعسار الكلي):

'تظهر هذه المرحلة عدة مؤشرات والتي تنذر باحتمالية إفلاس الشركة نذكر منها :

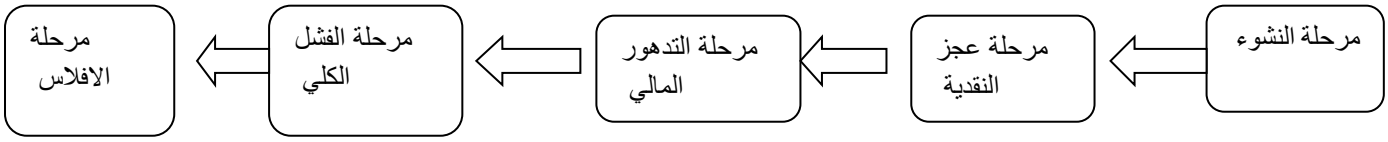
- اعتماد الشركة على الإقراض وتدهور الأصول المتداولة ونسب السيولة .
- الارتفاع المستمر في حجم الديون وإعادة جدولتها
- تدني الربحية و تدهورها لفترات متتالية وعدم قدرة الشركة على المنافسة

مما يجعل هذه المرحلة كنقطة في حياة الشركة حينها تصبح محاولات الإدارة لمحاربة هذا العسر الكلي و المحقق غير مجدية .

ه/ مرحلة الإعلان التدريجي او تأكيد الإفلاس :

يحدث عندما يتم اتخاذ إجراء قانوني لحماية حقوق المقرضين وبالتالي الإعلان عن إفلاسها و تصفيتها ، وفي هذه المرحلة الأخيرة تبلغ المؤسسة مرحلة الفشل المالي وعندما تصبح غير قادرة على مواجهة التزاماتها المستحقة وتصبح حقوق الملكية غير كافية بسبب الخسائر الكبيرة المتراكمة على مدى سنوات من العمل والتي استهلكت جميع حقوق الملكية التي تتطلبها الشركة .

شكل رقم 02:مراحل الفشل المالي



المصدر من إعداد الطالبتين

المطلب الثالث:طرق وأساليب الفشل المالي

هناك العديد من الطرق للتنبؤ بالفشل المالي تنقسم إلى قسمين وهي النماذج الكمية و النماذج النوعية فهناك من يعتمد النماذج النوعية و هناك من يعتمد النماذج الكمية ومن أهم هذه النماذج نذكر ما يلي :

أولا : النماذج الكمية

إن هذه النماذج تهتم بالمعلومات التي يمكن قياسها من خلال عدد من الفترات وإيجاد العلاقة بين المتغيرات المختلفة وتقسم النماذج الكمية كالتالي : [1]

- ✓ **السلاسل الزمنية :** ويقصد بالسلاسل الزمنية بأنها مجموعة من القيم التي تأخذ ظاهرة معينة في فترات زمنية غالبا ما تكون متساوية ومتتالية ، وعادة ما تتضمن متغيرين إحداهما يمثل الزمن "متغير مستقل " والثاني يمثل الظاهرة "المتغير التابع "ويهدف هذا النوع من النماذج إلى معرفة المتغيرات التي تطرأ على الظاهرة خلال سلسلة زمنية لإجراء التنبؤات لهذه الظاهرة بشكلها العام دون الخوض في تفاصيل العوامل المؤثرة في تكوين الظاهرة ، ويعتمد النموذج على تجميع البيانات التاريخية خلال سلسلة معينة بهدف التنبؤ بالفترة المقبلة .
- ✓ **تحليل الانحدار**: ويعرف بأنه تحليل العلاقة بين المتغيرات التابعة و المتغيرات المستقلة ، و يتميز بأنه يتسع ليشمل كافة المتغيرات المؤثرة في الظاهرة المدروسة ، ويعتبر من أكثر الأساليب التنبؤية و أفضلها خاصة عند استخدام التنبؤات طويلة الأجل.
- ✓ **تحليل التعادل** : يعتبر تحليل التعادل أحد الأدوات التحليلية التي تستخدمها الإدارة في فهم واستيعاب العلاقة بين التكلفة و الحجم و الربح نتيجة تفاعلها على مقدار الإرباح المحققة [2].
- ✓ **المؤشرات المالية** : تعتبر هذه الطريقة من أكثر الطرق شيوعا ، لأنها توفر مؤشرات مالية يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء الشركات وتقييم كفاءة الإدارة إضافة إلى أنها من المؤشرات الهامة التي يستخدمها المحللون الماليون في مجال التنبؤ بحالات الفشل المالي للمؤسسات ، وتقوم هذه الطريقة على أساس أن ما حصل في الماضي يحدث في المستقبل الا انه يمكن الحذف منه و الإضافة إليه ، و العنصر الأساسي لهذا الأسلوب هو إمداد المستفيدين أو المحللين الماليين بمؤشرات مالية تساعدهم في اتخاذ قراراتهم المستقبلية ، و التنبؤ بالوضع المالي للمشروع وقدرته على تحقيق أرباح مستقبلا أو المحافظة على الأرباح المحققة .

---

[1] ليلي تريكي ، قياس الأداء المالي والتنبؤ بالفشل دراسة حالة مطاحن بن حمادي برج بوعريريج ،مذكرة شهادة الماستر في العلوم التجارية ، تخصص محاسبة وتدقيق ،جامعة محمد بو

[2] علي عبد الرحيم ،يوسف العدلي ، محمد العظمة ، أساسيات التكاليف و المحاسبة الإدارية ، الطبعة الأولى ،منشورات ذات السلاسل ، الكويت ،1990،ص69.

ثانيا : النماذج النوعية

هذا النموذج يعتمد على أراء المتخصصين و ذوي الخبرة من متخذي القرارات ، و استقاء أرائهم في التنبؤ بالإحداث و القيم و العمليات المستقبلية استنادا إلى تلك الخبرات ، وعادة ما يتم اللجوء إلى مثل هذه النماذج عند التعذر على الحصول على بيانات تاريخية أو عدم الثقة بالبيانات التاريخية الموجودة فعلا[1].

حيث تهدف إلى الحصول على معلومات نوعية تكشف مدى سلامة و ملائمة السياسات الإدارية المتبعة ومدى صحة المركز المالي و النقدي للمؤسسة و سابقا تم الاعتماد مجموعة من الأدوات التقليدية في التحليل المالي و المتمثلة في :

- **تحليل التغير و الاتجاه :**

يتم بواسطة هذا الاتجاه تحديد النسبية لمساهمة المحاسبة بالتحليل الأفقي والعمودي للميزانية العمومية وكشف الدخل ، حيث يعتبر هذا النوع من الخطوات التقليدية المعتمدة لدى المحللين ومتخذي القرارات المالية ن تتوقف فعالية هذا المنهج على صحة ودقة البيانات المالية المنشورة في القوائم المالية.

تحليل كشف مصادر الأموال و استخداماتها :

بموجب نوعية هذا الأسلوب يتم من خلاله قياس نوعية التغيير في رأس المال العامل وغيرها من فقرات الأصول ،الخصوم ،حق الملكية ،يهدف إبراز نوعية مختلف المصادر التي ساهمت في تغطية أنشطة الشركة حيت تعد هذه الكشافات بغرض تحديد قوائم استخدام أموال الشركة ومصادرها التي ساهمت بتغطية تلك الاستخدامات خلال فترة زمنية محددة .

تحليل التغير في التدفقات النقدية :

يهدف هذا النوع من التحليل إلى توضيح مدى كفاية التدفقات النقدية ونوعيتها لتغطية التزامات المؤسسة من جانب ،ومدى قدرة الإدارة على تحقيق التزام الأمثل في هذه التدفقات من جانب أخر ، حيث يمكن للمحلل المالي أو غيره من المستفيدين من الوقوف على التطورات الحاصلة بالسياسات المالية ،وتقييم التطور آو التراجع الحاصل في أهدافها بالاضافة إلى تشخيص السياسات غير الناجعة مثالا على ذلك الزيادة في أوراق القبض و المخزون يؤدي إلى زيادة في التدفقات النقدية الخارجية حيث قد يؤشر لنا بوجود مشاكل في الائتمان و المخزون يدعو الإدارة من خلالها إلى ضرورة مراجعة سياسات رأس المال العامل .[2]

[1] محمد يوسف الهباش ، مرجع سابق ، ص 69.

[2] عمار بن مالك ،المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الاداء دراسة حالة شركة اسمنت السعودية ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير ، تخصص إدارة مالية ، جامعة قسنطينة ،2011/2010،ص47-48.

المبحث الثاني : أنواع وأهمية و طرق علاج التنبؤ الفشل المالي

تمهيد :

اخذ التنبؤ بالفشل المالي أهمية كبيرة في الإدارة المالية ومن قبل الباحثين باعتباره مجموعة من التقديرات التي يصنعها الفرد أو المؤسسة المتعلقة بالأحداث المستقبلية و التعامل مع هذه الظروف باتخاذ القرارات المناسبة و أساليب المعالجة في وقت مبكر لتفادي الوقوع في الفشل المالي و التصفية لما في ذلك من أثار سلبية على الأطراف المرتبطة بهذه المؤسسة .

المطلب الأول : أنواع الفشل المالي[1]

يوجد ثلاثة أنواع من الفشل المالي الذي قد يصيب الشركة وهي الفشل الاقتصادي و الفشل المالي أو القانوني و الفشل الإداري .

❖ **الفشل الاقتصادي :**

هو العلمية التي تنتج عن تفاعل العديد من الأسباب عندما يكون العائد المتحقق على رأس المال المستثمر اقل من متوسط تكلفة رأس المال ،أي عندما يكون العائد على المتاجرة بالملكية في الشركة رقما سالبا.
يقصد بالمنشأة الفاشلة بالمفهوم الاقتصادي ،تلك التي لا تكفي دخلها لتغطية نفقاتها ، ويقل معدل الفائدة على الاستثمار بتكلفة القيمة الدفترية عن تكلفة رأس المال ، ولا يترتب على الفشل الاقتصادي إشهار إفلاس المنشاة لأنه يمكن أن تكون المنشاة فاشلة من الناحية الاقتصادية ، ومع ذلك لا تتوقف عن دفع الالتزامات حينما يحين اجل استحقاقها ومن ثم لا يشهر إفلاسها

❖ **الفشل المالي أو الفشل القانوني :**

هذا النوع من الفشل قد يأخذ اتجاهين ، الاتجاه الأول يتمثل في حالة عدم كفاية السيولة ، ويقصد به عدم قدرة الشركة على سداد الديون والفوائد مستحقة الدفع ، وهو ما قد يحدث حتى لو كانت قيمة الموجودات تزيد عن قيمة الخصوم ، أما الشكل الثاني فهو يتجه إلى العسر المالي والذي تم التطرق إليه سابقا [2].

❖ **الفشل الإداري :**

هو عدم كفاية الجهاز الإداري للمنشأة ، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج أعمال سلبية تساهم في تدهور نشاط المنشأة وأرباحها ، وبذلك يكون لها الأثر السلبي على قيم أسهمها ، حيث يتضمن ضعف كفاءة الإدارة

[1] سليم عماري ،دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل للشركات –دراسة حالة عينة من الشركات المدرج في سوق الكويت للأوراق المالية ،مذكرة ماجستير في العلوم التجارية ، تخصص مالية كمية ،جامعة ورقة ،2015/2014،ص

[2] عبد الجبار جبر الجياشي ،دور القائم المالية المعدلة بالقوة الشرائية العامة في التنبؤ بالفشل المالي ،ماجستير ،جامعة القادسية ،2017،ص77.

بصفة رئيسية فشلها في تقدير ما قد يحدث في المستقبل ، ومن ثم عدم القدرة على التكيف و الملائمة مع البيئة الخارجية ، وتعديل لخططها لما يطرأ من أحداث غير متوقعة .

المطلب الثاني : أهمية ومظاهر التنبؤ بالفشل المالي

الفرع الأول : أهمية التنبؤ بالفشل المالي

يحقق التنبؤ بالفشل المالي من المزايا الايجابية لمن يدركه في الوقت الملائم ، كونه يتيح اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الفشل المالي في المراحل المبكرة تجنب الوصول إلى الإفلاس و التصفية (رومو والوتار2008) وتتبع أهمية التنبؤ بالفشل المالي من اهتمام الكثير من الجهات بها ، حيث يمثل التنبؤ بالفشل المالي أهمية كبيرة للجهات الآتية [1]:

- **الإدارة :** التعرف على مظاهر ومؤشرات الفشل و التعامل مع أسبابها لاتخاذ الإجراءات التصحيحية الضرورية لإنقاذ المنشأة في الوقت المناسب و الملائم .
- **المقرضين**: تقدير نجاح المنشآت التي يقومون بانقراضها و الاطمئنان على سلامة استرداد أموالهم الممنوحة او المتوقع منحها.
- **المستثمرون** : يهتم المستثمرين بالتنبؤ المالي بهدف اتخاذ قراراتهم الاستثمارية المختلفة ، و المفاضلة بين البدائل المتوفرة وتجنب الاستثمارات ذات المخاطر العالية
- **البنوك**: تهتم البنوك بالتنبؤ بالفشل المالي لما يترتب عنها من أثار في كل من قروضها القائمة وقيد الدراسة و أسعارها وشروطها ، وإمكانية التنسيق مع المقترضين لمعالجة المشاكل القائمة .
- **مدققو الحسابات** : يعود اهتمامهم إلى مسؤوليتهم الهائلة في تدقيق القوائم المالية لتلك المنشآت ، والذي ينعكس في دورهم فيها بما يتعلق بتقييم مدى ملائمة فرض استمرارية المنشأة المستخدم في إعادة القوائم المالية .
- **الجهات الحكومية** : لتتمكن من تأدية وظيفتها الرقابية على المؤسسات العاملة في الاقتصاد حفاظا على سلامته .
- **العاملون بالمنشأة** : بهدف إشعارهم بالأمان و الرضى الوظيفي وتقييم نظام التقاعد ومنافع ما بعد الخدمة التي يمكن للمنشأة أن تقدمها لهم .

[1] زهراء صالح الخياط ، استخدام نموذج sherrord للتنبؤ بفشل المصارف ، مجلة تنمية الرافدين ، المجلد 36، العدد 115، 2014، ص 14.

الفرع الثاني : مظاهر التنبؤ بالفشل المالي

يوجد العديد من مظاهر الفشل المالي حيث أن الباحث استنتج عدد منها خلال اطلاعه على المتداولة منها:

1.الاختلال في تركيبة الهيكل المالي للمنشأة

2.تدني درجة الربحية وتدهورها لفترات زمنية متتالية

3.عدم تمكن بعض المنشآت من مسايرة التقدم التقني الذي يواكب التطور ويقلل التكاليف الأزمة و إتباع الوسائل التقليدية في انجاز مهامها .

4. ضعف الرقابة على رأس المال العامل (الفرق بين الموجودات المتداولة و الالتزامات المتداولة)، الأمر الذي يقود إلى تزايد متواصل في حجم الديون و إعادة جدولتها .

5.ضعف الكفاءة المالية و الإدارية في إدارة أنشطة المنشأة وعدم ملائمة الهيكل التنظيمي

6.إخفاق المنشأة في التعرف على الأنشطة المربحة ، والتأخير في دفع المستحقات .

7-انخفاض المبيعات وتزايد المنافسة من المنتجات المستوردة آو المنتجة محليا .

8-عدم دقة السياسات المحاسبية المتبعة

9-التأخير في إعداد التقارير المالية الختامية وضعف الإفصاح

10-المنافسة الشديدة التي تواجهها المشاءة .

11-التوسع غير المربح في الطاقة الإنتاجية للنشأة .

12-عجز في السيولة الناتجة عن نقصان التدفقات النقدية الداخلية .

المطلب الثالث : أساليب معالجة الفشل المالي

تتعرض المؤسسة للعديد من الظروف الغير مواتية بعد قيامها بمشاريع مما ينتج عنه مشاكل الفشل المالي أو غيره من المشاكل ، لذا يتوجب مواجهة هذه المشاكل عن طريق وسائل علاج الفشل المالي وتتمثل وسائله في :

أولا : إعادة الهيكلة

ويعني ذلك أن تتبع المنظمة استراتجيات جديدة من شأنها ان تساعد على معالجة الخلل المالي و الإبقاء على المنظمة وتطبيق الاستراتجيات الجديدة ، وحتى تكون اعادة الهيكلة فعالة فلا يجب أن تقتصر على إعادة الهيكلة المالية ولكن يجب ان تمتد لتشمل إعادة الهيكلة الايدارية حتى يلتزم الاثنين معا ، يتم توضيح ذلك من خلال :

1-إعادة الهيكلة المالية :

❖ **إعادة تقييم الأصول :** أن إعادة تقييم الأصول جميعها أو بعضها بما يعكس قيمتها السوقية حيث آن زيادة هذه القيمة عن القيمة الدفترية يؤدي إلى تحسين نسبة المديونية بالنسبة لحقوق الملكية الآمر الذي يتيح للمؤسسة مجالا واسعا للاقتراض .

❖ **إعادة هيكلة الديون** : فإنها تساعد المؤسسة أن تتفاهم مع دائنيها على احد او بعض هذه الأمور .

- تحويل الديون القصيرة إلى ديون طويلة الآجل مما يتيح للمؤسسة فترة أطول لاستثمار هذه الديون .
- وقف سداد أقساط الدين مؤقتا أو إعطاء فترة سنة جديدة ويساعد ذلك في وقف جزء من التدفقات النقدية الخارجية مؤقتا لحين تحسن الأحوال .
- تخفيض سعر الفائدة أو التنازل عن الفوائد المستحقة .
- مبادلة المديونية بالهيكلة : وفي هذه الحالة يتم تحويل كل أو جزء من الديون الحالية إلى مساهمات في رأس مال المؤسسة عن طريق إصدار أسهم ملكية بما يعادل قيمة هذه الديون وهذا يتوقف على مدى تفهم وتقبل الدائن لهذا الاقتراح وكذلك الملاك حيث سيكون لهم تأثير مباشر على إدارة المؤسسة التصويت ة الانتخاب.
- زيادة رأس المال : وتلجا المؤسسة إلى إصدار أسهم جديدة لتوفير بعض السيولة وعلى الخص إذا كانت تستطيع تحقيق أرباح مستقبلا في ضوء توفير السيولة وذلك عن طريق زيادة رأس مال المؤسسة بإصدارات سهمية جديدة ولكن يواجه هذا البديل بعض الانتقادات منها أنه لا يصلح هذا الحل إلا في حالات الفشل المالي أو التعثر المؤقت ، لا تجد الأسهم الجديدة إقبالا من قبل المساهمين لخوفهم من حالة المؤسسة و ظروفها المستقبلية ، أن حالة الأسهم يمثلون قيدا جديدا على الإدارة يقلل من قدرتها على التحرك بمرونة كافية للخروج بالمؤسسة من ظروفها الحالية .
- زيادة التدفقات النقدية الداخلة : ويمكن تحقيق ذلك من خلال العديد من الاستراتجيات أو التصرفات المطولة التي تؤثر إيجابا على النقدية الداخلة ومن ذلك زيادة المبيعات لزيادة إيرادات المؤسسة , وتغيير إستراتجيات التحصيل لديون المؤسسة ومنح بعض خصومات تعجيل الدفع ، والتخلص من المخزون الراكد كالبيع بالمزاد أو بالقسط أو مبادلته بأخر تحتاج إليه المؤسسة ، وبيع الأصول القليلة أو المنعدمة القيمة كالخردة والتالف والمعيب، وبيع وإعادة استئجار بعض الأصول غير الرئيسية (الثانوية).
- خفض التدفقات النقدية :تستطيع المؤسسة أن تخفض مدفوعاتها النقدية أو تؤجل بعضها للتغلب على بعض الصعوبات المالية ومن الوسائل الممكن استخدامها في ذلك الاتفاق مع الدائنيين على تأجيل سداد بعض الأقساط وفوائد الدين ، والتفاوض مع الموردين للمواد الخام و الأجزاء على الشراء بالتقسيط أو بالائتمان أو بدون مقدم ، والحصول على فترات سماح جديدة من الدائنيين ، وترشيد مختلف بنود

الاتفاق المباشر و غير المباشر ، وتأجيل سداد الالتزامات قصيرة الأجل أو تحويلها إلى التزامات طويلة الأجل ، وخفض كمية المشتريات عن طريق الشراء الفوري بدلا من الشراء المقدم ومحاولة البحث عن مواد بديلة اقل تكلفة من المواد الحالية .

2-إعادة الهيكلة الإدارية :

وتعتبر جزء متمم لإعادة الهيكلة المالية ورغم أن إعادة الهيكلة الإدارية بعيدة نسبيا عن إعادة الهيكلة المالية مما يدفعنا لعدم التوسع فيها ولكننا نختصر في أن ذلك يكمن أن يتم بواحدة آو أكثر مما يلي :

- إعادة دراسة استراتجيات الإنتاج بغرض تحسين الإنتاج وخفض تكاليفه ،
- إعادة دراسة استراتجيات التسويق لزيادة الفعالية التسويقية وخفض التكاليف التسويق.
- إعادة دراسة سياسات الإفراد لزيادة فعاليتها وخفض تكاليف عنصر العمل
- خفض التكاليف الإدارية المختلفة .
- دراسة التخلص من الأنشطة و المجالات غير الاقتصادية .

ثانيا:الاندماج

أن حركة الاندماج بين المؤسسات وصلت ذروتها في نهاية الستينات و استمرت هذه الظاهرة حتى نهاية السبعينات وظهر خلال هذه الفترة اندماجات عملاقة كان لها تأثير على أسواق الدول التي تمت فيها كما حدث في البيئة الأمريكية ، والمقصود بالاندماج انصهار مؤسستين أو أكثر في كيان جديد وهو عكس الاتحاد الذي تضل شخصية المؤسسات الداخلية فيه على ماكانت عليه قبل الدخول في الاتحاد.

ثالثا : التأجير

نعني بيه التأجير بدل الملكية التامة للأصول .

4-تغيير الشكل القانوني : يعتبر تغيير الشكل القانوني من الطرق الفعالة في علاج الخلل او الفشل المالي لبعض المؤسسات و المقصود هنا التحويل من شكل اقل مرونة الى شكل أكثر مرونة حيث يتاح للإدارة حرية الحركة وحرية اتخاذ العديد من القرارات وجني ثمار هذه الربحية .

5-التصفية : حيث أن الفشل مستعصي وخطير وهنا تكون قيمة التصفية لهذه المؤسسة أعلى من قيمة استمرارها وهنا لابد من إجراء عملية تصفية تحقيق الإفلاس وتتخذ الإجراءات القانونية لذلك لسداد التزامات المؤسسة جاه الغير ، وقد يكون الاتجاه إلى تصفية المؤسسة أمر اختياري أو إجباري

6-البيع : قد لا يجد الملاك أمامهم من طريق سوى إنهاء ملكيتهم للمشروع عن طريق البيع ورغم ا ناول مايتبادر إلى الذهن هو البيع من الدولة إلى أطراف أخرى إلا أن الواقع قد يكون من الدولة للأفراد وقد

يكون من الأفراد للدولة وفي هذه الحالة الأولى يطلق عليه الخصخصة في حين أن الثانية يطلق عليها العمعمة .[1]

الفرع الثالث: تفسير طريقة التنبؤ بالفشل المالي من خلال قائمة التدفقات النقدية

وخلاصة ما سبق من وجهة نظر الباحثة، أن فكرة ارتباط الفشل بالتوقف عن سداد الالتزامات ومن ثم بانخفاض التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، تشير إلى علاقة عكسية بين التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية وحالة الفشل المالي .ومنطقياً، يعني هذا أنه في حالة الفشل المالي تنخفض التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية مما يزيد من احتمال انخفاض عائد السهم، بينما في حالة عدم الفشل (الاستقرار) المالي ترتفع التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية وبالتالي يتوقع ارتفاع عائد السهم .ولكن هذه العلاقة مرتبطة بعديد من العوامل، سواء المتعلقة بطبيعة سوق المال والعوامل الخارجية المؤثرة فيه، أو الخاصة بسلوك الشركة والمستثمر .وأن سلوك الشركة يعتمد على مستوى ربحيتها كمتغير محوري في تقييم المستثمر لأداء الشركة وفي تفسير التغير في عائد السهم، سواء من حيث تأثيره على عملية التداول، أو من خلال التوزيعات النقدية .فضلاً عن تأثر سلوك المستثمر بعديد من المتغيرات ، منها سلوك الشركة نفسها.

المبحث الثالث : عرض بعض النماذج الكمية

يتضمن الفكر المالي بمجموعة من النماذج الكمية للتنبؤ بفشل الشركات [2]تعتمد على المؤشرات المالية التي تستخرج بياناتها من قوائم الدخل و المركز المالي و التدفقات النقدية ، وبدمج تحليلها مع بعض الأساليب الإحصائية الملائمة يتم التوصل إلى نماذج تفيد في التنبؤ بفشل الشركات ومن بين هذه النماذج نذكر ما يلي :

المطلب الأول : نموذج Beaver وAltman

أولا : نموذجbeaver

يعد صاحب فكرة وضع النموذج لقياس الفشل المالي للشركات منذ عام 1966،إذا اعتمد في وضع النموذج في مجموعة نسب مالية تم استخدامها في مقارنة 79 شركة فاشلة وبعدد مماثل لشركات غير فاشلة[3] وفقا لمعايير محددة مثل تخلف الشركة عن سداد التزاماتها البنكية او عدم قدرتها في دفع أرباح

[1] http:/alphabeta.argaam.com/article/detail/19934(2020/6/12 : تاريخ الاطلاع

[2]سامح محمد لطفي سعودي ،دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بمخاطر التعثر المالي ، جامعة قناة السويس ، كلية التجارة السويس،مجلة المدير الناجح سنة2007،ص 63.

[3]خير الدين قريشي ،دور المعلومات المحاسبية الفصح عنها وفق النظام المحاسبي في التنبؤ بخطر الافلاس ، ماجستير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ،2012،ص3.

الأسهم الممتازة و السندات (DALLO،1998،138) واعتمد Beaver في اختياره للنسب المالية من خلال الطرق الإحصائية باختيار الفرضيات فوجد انه كلما تم احتساب النسبة في

سنة اقرب كان التنبؤ اصدق وأكثر دقة (الغصين،38،2004)، ولم يعتمد النموذج في معادلة كباقي النماذج اللاحقة في البحث بل في مجموعة مؤشرات توصل إليها Beaver والتي يمكن استخدامها للتنبؤ بالفشل المالي للشركات ، لذا تم استبعاد هذا النموذج من الجانب التطبيقي للبحث ،واعتمد Beaver في نموذجه على [1]:

- ✓ نسبة التدفق النقدي /مجموع الأصول
- ✓ نسبة صافي الربح قبل الفائدة و الضريبة /مجموع الموجودات
- ✓ نسبة المديونية / نسبة الموجودات
- ✓ نسبة صافي رأس المال العامل / نسبة الموجودات
- ✓ نسبة التداول
- ✓ نسبة التداول السريعة

لم يكن اختيار هذه النسب بطريقة عشوائية وآنا تما تحديدها بعد دراسة مكثفة قام بها .

ثانيا : نموذج Altman 1968

من خلال هذا النموذج استطاع التمان آن يميز بين المؤسسات الناجحة و المؤسسات الفاشلة في قطاع الصناعة ، وقد طور نموذجه مستخدما النسب المالية و اعتمد على التحليل الخطي المتعدد المتغيرات ، وقد اثبت هذا النموذج فعاليته ليس فقط في التنبؤ بقدرة العملاء على سداد ما عليهم من الالتزامات المصرفية و التنبؤ بمستوى ربحية السهم العادي ، بل تبث فعاليته في تصنيف المؤسسات الاقتصادية وفقا لأنماط الاستثمار ، وكذا تقييم السندات المتداولة في سوق الأوراق المالية ، ويتكون هذا النموذج من خمس متغيرات مستقلة[2] و استطاع التوصل إليها من خلال تطويره ل 30نسبة مالية وتم اختيار هذه النسب وكان النموذج على الشكل التالي [3]:

$$Z=0.012X1+ 0.014X2 + 0.033X3 +0.006X4 + 0.010X5$$

[1]بلال مترني ، أهمية الاتجاهات حديثة في التحليل المالي في التنبؤ بالوضعية المالية للمؤسسة دراسة حالة فرع انتيبوتيكال _صيدال المدية _مذكرة ماستر تخصص محاسبة ،جامعة المدية ،2018،ص ص 55-56.

[2]احمد رجب عبد المالك ،المدخل التحليلي بقوائم المالية المنشورة كأداة للتنبؤ بالتعثر المالي للشركات المسجلة في سوق المال المصري دراسة تطبيقية ، مجلة البحوث التجارية المعاصر ، سوهاج ، كلية التجارة ، المجلد26،العدد2،سنة 2012،ص66.

[3] Edward I. AltmanK predicting financial distress of companies :revisiting the Z-score and Zeta model ،new york universithy ،2000 p8.

✓ X1 نسبة صافي رأس المال / مجموع الموجودات : هو مقياس للسوائل الصافية لاصول الشركة نسبة إلى إجمالي الرسملة

✓ X2 نسبة الأرباح المحتجزة / مجموع الموجودات : الأرباح المحتجزة /إجمالي الأصول ، وقد أشير في وقت سابق إلى هذا المقياس للربحية التراكمية مع مرور الوقت باعتباره احد النسب الجديدة

X3نسبة صافي الربح قبل الفائدة و الضريبة /مجموع الموجودات: يتم حساب هذه النسبة عن طريق تقسيم إجمالي أصول الشركة إلى أرباحها قبل التخفيضات في الفوائد و الضرائب ، وهو في جوهره مقياس للإنتاجية الحقيقية لأصول الشركة مستخرجا من أي عوامل ضريبية أو رافعة مالية .

X4نسبة القيمة السوقية ارأس المال /القيمة الدفترية للديون : وتقاس الأسهم بالقيمة السوقية المجمعة لجميع الأسهم المفضلة و المشتركة في حين أن الدين يشمل كلا من القيمة الحالية و الطويلة الأجل ، يبين هذا المقياس مدى انخفاض قيمة الأصول الشركة مقاسة بالقيمة السوقية للأسهم مضافا إلى الدين قبل أن تتجاوز الخصوم الأصول وتصبح الشركة معسرة .

X5=نسبة صافي المبيعات /مجموع الموجودات :نسبة رأس المال إلى الدوران هو نسبة مالية قياسية توضح فترة توليد المبيعات من أصول الشركة ، وهو احد مقاييس قدرة الإدارة على التعامل مع الظروف التنافسية ، وقد اختير النموذج على عينات من شركات الأعمال ولمدة خمس سنوات من الإفلاس .

وقد تم تقسيم المؤسسات محا الدراسة إلى 3 فئات هي :[1]

- إذا كانت قيمة Z اكبر أو تساوي 2.99 تعتبر المؤسسة ناجحة .
- إذا كانت قيمة Zاقل من 1.81 تعتبر المؤسسة فاشلة .
- إذا كانت Zأكثر من 1.81واقل من 2.99 تعرف بالمنطقة الرمادية ويصعب تحديد وضع المؤسسة وبالتالي تخضع لدراسة تفصيلية [2].مثال

جدول رقم 07: بيانات مستخرجة من سجل تجاري

البيان	القيمة بالآلاف
إجمالي رأس المال العامل	150
إجمالي الأصول	180
الإرباح المحتجزة	50

[1] Rachid lewis، david pendrill، advanced financial acciunting، 6th.ed financial times prentice_halli Inc p: 406.

[2] محمد أبركان ،محمد سفير ، التنبؤ بالفشل المالي باستخدام نموذج التمان وكيدا ، مجلة الاقتصاد الجديد ، المجلد 11،العدد 1الجزء2،سنة 2022،ص91.

الإرباح قبل الفوائد و الضرائب	100
القيمة السوقية لحقوق الملكية	100
القيمة الدفترية لديون الشركة	30
المبيعات	200

المصدر : وليد ناجي الحيالي ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي ص 192.

المطلب الثاني : نموذج springate و Kida

أولا : نموذج springate

يعتمد هذا النموذج على أربع نسب مالية ، بلغت نسبة قدرتها على التنبؤ بالفشل 92.5% وصيغته كما يلي [1]:

$$Z=1.03X1 + 3.07X2 + 0.66X3 +0.4X4$$

حيث :

X1 رأس المال العامل /مجموع الصول الملموسة

X2 الإرباح قبل الفوائد و الضرائب /مجموع الأصول الملموسة

X3 =الإرباح قبل الضرائب /المطلوبات المتداولة

X4 =صافي المبيعات /مجموع الأصول الملموسة

وحسب هذا النموذج كلما ارتفعت قيمةZ عن 0.862 فهي تدل على سلامة المركز المالي للمؤسسة ، أما إذا كانت اقل من 0.862 فهو دليل على أن المؤسسة مهددة بخطر الفشل و الإفلاس .

ثانيا : نموذج KIDA

يعتبر احد النماذج الحديثة التي استخدمت في عملية التنبؤ بالفشل المالي عام 1981 ، وقد اعتمد على خمس نسب مالية [1]

[1] زهرة حسن ألغامدي،السيد علي خلف ألركابي ، أهمية النسب المالية في تقويم الأداء _دراسة ميدانية ، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية ، بغداد ، العدد 63،سنة2007،ص120.

$$Z= 1.042X1 +0.42X2 +0.461X3 +0.463X4 +0.271X5$$

حيث :

X1 صافي الربح بعد الضريبة /مجموع الأصول

X2 مجموع حقوق المساهمين /مجموع الديون

X3 =الموجودات السائلة /المطلوبات المتداولة

X4=صافي المبيعات /مجموع الأصول

X5=الأصول النقدية /مجموع الأصول

وحسب هذا النموذج كلما ارتفعت قيمة عن 0.862 فهي تدل على سلامة المركز المالي للمؤسسة ، أما إذا كانت اقل من 0.862 فهو دليل على أن المؤسسة مهددة بخطر الفشل و الإفلاس، وقد اثبت هذا النموذج قدرة عالية على التنبؤ بالفشل المالي بنسبة 95 %.[2]

المطلب الثالث : نموذج SHERROD

يؤدي هذا النموذج إلى تحقيق هدفين هما :[3]

1-تقييم مخاطر الائتمان حيث يستخدم من قبل المصارف لتقييم المخاطر الائتمانية عن منح القروض للمشاريع الاقتصادية .

2-الفشل المالي ويستخدم للتأكد والتعرف على مدى قدرة المصارف على مزاولة نشاطها في المستقبل ، و يصاغ هذا النموذج بموجب المعادلة التالية:

$$Z=17X1 + 9X2 + 3.5X5 +20X4 + 1.5X5 +0.1X6$$

حيث :

Z=مؤشر الإفلاس

X1=صافي رأس المال العامل /إجمالي الأصول

[1]عماري سليم ، دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل للشركات –دراسة حالة عينة من الشركات المدرجو في سوق الكويت للأوراق المالية ، مرجع سابق ،ص 60.

[2]عبد الشكور عبد الرحمان موسى الغرا ، أهمية القوائم المالية في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات المساهمة الصناعية السعودية لصناعة الاسمنت _دراسة تحليلية على القوائم و التقارير المالية المنشورة للشركات الصناعية السعودية لصناعة الاسمنت باستخدام نموذج التمان ونموذج springate،مجلة الدراسات المالية والمحاسبة و الإدارية ،العدد السابع ، جوان 2017، السعودية ص 754.

[3]سارة شباني ، دور محافظ الحسابات في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية _دراسة استطلاعية لعينة من المراجعين الخارجين _مذكرة شهادة الماستر في العلوم التجارية ، جامعة العربي بن مهيدي ، ام البواقي ،2017، ص 60.

X2=الأصول السائلة /إجمالي الأصول

X3=إجمالي حقوق المساهمين /إجمالي الأصول

X4=صافي الإرباح قبل الضرائب /إجمالي الأصول

X5=إجمالي الأصول /إجمالي الالتزامات

X6=إجمالي حقوق المساهمين /الأصول الثابتة

وبناءا على عدد نقاط Z يجري تصنيف المخاطر إلى خمسة فئات كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول رقم 08 درجة مخاطرة القروض حسب نموذج SHERRORD

الفئة	درجة المخاطرة للتعرض للفشل المالي	قيمة Z الفاصلة
الأولى	قروض ممتازة	25 ≤ 25
الثانية	قروض قليلة المخاطر	20≤ Z ≤25
الثالثة	قروض متوسطة المخاطرة	5≤ Z ≤20
الرابعة	قروض عالية المخاطرة	5- ≤ Z≤5
الخامسة	روض عالية المخاطرة جدا	Z≤-5

المصدر : وحيد محمود رمو ، سيف عبد الرزاق محمد الوتار ، مرجع سبق ذكره ص 21.

خلاصة الفصل :

تم التطرق في الفصل الثاني إلى ظاهرة الفشل المالي حيث يعد من أكثر الإخطار التي تواجه المؤسسات ، وتعرفنا على أهم المفاهيم المرتبطة به واهم الأسباب التي تؤدي إلى الفشل المالي مرورا بمراحله إلى أهم مظاهره والتطرق إلى أساليب علاجه والنماذج المستخدمة للتنبؤ المالي .

الفصل الثالث:
الدراسة الحالة

مقدمة الفصل:

من الصـعب القول أنه ما طرح في الجانب النظري منطبق على أرض الواقع بنسـبة كبيرة في مؤسـسـات اليوم، إلا أنه كانت لنا الفرصة في عرض بسيط عن أهمية التغيير التنظيمي ولإضفاء الصبغة العلمية على موضـوع دراسـتنا، قمنا بالتوجه إلى الميدان المراد دراسـته، فتم تحديد المنهجية العامة التي من خلالها وجهنا بها مختلف مراحل دراســتنا الميدانية، انطلاقا من المناهج المتبعة في الدراســة وكذا التقنيات المسـتعملة في جمع المعطيات، وبعد جمع المعطيات قمنا بتحليلها وهذا ما قادنا إلى صـياغة اسـتنتاجات جزئية وعامة خاصة بالفرضيات التي انطلقنا منها من خلال هذه الدراسة، والتي سنتطرق إليها بالتفصيل خلال هذا العرض المتعلق بميدان الدراسة وهي مؤسسة سونلغاز لتوزيع الكهرباء و الغاز بولاية المدية.

المبحث الأول :لمحة تاريخية عن شركة توزيع الكهرباء والغاز بالمدية.

تمهيد:

عرف قطاع الكهرباء والغاز تطورات واسعة خلال فترة وجيزة كنتيجة لتطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، وزيادة الطلب على هذه الخدمة.

المطلب الأول :تعريف شركة توزيع الكهرباء والغاز بالمدية

تعتبر سونلغاز شركة توزيع الكهرباء والغاز بالمدية ممثل المؤسسة الأم في ولاية المدية أي تقوم ببعض مهامها وفق الصلاحيات المخولة لها وتبعا للبرنامج العام التي تسير عليه وقد تم إنشاؤها عام 1971 بعد ما كانت ولاية المدية تتدرج ضمن مديرية البليدة، ويقع مقرها بمركز بلدية المدية وبالضبط مقابل المستشفى المحلي.

المطلب الثاني :مراحل تطور شركة توزيع الكهرباء والغاز

إن هذه المؤسسة لم تصل إلى المكانة التي هي عليها الأنا لا بعد مرورها بعدة م راحل منذ ولادتها إلى يومنا هذا التي يمكن أن نوجزها فيما يلي:

الفرع الأول : مراحل تطور مؤسسة محل الدراسة

أولا: مرحلة ما بعد الاستقلال1962 -1969

في هذه المرحلة سارت مؤسسة سونلغاز على نفس الوتيرة التي كانت تسير عليها مؤسسة الكهرباء والغاز الفرنسية وهذا يرجع للأسباب التالية:

- ✓ سهولة الاتصال وقرب المسافة.
- ✓ طبيعة المعدات والتجهيزات التي كانت موجود ة والتي تطلبت وجود عمال وتقنيين فرنسيين للقيام بعمليات الصيانة.

ونظرا لوجود هذه الأسباب تميزت هذه الفترة بما يلي:

- ✓ إتباع نفس الطرق وأساليب العمل التي كانت تعتمد عليها مؤسسة الكهرباء والغاز الفرنسية
- ✓ السعي إلى الحفاظ على استمرارية الخدمة أكثر من السعي إلى إضافة زبائن جدد.
- ✓ عدم وجود الاستثمار لانعدام وجود سياسة طاقوية واضحة.

ثانيا: مرحلة التسيير الاشتراكي 1969-1990:

بعد افتتاح مؤسسة كهرباء والغاز تم إنشاء الشركة الوطنية للكهرباء و الغاز ،و في هذه المرحلة أنشأت مجموعة من الشركات الوطنية لتكون بمثابة المحرك للتحول الذي عرته البلاد ، ومجمل مهامها يكمن فيما يلي:

- ✓ احتكار لصالح الدولة 100%.
- ✓ توزيع الغاز الطبيعي عبر القنوات في كامل التراب الوطني.
- ✓ تسويق غاز البوتان المميع المنتج من طرف سونا طراك، كما إنها قامت ببيع وصيانة أدوات العد الموجهة للسوق الوطنية.

وفي سنة 1983 تمت إعادة الهيكلة لشركة سونلغاز أدت إلى تحويل ستة وحدات إلى مؤسسات عمومية قائمة بذاتها لكنها تابعة لسونلغاز هي:

- ✓ كهريف KAHRIFأشغال الكهرباء الريفية.
- ✓ كهركيب KAHRAKIBتختص بالأشغال الكهربائية.
- ✓ كانا غاز KANA GAZإنجاز قنوات نقل وتوزيع الغاز.
- ✓ إينارغاINERGAبناء الهياكل الإدارية لسونلغاز.
- ✓ اتركيب ETRKIBتركيب المعدات في مختلف المحطات .
- ✓ أ م س A M Cمؤسسة صناعة عدادات وأجهزة القياس و المراقبة (تطبق بالعملة)

وقد سعت سونلغاز في هذه المرحلة إلى ما يلي:

- ✓ التخلي عن التبعية لمؤسسة كهرباء و غاز فرنسا.
- ✓ العمل على نشر أكبر قدر ممكن من الغاز(توسيع شبكة الغاز)
- ✓ العمل على توسيع دائرة التغطية.

ثالثا: مرحلة التسعينات:

في هذه المرحلة برز نظام قانوني جديد يتماشى مع معطيات المحيط حيث تحولت شركة الكهرباء والغاز إلى هيئة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، وهذا بموجب المرسوم التنفيذي 91-475 المؤرخ في 1991/12/14 الأمر الذي سمح للمؤسسة بالتحرر شيئا فشيئا من تدخل الدولة.، وبعد ظهور المرسوم الرئاسي 02-195 المؤرخ في 2002/06/01 حيث تغير بموجبه النظام القانوني للشركة وأصبحت شركة ذات أسهم الأمر الذي أعطاها دفعا كبيرا للتنظيم والإنتاج والتحرر في مؤسسة سونلغاز تتكفل بتوفير الطاقة الكهربائية وتوزيع الغاز عبر التراب الوطني.

تمارس المؤسسة لحساب الدولة الاحتكار على النشاطات التالية:

- ✓ إنتاج الكهرباء :تقوم به مديرية إنتاج الكهرباء.
- ✓ نقل و توزيع الكهرباء :وتقوم به مديرية نقل الكهرباء والغاز ومديرية توزيع الكهرباء و الغاز.
- ✓ نقل و توزيع الغاز :وتتكفل به مديرية نقل الكهرباء والغاز ،ومديرية الكهرباء والغاز.

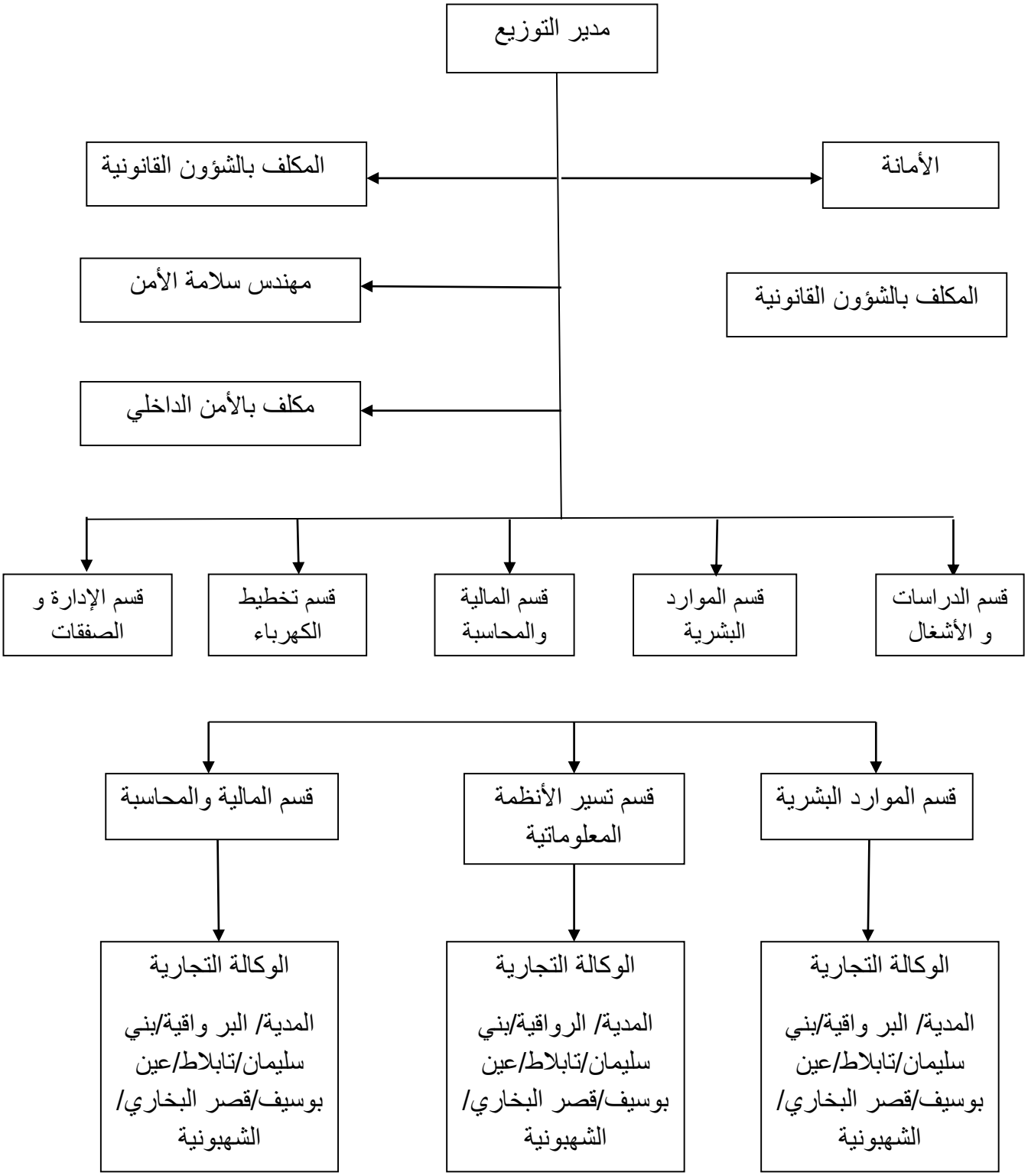
الفرع الثاني : تحليل الهيكل التنظيمي لشركة توزيع الكهرباء والغاز بالمدية

إن مديرية توزيع الكهرباء والغاز بالمدية تابعة لشركة توزيع الكهرباء والغاز وسط البليدة CDC, وتم إنشاء مركز ولاية المدية سنة 1892 م، لتتكفل بجميع السكان والهياكل العامة والخاصة لإمدادهم بالكهرباء وبعض المناطق بالغاز اللذان يعتبران عنصران ضروريان بالحياة، ولا تستطيع المؤسسات مهما كان نوعها الاستغناء عنها ويبلغ عدد عمالها حوالي 778 عامل، حيث انها تضم عدد معتبر من العمال سنة 1118 موزعين على لمصالح:

- **الإطارات(04).**
- **أعوان التحكم(374).**
- **أعوان التنفيذ(256).**

كما يعتبر الهيكل التنظيمي القاعدة الأساسية التي تساعد على تحقيق أهدافها ،والشكل الموالي يمثل الهيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز بالمدية.

الشكل رقم 03: الهيكل التنظيمي لمديرية التوزيع بالمدية



المصدر: مديرية التوزيع الكهرباء والغاز بالمدية

1. **مدير المركز :**يعتبر المسـئول الأول على جميع العمليات المتعلقة بتسـيير وتنظيم المركز، حيث يقوم بالسهر على متابعة والإشراف والتنسيق بين جميع الهياكل التابعة للمركز

2. **مهندس الدراسـات** :يقوم مقام مستشـار حيث يتابع كل القرارات المتعلقة بجميع العمليات داخل المركز ويقوم بإعطاء الاقتراحات للمدير.

3. **الأمانة** :تهتم بمتابعة جميع البريد الوارد والصادر من وإلى المركز وتقوم بوظائف الاتصال مستعملة في ذلك كل أجهزة الاتصال (الهاتف، الفاكس...).

4. **مكلف بالشؤون القانونية** :يقوم بمتابعة الجوانب القانونية للمنظمة.

5. **مصلحة استغلال الشبكات :**وهي مسؤولة عن تسيير شبكات التوزيع (الكهرباء والغاز)وعن صيانتها وتسهر على مدى استمرارها في التوزيع كما ونوعا مع احترام المعايير المعترف بها، ومن بين المهام التي تمارسها هذه المصلحة نذكر:

- اكتشاف أي خلل على مستوى شبكة التوزيع للغاز يؤدي إلى تسربه.
- مراقبة المحولات الكهربائية، وتموين الوكالات بأجهزة القياس.
- إصلاح عطب في العدادات(الكهرباء /الغاز)

6. **شعبة التسيير والموازنة :**وتعتبر المحور الأساسي للمركز لما تقوم به من تسيير شامل لبرامج الأشغال السـنوية للمركز وهي مكلفة بتقديم الحصـيلة النهائية ومتابعة المتعاملين الخواص في أطار الأشـغال الموكلة إليهم.

7. **مصلحة الموارد البشرية :**تهتم بتسيير شؤون الموظفين وكل ما يتعلق بحياتهم المهنية منذ توظيفهم داخل المركز بما في ذلك من تكوين، أجور، ترقية...إلخ، فيتم تكوين بطاقة العامل والتي تحتوي على ما يخص العامل إلى غاية خروجه من المنظمة.

تضم شعبة المستخدمين 05 عمال موزعين حسب الوظائف التالية:

- رئيس مصلحة الموارد البشرية.
- عون مسير رئيسي للمستخدمين.
- عون تسيير المستخدمين.

- موظف إداري.

8. مصلحة العلاقات التجارية:

- تسيير مختلف طلبات الزبائن من كهرباء وغاز تلبيتها.
- حساب فواتير المتعلقة بالطاقة المستهلكة،
- متابعة مختلف ديون الزبائن.
- المحاسبة.

9. **مصلحة الدراسات والأشغال :**تتكفل هذه المصلحة بالدراسة الميدانية لكافة الأشغال المتعلقة بعملية توصيل الكهرباء أو الغاز للزبون من حيث الكمية والتكلفة وتحديد المسافة بين الزبون والشبكة، فتحرر بذلك مخطط دراسة PLAN d'étude, والذي يشمل كل ما يتعلق بالدراسة التي قامت بها.

10. **الدراسة الميدانية فرع الانجازات :**وهي بمثابة منظمة انجازات مصغرة تعمل لفائدة المركز، وهي تقوم بإنجاز بعض المشاريع على أرض الميدان من كهرباء وغاز على حساب المركز، وله مؤهلات بشرية ومادية معتبرة حيث يخضع هذا الفرد إلى سلطة المدير مباشرة على مستوى المركز.

11. **فرع الإمكانيات :**ويتم توفير كل الأجهزة المستعملة داخل المركز والوكالات التابعة له فهو يوفر:

- المكاتب، أجهزة الإعلام، معدات عمل، تجهيزات البناء والترميمات.
- سيارات تستعمل لمختلف التنقلات التي يحتاجها العمل.

12. **مركز الحاسوب :**تم إنشاء هذا المركز حديثا بتاريخ 01 جانفي 1997 ، وهو يحتوي على معدات حديثة، مهتمة هي معالجة المعلومات بواسطة الإعلام الآلي لقوانين استهلاك الزبائن لكل من الكهرباء والغاز، يتولى رئاسة هذا المركز مهندس دولة ومجموعة من المتخصصين في الإعلام الآلي، وللمركز علاقة مباشرة مع مصلحة العلاقات التجارية

13. **الوكالات :**يتكون كل مركز من عدد معين من الوكالات (agences) ويتغير عددها حسب عدد الزبائن، تتمثل مهامها في متابعة الفواتير، تحصيل، قطع، كما يقوم بمتابعة وصيانة الشبكة الكهربائية على المستوى المحلي وإنجاز عمليات الربط البسيط للزبائن الجدد...إلخ، يشرف عن هذه المهام رئيس الوكالة وتتكون الوكالة من فرعين- :فرع توزيع الكهرباء-فرع توزيع الغاز، يتكون كل فرع من فوج تقني كهربائي وفوج تقني غاز والوكالات التابعة لمركز التوزيع سونلغاز SDCبالمدية.

المطلب الثالث :المهام الموكلة لمركز توزيع الكهرباء والغاز بالمدية

يمكن تحديد أهم المهام التي يجب أن يقوم بها المركز في ما يلي:

- إنجاز الأهداف المسطرة من طرف المديرية العامة المركزية (DG DC)
- تطبيق السياسة التجارية المتبعة والتي تخص الزبائن الدائمين أي تلبية حاجات الزبائن من كهرباء وغاز بصفة مستمرة وآمنة وبنوعية رفيعة مع سعي سونلغاز إلى تخفيض تكلفة منتجاتها، وبعبارة أخرى الاستمرارية في تقديم الخدمات.
- تسيير الوسائل البشرية والمادية الموضوعة تحت تصرف المنظمة من أجل تحقيق الأهداف العامة للمديرية العامة والخاصة بالمركز
- تقديم خدمات الزبائن عن طريق الأشغال.
- تعتبر همزة وصل بين منطقة التوزيع والوكالات التابعة لها.
- توسيع شبكة التوزيع على المستوى المحلي وصيانة المنشات الكهربائية والغازية لضمان نوعية واستمرارية الخدمات والمشاركة في التنمية المحلية عن طريق إنشاء مصانع و ورشات وبالتالي خلق مناصب شغل متخصصة ومتميزة.

أما عن المهام الموكلة للوكالات التابعة للمركز فهي تتمثل في:

- متابعة ملفات الزبائن، ومعاينة العدادات الكهربائية (الاستهلاك), الاستماع إلى انشغالات الزبائن (وذلك بفتح خط هاتفي أخضر للرد على انشغالا الزبائن).
- متابعة تحصيل فواتير الدفع، قطع وإعادة التموين بالكهرباء والغاز.
- إنجاز الربط البسيط من المنبع إلى العمود، ومتابعة وصيانة شبكة الكهرباء والغاز.
- إنجاز أعمال الربط البسيط من المنبع إلى العمود، ومتابعة وصيانة شبكة الكهرباء والغاز[1]

1-وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

المبحث الثاني: عرض وتحميل القوائم المالية لمؤسسة باستخدام أهم نماذج التنبؤ بالفشل المالي.

تمهيد:

سنعرض فيما يلي القوائم المالية المتمثلة في الميزانية المالية لجانب الأصول وجانب الخصوم إضافة إلى جدول حساب النتائج للمؤسسة محل الدراسة للفترة الممتدة 2017-2018-2019 ومحاولة تحليلها باستخدام أهم النماذج التنبؤ بالفشل المالي .

المطلب الأول : عرض الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج لثلاث سنوات التالية 2017-2018-2019

يتم عرض الميزانية وفق ل3 جداول، جدول يضم الأصول وجدول يضم الخصوم وجدول حساب النتائج على النحو التالي:

الفرع الأول: عرض الميزانية المالية لجانب الأصول لمؤسسة سونلغاز

الجدول رقم(09): ميزانية الأصول لسنة 2017

أنظر الملحق رقم 1

الأصول	قيمة خام 2017	الاهتلاكات 2017	قيمة صافية 2017	قيمة صافية 2016
الأصول غير الجارية	/	/	/	/
فارق الشراء	/	/	/	/
التثبيتات المعنوية	/	/	/	/
مصاريف تطوير الاستثمارات	/	/	/	/
التثبيتات العينية	/	/	/	/
الأراضي	10 034 098,58		10 034 098,58	10 034 098,58
تخطيط و تطوير الأرض	64 247 002,37	45 294 554,19	18 952 448,18	20 158 956,20
بنايات	519 898 533,88	132 983 668,13	386 914 865,75	374 936 542,50

معدات و أدوات	23 160 683 149,68	12 278 477 386,64	10 882 205 763,04	10 278 901 064,45
تثبيتات الأخرى ملموسة	1 830 666 949,01	814 654 509,04	1 016 012 439,97	969 477 766,94
تثبيتات جار الانجازها	3 152 120 270,34	/	3 152 120 270,34	2 704 850 404,33
التثبيتات المالية	/	/	/	/
السندات الموضوعية موضع معادلة	/	/	/	/
المساهمات و الديون الأخرى	/	/	/	/
سندات الأخرى مثبتة	/	/	/	/
قروض و أصول مالية أخرى	/	/	/	/
الضرائب المؤجلة على الأصول	/	/	/	/
مجموع التثبيتات غير الجارية	28 737 650 003,86	13 271 410 118,00	15 466 239 885,86	14 358 358 833,00
تثبيتات الجارية	/	/	/	
الديون الدائنة	/	/	/	/
الزبائن	3 683 823 400,32	297 069 547,26	3 386 753 853,06	3 341 759 424,48
المخزونات جاري إنجازها	1 140 450,99	/	1 140 450,99	1 214 450,99
مدينون آخرون	13 543 125,37	/	13 543 125,37	22 146 255,14
الضرائب	32 267 090,40	/	32 267 090,40	66 099 317,12
الأصول جارية الأخرى	/		/	/

الموجودات و ما يماثلها	/	/	/	/
توظيفات و أصول مالية جارية	/	/	/	/
الخزينة	209 928 674,71	14 777 554,10	195 151 120,61	179 639 413,08
مجموع التثبيتات الجارية	3 940 702 741,79	311 847 101,36	3 628 855 640,43	3 610 858 860,81
مجموع الأصول	32 678 352 745,65	13 583 257 219,36	19 095 095 526,29	17 969 217 693,81

المصدر :من إعداد طالبتان بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الجدول رقم (10): ميزانية الخصوم لسنة 2017

انظر ملحق رقم 02

الخصوم	2017	2016
الأموال خاصة	/	/
رأس مال الصادر	/	/
فارق التقييم	/	/
فارق المعادلة	609 178 902,10	609 178 902,10
النتيجة الصافية	/	/
الترحيل من جديد	/	134 446 317,68
رؤوس الأموال الخاصة الأخرى	10 565 442 810,68	9 616 814 891,82
مجموع الأموال خاصة	11 174 621 712,78	10 360 440 111,60
خصوم غير الجارية	/	/

قروض و الديون مالية	**87 885 576,56**	**81 608 756,36**
ديون مالية الأخرى	**/**	**/**
المؤونات و المنتجات المدرجة في الحسابات سلفا	**3 275 312 692,52**	**3 212 626 305,60**
مجموع خصوم غير الجارية	**3 363 198 269,08**	**3 294 235 061,96**
خصوم جارية	**/**	**/**
الموردون و حسابات الملحقة	**1 196 785 654,52**	**1 463 056 142,42**
الضرائب	**51 003 669,04**	**47 450 984,22**
حساب الشركاء	**/**	**/**
ديون الأخرى	**3 309 486 220,87**	**2 804 035 393,61**
الخزينة الخصوم	**/**	**/**
مجموع الخصوم الجارية	**4 557 275 544,43**	**4 314 542 520,25**
مجموع عام للخصوم	**19 095 095 526,29**	**17 969 217 693,81**

المصدر :من إعداد طالبتان بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الجدول رقم (11): جدول حسابات النتائج لسنة 2017

انظر ملحق رقم 03

جدول حسابات النتائج	2017	2016
رقم الأعمال	4 389 603 115,27	4 263 861 229,10

الإعانات التوازن	/	/
تغير المخزون النهائي و المنتجات قيد الإنتاج	/	/
الإنتاج السنة	**1 791 165 141,67**	**2 058 448 356,68**
مشتريات مستهلكة	- 33 831 956,42	- 62 286 929,92
خدمات خارجية	- 507 101 338,60	- 454 555 148,44
تقديم خدمات	/	- 728 180 431,42
مجموع الاستهلاك	**- 1 429 061 831,70**	**- 1 245 022 509,78**
القيمة المضافة للاستغلال	**362 103 309,97**	**813 425 846,90**
مصاريف العمال	**- 969 571 190,28**	**- 837 813 902,26**
رسوم الضرائب	**- 82 680 364,43**	**- 76 831 430,27**
إجمالي فائض الاستغلال	**- 690 148 244,74**	**- 101 219 485,63**
الدخل التشغيلي الأخر	**168 699 050,42**	**138 824 771,08**
مصاريف تشغيلية أخرى	**- 159 459,43**	**- 168 751,05**
الإهلاك ومخصصات وخسائر القيمة	**- 868 343 714,45**	**- 809 392 324,51**
رسوم الإهلاك والمخصصات الأخرى المستلمة	**- 82 583 546,31**	**- 94 693 718,90**
استرجاعات الاستغلال عن خسائر القيمة والمؤونات	**184 290 678,79**	**6 539 689,81**

الإهتلاك والمخصصات الأخرى المقدمة	**/**	**/**
النتيجة العملياتية	**- 1 288 245 235,72**	**- 860 109 819,20**
مصاريف مالية	**- 9 863 845,99**	**- 5 558 493,91**
تكاليف الخدمات المالية	**- 1 648 901,88**	**- 5 674 382,64**
النتيجة المالية	**- 11 512 747,87**	**- 11 232 876,55**
الربح العادي قبل الضريبة	**- 1 299 757 983,59**	**- 871 342 695,75**
الضرائب المستحقة على النتائج العادية	**/**	**/**
ضرائب المستحقة الأخرى	**/**	**/**
إجمالي مصاريف المنتجات العادية	**4 742 592 844,48**	**4 409 225 689,99**
إجمالي المصروفات من الأنشطة العادية	**- 6 042 350 828,07**	**- 5 280 568 385,74**
صافي الدخل من الأنشطة العادية	**- 1 299 757 983,59**	**- 871 342 695,75**
نتيجة غير عادية	**- 82 583 546,31**	**- 94 693 718,90**
النتيجة الصافية	**- 1 299 757 983,59**	**- 871 342 695,75**

المصدر :من إعداد طالبتان بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الجدول رقم (12): ميزانية الأصول لسنة 2018

انظر ملحق رقم 04

الأصول	قيمة خام 2018	الاهتلاكات 2018	قيمة صافية 2018	قيمة صافية 2017
الأصول غير الجارية	/	/	/	/
فارق الشراء	/	/	/	/
التثبيتات المعنوية	/	/	/	/
مصاريف تطوير الاستثمارات	/	/	/	/
التثبيتات العينية	/	/	/	/
الأراضي	10 034 098,58	/	10 034 098,58	10 034 098,58
تخطيط و تطوير الأرض	69 973 332,00	46 628 313,95	23 345 018,05	18 952 448,18
بنايات	572 238 896,27	144 905 550,72	427 333 345,55	386 914 865,75
معدات و أدوات	25 634 716 151,44	12 990 716 597,44	12 643 999 554,00	10 882 205 763,04
تثبيتات الأخرى ملموسة	2 110 397 899,29	1 165 643 392,88	944 754 506,41	1 016 012 439,97
تثبيتات جار الانجازها	1 401 445 706,58	/	1 401 445 706,58	3 152 120 270,34
التثبيتات المالية	/	/		/
السندات الموضوعية موضع معادلة	/	/	/	/
المساهمات و الديون الأخرى	/	/	/	/

سندات الأخرى مثبتة	/	/	/	/
قروض و أصول مالية أخرى	/	/	/	/
الضرائب المؤجلة على الأصول	/	/	/	/
مجموع التثبيتات غير الجارية	29 798 806 084,16	14 127 004 968,52	15 671 801 115,64	15 466 239 885,86
تثبيتات الجارية	/	/	/	/
الديون الدائنة	/	/	/	/
الزبائن	2 963 886 226,68	281 012 961,37	2 682 873 265,31	3 386 753 853,06
المخزونات جاري إنجازها	1 934 100,99		1 934 100,99	1 140 450,99
مدينون آخرون	23 528 374,43	1 899 396,95	21 628 977,48	13 543 125,37
الضرائب	63 429 365,75	/	63 429 365,75	32 267 090,40
الأصول جارية الأخرى	/	/	/	/
الموجودات و ما يماثلها	/	/	/	/
توظيفات و أصول مالية جارية	/	/	/	/
الخزينة	113 645 900,09	1 087 441,64	112 558 458,45	195 151 120,61
مجموع التثبيتات الجارية	3 166 423 967,94	283 999 799,96	2 882 424 167,98	3 628 855 640,43
مجموع الأصول	052,10 32 965 23005	14 411 004 768,48	18 554 225 283,62	19 095 095 526,29

المصدر :من إعداد طالبتان بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الجدول رقم (13): ميزانية الخصوم لسنة 2018

انظر ملحق رقم 05

الخصوم	2018	2017
الأموال خاصة	/	/
رأس مال الصادر	/	/
فارق التقييم	/	/
فارق المعادلة	609 178 902,10	609 178 902,10
النتيجة الصافية	/	/
الترحيل من جديد	/	/
رؤوس الأموال الخاصة الأخرى	11 207 980 443,33	10 565 442 810,68
مجموع الأموال خاصة	11 817 159 345,43	11 174 621 712,78
خصوم غير الجارية	/	/
قروض و الديون مالية	92 300 488,76	87 885 576,56
ديون مالية الأخرى	/	/
المؤونات و المنتجات المدرجة في الحسابات سلفا	3 825 382 556,07	3 275 312 692,52
مجموع خصوم غير الجارية	3 917 683 044,83	3 363 198 269,08
خصوم جارية	/	/
الموردون و حسابات الملحقة	575 542 771,46	1 196 785 654,52

الضرائب	**52 558 873,82**	**51 003 669,04**
حساب الشركاء	**/**	**/**
ديون الأخرى	**2 191 281 248,08**	**3 309 486 220,87**
الخزينة الخصوم	**/**	**/**
مجموع الخصوم الجارية	**2 819 382 893,36**	**4 557 275 544,43**
مجموع عام للخصوم	**18 554 225 283,62**	**19 095 095 526,29**

المصدر :من إعداد طالبتان بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الجدول رقم (14): جدول حسابات النتائج لسنة 2018

انظر ملحق رقم 06

جدول حسابات النتائج	2018	2017
رقم الأعمال	4 997 104 574,49	4 389 603 115,27
الإعانات التوازن	/	/
تغير المخزون النهائي و المنتجات قيد الإنتاج	/	/
الإنتاج السنة	**2 145 798 607,36**	**1 791 165 141,67**
مشتريات مستهلكة	- 62 671 652,77	- 33 831 956,42
خدمات خارجية	- 364 605 221,13	- 507 101 338,60
مجموع الاستهلاك	**- 1 299 812 684,81**	**- 1 429 061 831,70**

القيمة المضافة للاستغلال	845 985 922,55	362 103 309,97
مصاريف العمال	- 941 875 481,88	- 969 571 190,28
رسوم الضرائب	- 95 107 502,31	- 82 680 364,43
إجمالي فائض الاستغلال	- 190 997 061,64	- 690 148 244,74
الدخل التشغيلي الأخر	169 738 070,32	168 699 050,42
مصاريف تشغيلية أخرى	- 618 716,43	- 159 459,43
الإهلاك ومخصصات وخسائر القيمة	- 1 050 655 839,35	- 868 343 714,45
استرجاعات الاستغلال عن خسائر القيمة والمؤونات	66 784 472,97	184 290 678,79
الإهتلاك والمخصصات الأخرى المقدمة	**/**	**/**
النتيجة العملياتية	**- 1 005 749 074,13**	**- 1 288 245 235,72**
مصاريف مالية	- 455 996,73	- 9 863 845,99
تكاليف الخدمات المالية	**/**	- 1 648 901,88
النتيجة المالية	- 455 996,73	- 11 512 747,87
الربح العادي قبل الضريبة	**- 1 006 205 070,86**	**- 1 299 757 983,59**
الضرائب المستحقة على النتائج العادية	**/**	**/**
ضرائب المستحقة الأخرى	**/**	**/**
إجمالي مصاريف المنتجات العادية	**5 233 627 117,78**	**4 742 592 844,48**

إجمالي المصروفات من الأنشطة العادية	**- 6 239 832 188,64**	**- 6 042 350 828,07**
صافي الدخل من الأنشطة العادية	**- 1 006 205 070,86**	**- 1 299 757 983,59**
نتيجة غير عادية	**/**	**- 82 583 546,31**
النتيجة الصافية	**- 1 006 205 070,86**	**- 1 299 757 983,59**

المصدر :من إعداد طالبتان بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الجدول رقم (15): ميزانية الأصول لسنة 2019

انظر الملحق رقم 07

الأصول	قيمة خام 2019	الاهتلاكات 2019	قيمة صافية 2019	قيمة صافية 2018
الاصول غير الجارية	**/**	**/**	**/**	**/**
فارق الشراء	**/**	**/**	**/**	**/**
التثبيتات المعنوية	**/**	**/**	**/**	**/**
مصاريف تطوير الاستثمارات	**/**	**/**	**/**	**/**
التثبيتات العينية	**/**	**/**	**/**	**/**
الاراضي	**10 034 098,58**	**/**	10 034 098,58	**10 034 098,58**
تخطيط و تطوير الأرض	**75 461 600,00**	**48 170 458,15**	**27 291 141,85**	**23 345 018,05**
بنايات	**572 238 896,27**	**156 827 433,33**	**415 411 462,94**	**427 333 345,55**
معدات و أدوات	**26 763 644 708,13**	**13 740 173 274,62**	**13 023 471 433,51**	**12 643 999 554,00**

تثبيتات الاخرى ملموسة	2 193 868 637,69	999 015 364,35	1 194 853 273,34	944 754 506,41
تثبيتات جار الانجازها	1 178 611 484,68	/	1 178 611 484,68	1 401 445 706,58
التثبيتات المالية	/	/	/	/
السندات الموضوعية موضع معادلة	/	/	/	/
المساهمات و الديون الاخرى	/	/	/	/
سندات الاخرى مثبتة	/	/	/	/
قروض و أصول مالية أخرى	/	/	/	/
الضرائب المؤجلة على الأصول	/	/	/	/
مجموع التثبيتات غير الجارية	30 793 859 425,35	14 944 186 530,45	15 849 672 894,90	15 671 801 115,64
تثبيتات الجارية	/	/	/	/
الديون الدائنة	/	/	/	/
الزبائن	2 805 861 672,41	194 428 198,16	2 611 433 474,25	2 682 873 265,31
المحزونات	977 850,99	/	977 850,99	1 934 100,99
مدينون آخرون	31 765 146,56	7 375 365,66	24 389 780,90	21 628 977,48
الضرائب	46 805 713,59	/	46 805 713,59	63 429 365,75
الأصول جارية الأخرى	/	/	/	/
الموجودات و ما يماثلها	/	/	/	/

توظيفات و أصول مالية جارية	/	/	/	/
الخزينة	104 771 186,66	1 074 838,02	103 696 348,64	112 558 458,45
مجموع التثبيتات الجارية	2 990 181 570,21	202 878 401,84	2 787 303 168,37	2 882 424 167,98
مجموع الأصول	33 784 040 995,56	15 147 064 932,29	18 636 976 063,27	18 554 225 283,62

المصدر :من إعداد طالبتان بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الجدول رقم (16): ميزانية الخصوم لسنة 2019

انظر ملحق رقم 08

الخصوم	2019	2018
الأموال خاصة	/	/
رأس مال الصادر	/	/
فارق التقييم	/	/
فارق المعادلة	609 178 902,10	609 178 902,10
النتيجة الصافية	/	/
الترحيل من جديد	- 10 201 486,06	/
رؤوس الأموال الخاصة الأخرى	11 487 292 354,69	11 207 980 443,33
مجموع الأموال خاصة	12 086 269 770,73	11 817 159 345,43
خصوم غير الجارية	/	/
قروض و الديون مالية	98 725 220,81	92 300 488,76

ديون مالية الأخرى		**/**
المؤونات و المنتجات المدرجة في الحسابات سلفا	4 017 835 667,44	**3 825 382 556,07**
مجموع خصوم غير الجارية	**4 116 560 888,25**	**3 917 683 044,83**
خصوم جارية	**/**	**/**
الموردون و حسابات الملحقة	775 309 444,31	**575 542 771,46**
الضرائب	55 538 967,81	**52 558 873,82**
حساب الشركاء	**/**	**/**
ديون الأخرى	1 603 296 992,17	**2 191 281 248,08**
الخزينة الخصوم	**/**	**/**
مجموع الخصوم الجارية	2 434 145 404,29	**2 819 382 893,36**
مجموع عام للخصوم	18 636 976 063,27	**18 554 225 283,62**

المصدر :من إعداد الطالبتان بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الجدول رقم (17): جدول حسابات النتائج لسنة 2019

انظر ملحق رقم 09

جدول حسابات النتائج	2019	2018
رقم الأعمال	4 909 295 145,57	4 997 104 574,49
الإعانات التوازن	3 988 328,64	/

تغير المخزون النهائي و المنتجات قيد الإنتاج	/	/
الإنتاج السنة	**1 815 640 037,08**	**2 145 798 607,36**
مشتريات مستهلكة	- 82 436 323,03	- 62 671 652,77
خدمات خارجية	- 389 672 566,72	- 364 605 221,13
مجموع الاستهلاكات	- 1 391 762 250,72	**- 1 299 812 684,81**
القيمة المضافة للاستغلال	423 877 786,36	845 985 922,55
مصاريف العمال	- 1 161 074 364,78	- 941 875 481,88
رسوم الضرائب	- 92 248 457,43	- 95 107 502,31
إجمالي فائض الاستغلال	- 829 445 035,85	- 190 997 061,64
الدخل التشغيلي الأخر	193 798 862,09	169 738 070,32
مصاريف تشغيلية أخرى	- 8 268 953,29	- 618 716,43
الإهلاك ومخصصات وخسائر القيمة	- 1 058 455 822,17	- 1 050 655 839,35
استرجاعات الاستغلال عن خسائر القيمة والمؤونات	213 064 559,98	66 784 472,97
النتيجة العملياتية	- 1 489 306 389,24	**- 1 005 749 074,13**
مصاريف مالية	-176697,39	- 455 996,73
النتيجة المالية	-176697,39	- 455 996,73
الربح العادي قبل الضريبة	**-1 489 483 086,63**	**- 1 006 205 070,86**
الضرائب المستحقة على النتائج العادية	**/**	**/**

ضرائب المستحقة الأخرى	/	/
إجمالي مصاريف المنتجات العادية	5 320 146 896,28	**5 233 627 117,78**
إجمالي المصروفات من الأنشطة العادية	- 6 809 629 982,91	**- 6 239 832 188,64**
صافي الدخل من الأنشطة العادية	1 489 483 086,63	**- 1 006 205 070,86**
النتيجة الصافية	1 489 483 086,63	**- 1 006 205 070,86**

المصدر :من إعداد طالبتان بالاعتماد على وثائق المؤسسة

المطلب الثاني: استخدام أهم النسب المالية للمؤسسة محل الدراسة

هناك العديد من النسب التي تم استخدامها في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات ، وعليه يتم عرض اهم النسب المالية كما يلي :

الفرع الأول :نسب النشاط

الجدول رقم 18 النسب النشاط

التسمية	العلاقة	2017	2018	2019
معدل دوران الأصول	رقم الأعمال /إجمالي الأصول	0.23	0.27	0.26
معدل دوران الأصول غير الجارية	رقم الأعمال /الأصول غير الجارية	0.28	0.32	0.31
معدل دوران الأصول الجارية	رقم الأعمال / الأصول الجارية	1.21	1.73	1.76

المصدر : من إعداد الطلبات

التحليل :

- معدل دوران الأصول يبين أو يوضح مدى كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها لتوليد المبيعات، حيت تستخدم هذه النسبة لقياس قيمة المبيعات التي تتولد عن كل وحدة نقدية من قيمة الأصول .
- معدل دوران الأصول الغير جارية توضح هذه النسبة مدى كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها الغير جارية لتوليد المبيعات ، حيث تستخدم هذه النسبة لقياس قيمة المبيعات التي تتولد عن كل وحدة نقدية من قيمة الأصول الغير جارية .
- معدل دوران الأصول الجارية يوضح مدى كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها الجارية لتوليد المبيعات حيث تستخدم هذه النسبة لقياس قيمة المبيعات التي تتولد عن كل وحدة نقدية من قيمة الأصول الجارية .

الفرع الثاني : نسبا الربحية

التسمية	العلاقة	2017	2018	2019
ن ص إلى رقم الأعمال	النتيجة الصافية / رقم الأعمال	-0.29	-0.20	0.30
ن ص إلى الأموال الخاصة	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	-0.17	-0.09	0.41
ن ص إلى إجمالي الأصول	النتيجة الصافية /إجمالي الأصول	-0.07	-0.05	0.8

المصدر : من إعداد الطالبات

التحليل :

- النتيجة الصافية إلى رقم الأعمال توضح المدى الذي يمكن للمؤسسة ان تخفض في سعر البيع الفردي قبل أن تتعرض للخسائر
- النتيجة الصافية إلى الأموال الخاصة تدل هذه النسبة على العائد الذي تحققه المؤسسة على الأموال الخاصة والذي كان سالب خلال السنتين 2018و2017 وحتى يصبح موجب سنة 2019.
- النتيجة الصافية إلى إجمالي الأصول الهدف من حساب هذه النسبة هو قياس مدى ربحية المؤسسة ككل .

ملاحظة :

حسب القوائم المقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة فان النتيجة الصافية خلال سنة 2017و2018 كانت سالبة .

المطلب الثالث : استخدام نموذج kida لتحليل الوضعية المالية

الجدول رقم 19: النسب المالية المكونة لنموذج كيدا

النسب المالية	الوزن النسبي 2017	الوزن النسبي 2018	الوزن النسبي 2019
X1=صافي الربح قبل الفوائد و الضرائب (النتيجة العملياتية)/مجموع الأصول	- 0.07	0.05	0.08
X2=إجمالي حقوق المساهمين (رأس المال العام)/مجموع الخصوم	0.5	0.60	0.62
X3=الصندوق / الخصوم المتداولة	00	00	00
X4=صافي المبيعات /إجمالي الأصول	0.23	0.27	0.26
X5=النقديات (المتاحات)/إجمالي الأصول	00	00	00

المصدر : من إعداد الطالبات

سنة 2017:

Z 2017=1.0425(-0.07)+0.427(0.5)+0461(00)+0.463(0.23)+0.271(00)=0.25

سنة 2018:

Z2018=1.042(0.05)+0.427(0.60)+0.461(0)+0.463(0.27)+0.271(0)=0.43

سنة 2019:

Z2019 =1.042(0.08)+0.427(0.62)+0.461(0)+0.463(0.26)+0.271(0)=0.47

التحليل:

اعتمادا على بيانات مؤسسة سونلغاز لسنة 2019،2018،2017و بعد القيام بحساب جميع النسب المالية الموضحة في الجدول أعلاه ، و بعد تعويض قيم هذه الأخيرة في معادلةKida تحصلنا على قيم . Z يتبين لنا أن قيمة المؤشر Z موجبة وهذا يعني أن المؤسسة حسب مؤشرات هذا النموذج تتمتع بملاءة مالية جيدة تمكنها من الاستمرار مستقبلا أي أن المؤسسة ليست مهددة بخطر الإفلاس.

خلاصة :

بعد الدراسة الميدانية الخاصة بمؤسسة سونلغاز فرع المدية حاولنا تطبيق الجانب النظري على الجانب التطبيقي و ذلك بمحاولة تشخيص وتقييم الوضعية المالية و تحليل قوائمها المالية للسنوات الثلاث محل الدراسة2017و2018و2019،حيث أن المعلومات المالية تعطي صورة أولية عن الوضعية المالية للمؤسسة تمكنها من بناء نماذج كمية والنسب المالية للتنبؤ بالفشل التي تساعد المحللون على اتخاذ القرارات السليمة ،و تشخيص الصحة المالية للمؤسسة و التحكم فيها من اجل تفادي الفشل و ضمان إستمراريتها ، ولقد توصلنا في دراستنا لمجموعة من النتائج التي سيتم عرضها في الخاتمة.

الخاتمة العامة

خاتمة :

وعلى ضوء ما سبق يمكن القول أن التدفقات النقدية من أهم وابرز المواضيع التي تعتمدها المؤسسة في تشخيص وضعيتها المالية وذلك لما توفره من معلومات وبيانات دقيقة حول الوضع الحقيقي داخلها ودورها الفعال في تقييم الأداء المالي للمؤسسة عامة و الأداء النقدي خاصة الذي يسمح بالحكم على كفاءة و فعالية المؤسسة .

حيث كان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو إلقاء الضوء على التدفقات النقدية في قياس و التنبؤ بالفشل في المؤسسة،إذ تبين لنا أنه أمر ضروري لأنه يساهم في إعطاء صورة واضحة عن الأوضاع المالية الحالية المستقبلية التي يمكن من خلالها التنبؤ بأوضاع المؤسسة لاتخاذ التدابير لتجنب الوقوع في الفشل لضمان البقاء و الاستمرارية و ذلك بالاعتماد على نماذج للتنبؤ بالفشل وتشخيص الوضعية المالية انطلاقا من الوثائق المحاسبية المتوفرة داخل المؤسسة و معرفة نقاط القوة و الضعف لها .

أولا :نتائج اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى : تعتبر الفرضية الأولى صحيحة لان قائمة التدفقات النقدية من بين أهم القوائم المالية أو تساعد المستثمرين والمساهمين في تحديد وضعية المؤسسة ويتم تصنيفها إلى أنشطة تشغيلية و استثمارية وتمويلية وذلك من خلال استخدام مؤشرات مضبوطة ومن ثما تحليل هذه المؤشرات للوصول إلى نتائج دقيقة .

الفرضية الثانية : بحيث أن التنبؤ بالفشل المالي من شانه التحقق من مدى نجاح المؤسسة أو فشلها في تحقيق الأهداف و التعرف على المؤشرات التي تبين ما إذا كانت سياسات المؤسسة سليمة أم تحتاج إلى تعديل و هذا من خلال تطبيق نماذج الفشل في المؤسسة.

الفرضية الثالثة : أما بالنسبة لآخر فرضية التي تنص على أن أهم النماذج التي يمكن تطبيقها في التنبؤ بالفشل المالي Altman ، kida . Sprigate فهي صحيحة مع مراعاة تركيبة كل نموذج(النسب التي سيعتمد عليها

ثانيا :نتائج الدراسة

- ضرورة الاهتمام بقائمة التدفقات النقدية عند إجراء المقارنة بين أداء المؤسسات في نفس القطاع أو أداء المؤسسة.
- المؤسسة حققت رأس مال عامل موجب في كل سنوات الدراسة 2019،2018،2017.
- وبعد تطبيق نموذج Kida أظهر هذا النموذج أن المؤسسة تتمتع بملاءة مالية جيدة ، تمكنها من الاستمرار مستقبلا ليست مهددة بخطر الفشل المالي.
- قائمة التدفقات النقدية تبين المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية وصافي تغير في النقدية الناتج من الأنشطة التشغيلية و الاستثمارية و التمويلية للمؤسسة ، وهدفها إعطاء صورة هادفة لمستعملي القوائم المالية .

ثالثا : التوصيات و الاقتراحات:

- ضرورة تطوير نماذج التنبؤ بالفشل و العمل على تطوير التحليل المالي لكي تستطيع المؤسسة معرفة الوضع الحالي والتنبؤ بالمستقبل .
- ضرورة إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق النظام المالي المحاسبي .
- نظرا لفاعلية قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء النقدي للمؤسسة فعلى المؤسسات إعدادها والتركيز على المعلومات التي تقدمها لاتخاذ القرارات المناسبة
- العمل على عقد ندوات ودورات لتطوير قدرات الموظفين على التحليل المالي في مجال التنبؤ بالفشل لتوعيتهم و تدريبهم على كيفية استخدام هذه الأساليب للتنبؤ بالفشل.

رابعا : أفاق الدراسة

- دور قائمة التدفقات النقدية في التنبؤ بالفشل المالي.
- استخدام قائمة التدفقات النقدية كأداة لتفعيل السوق المالي وترشيد القرار الاستثماري
- تطوير نماذج للتنبؤ بالفشل المالي بما يتناسب مع البيئة الاقتصادية الجزائرية

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

أ /الكتب :

1-محمد مطر 'مبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2007.

2-جاك كاثي وآخرون، ترجمة على احمد كاجمي وإبراهيم ولد محمد خال، نظرية المحاسبة،دار المريخ ، الرياض،2010.

3-كمال الدين مصطفى الدهراوي، مبادئ المحاسبة المتوسطة وفقا للمعايير المحاسبة المالية،المكتبة الجامعية الحديثة،مصر،2007.

4-محمد أبو نصار و جمعة حميدات ،معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن،2008.

5-محمد قاسم خصاونة، أساسيات الإدارة المالية،الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع،عمان ، الأردن،2011،ص 32.

6-مصطفى يوسف كافي وآخرون،مبادئ المحاسبة المالية،الطبعة الأولى ،مكتبة المجتمع العربي،عمان الأردن،2012

7-إلياس بن ساسي،يوسف قريشي،التسيير المالي،دروس وتطبيقات، الطبعة الأولى،دار وائل للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،2006،ص204.

8-مفلح عقل،مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي ' الطبعة الثانية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2000،ص326.

9-محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الإئتماني، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2003.

10-أحمد حلمي جمعة،نظرية المحاسبة المالية-النموذج الدولي الجديد-الطبعة الأولى،دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان،2010.

11-محمد الجاموس،قائمة التدفق النقدي،مجلة المداخل الرئيسية لتطوير نظام المعلومات ،جامعة دمشق ،سوريا،العدد الأول2008.

12-محمد علي وهدأن وآخرون،المحاسبة عن التدفقات النقدية' القاهرة، 2009.

13-عدنان تايه ألنعيمي وآخرون،الإدارة المالية النظرية التطبيق،الطبعة الأولى،دار المسير للنشر والتوزيع،عمان،2007،ص82

عبد الحكيم كراجة وآخرون،الإدارة والتحليل المالي،الطبعة الثانية،دار الصفاء،عمان ،2006. 14-

15-منير شاكر محمد ، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي:مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2005 .

16- ثناء القباني ، تطبيقات محاسبة استخدام الحاسب، الدار الجامعية ،2003.

17- حميدان، جمعة.خداش، حسام، محاسب عربي قانوني معتمد،الورقة الثانية /المحاسبة،الاردن، عمان ،2013.

18- نور، عبد الناصر إبراهيم،إبراهيم،المحاسبة المتوسطة، دار المسير للنشر والتوزيع، عمان ،2011.

19- الفداغ- فداغ-المحاسبة المتوسطة- دار الوراق للنشر والتوزيع- الطبعة الثانية- 2002-ص 216.

20- حماد -طارق - التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل -الدار الجامعية-2002-ص305

21- علي شاهين وجهاد مطر ،نموذج مقترح للتنبؤ تغيير المنشات المصرفية العاملة في فلسطين (دراسة تطبيقية)، مجلد النجاح للأبحاث (علوم إنسانية)مجلد25(4)غزة فلسطين ،2011.

22- [1]نبيل عبد السلام شاكر ، الفشل المالي للمشروعات ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ص13.

23- حيدر عباس عبد الله الجنادي ، الأسواق المالية و الفشل المالي ، طبعة 01،دار الأيام للنشر و التوزيع ، عمان الأردن ،2016،ص156.

24 -أموري هادي كاظم ألحسناوي ، طرق القياس الاقتصادية ، الطبعة 01، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، 2002.

25-علي عبد الرحيم ،يوسف العدلي ، محمد العظمة ، أساسيات التكاليف و المحاسبة الإدارية ، الطبعة الأولى ،منشورات ذات السلاسل ، الكويت ،1990،ص69.

26- كمال الدين الدهراوي ، عبد الله الهلال، المحاسبة المتوسطة، مدخل نظري تطبيقي، الاسكندارية، الدار الجامعية، 1999.

27- محمد مطر وموسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والإفصاح،طبعة ثانية،دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن،2008.

28- :طارق عبد العال حماد -تحليل القوائم المالية) لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان- (الدار الجامعة لنشر وتوزيع – الإسكندرية،2006.

29- غالب شاكر بحيت ، استخدام نموذج sherrod للتنبؤ بالفشل المالي ، دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، 2009-2013 مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية و الإدارية ،العدد19 ، جامعة وسط العراق 2015، ص 197.

ب/ **المذكرات و الأطروحات:**

1- سوزان عطا درغام، العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقا للمعيار المحاسبي الدولي (07) ،رسالة ماجستير،الجامعة الإسلامية،غزة،2008.

2-عبد الناصر شحاتة السيد أحمد،الأهمية النسبية للنسب المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح من وجهة نظر محللي الإئتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحللي الأوراق المالية في بورصة عمان،رسالة ماجستير،جامعة الأردنية،عمان،2008'ص5.

3-صابور أحمد، علواش الو ناس،إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق النظام المالي المحاسبي ومدى تطابقها للمعيار السابع، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،تخصص محاسبة، جامعة المدية،2016.

4-حزاج رزيقة، إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق النظام المحاسبي المالي ومدى مطابقته لمعيار المحاسبة الدولية، مذكرة ماستر،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، 2012.

5- بن خليفة حمزة،دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة،تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير،تخصص محاسبة ،جامعة محمد خيثر،بسكرة.

6- سالمي محمد الدينوري-قائمة التدفقات النقدية في ظل إعنماد الجزائر على معايير المحايبة الدولية-رسالة ماجستير كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والتجارة-جامعة باتنة-2008.

7-محمد امين خنيوة-فعالية إدارة التدفقات النقدية من خلال أدوات السوق النقدي-رسالة ماجستير-جامعة منتوري-قسنطينة-الجزائر-2008.

8- زينة شنوف ، دراسة فعالية النسب المالية في تشخيص ظاهرة الفشل ، دراسة عينة من الشركات الخدماتية لولاية ورقلة للفترة 2009-2013، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، سنة 2015.

9-هلا بسام عبد الله الغصين ،استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات دراسة تطبيقية عن قطاع المقاولات في قطاع غزة ، مذكرة لاستكمال متطلبات ماجستير في إدارة الأعمال ، كلية التجارة ، جامعة الإسلامية ، غزة ، سنة 2004، ص 21.

-10دعاء محمد زايدة،التسهيلات الائتمانية المتغيرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني ،دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في غزة ،رسالة ماجستير قسم المحاسبة و التمويل ، الجامعة الإسلامية غزة.

11- عزت هاني عزت أبو شهاب ، مدى فاعلية نموذج كيدا للتنبؤ بالفشل المالي في شركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان ، ماجستير كلية الأعمال ، جامعة الشرق الأوسط، حزيران 2018،ص09.

12-رضوان باصور ، استخدام التحليل المالي في التنبؤ المالي للمؤسسة ،مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، تخصص مالية محاسبة ، جامعة المدية 2009/2008.

13-فيصل كيوص،دور النسب المالية في تحليل و التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية ورقلة ،مذكرة ماستر أكاديمي في علوم التسيير ، تخصص مالية مؤسسة ،جامعة ورقلة 2018/2017.

14- زوبيدي بوبكر الصديق ، تطبيق أدوات الفشل المالي ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية كمية ، جامعة ورقلة ، 2017/2016،ص،ص،ص،12،13،14.

15- ليلي تريكي ، قياس الأداء المالي والتنبؤ بالفشل دراسة حالة مطاحن بن حمادي برج بوعريريج ،مذكرة شهادة الماستر في العلوم التجارية ، تخصص محاسبة وتدقيق ،جامعة محمد بو

16-عمار بن مالك ،المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء دراسة حالة شركة اسمنت السعودية ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير ، تخصص إدارة مالية ، جامعة قسنطينة ،2011/2010.

17- سليم عماري ،دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل للشركات –دراسة حالة عينة من الشركات المدرج في سوق الكويت للأوراق المالية ،مذكرة ماجستير في العلوم التجارية ، تخصص مالية كمية ،جامعة ورقة ،2015/2014.

18- عبد الجبار جبر الجياشي ،دور القائم المالية المعدلة بالقوة الشرائية العامة في التنبؤ بالفشل المالي ، مذكرة شهادة ماجستير ،جامعة القادسية ،2017،ص77.

19-خير الدين قريشي ،دور المعلومات المحاسبية الفصح عنها وفق النظام المحاسبي في التنبؤ بخطر الافلاس ، ماجستير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ،2012،ص3.

20-بلال مترني ، أهمية الاتجاهات حديثة في التحليل المالي في التنبؤ بالوضعية المالية للمؤسسة دراسة حالة فرع انتيبوتيكال _صيدال المدية _مذكرة ماستر تخصص محاسبة ،جامعة المدية ،2018،ص ص 55-56.

21- عماري سليم ، دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل للشركات –دراسة حالة عينة من الشركات المدرجو في سوق الكويت للأوراق المالية ، مرجع سابق ،ص 60.

ج/المجلات :

قائمة المراجع

1-امال نوري محمد،مدى تناغم أدوات التحليل المالي مع محتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية . مجلة كلية العلوم الإقتصادية ،جامعة بغداد ، العراق،2013.

2-حسين أحمد الدحدوح،دراسة تحليلية لمحتوى المعلومات لقائمة التدفقات النقدية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية وقانونية، مجلد 24، العدد الثاني ، دمشق، 2011، ص

3-عدنان تايه ألنعيمي وآخرون،الإدارة المالية النظرية التطبيق،الطبعة الأولى،دار المسير للنشر والتوزيع،عمان،2007،ص82

4- وحيد محمود وسيف يوسف عبد الرزاق محمد الوتار، استخدام أساليب للتحليل في التنبؤ لفشل شركات المساهمة الصناعية ، دراسة عينة من شركات المساهمة الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، مجلة تنمية الرافدين ، العدد 100، مجلد 32،كلية الإدارة و الاقتصاد ، جامعة الموصل 2010.

5- عباس علوان حبر الجياشي ،نموذج شيرود للتنبؤ بالفشل المالي للمصارف التجارية الخاصة في العراق ،مجلة جامعة بابل ، المجلد 26، العدد1.

6-زهراء صالح الخياط ، استخدام نموذج sherrord للتنبؤ بفشل المصارف ، مجلة تنمية الرافدين ، المجلد 36، العدد 115، 2014، ص 14.

7- سامح محمد لطفي سعودي ،دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بمخاطر التعثر المالي ، جامعة قناة السويس ، كلية التجارة السويس،مجلة المدير الناجح سنة2007.

8-احمد رجب عبد المالك ،المدخل التحليلي بقوائم المالية المنشورة كأداة للتنبؤ بالتعثر المالي للشركات المسجلة في سوق المال المصري دراسة تطبيقية ، مجلة البحوث التجارية المعاصر ، سوهاج ، كلية التجارة ، المجلد26،العدد2،سنة 2012،ص66.

9-[1]محمد أبركان ،محمد سفير ، التنبؤ بالفشل المالي باستخدام نموذج التمان وكيدا ، مجلة الاقتصاد الجديد ، المجلد 11،العدد 1الجزء2،سنة 2020.

10- زهرة حسن ألغامدي،السيد علي خلف ألركابي ، أهمية النسب المالية في تقويم الأداء _دراسة ميدانية ، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية ، بغداد ، العدد 63،سنة2007.

11- عبد الشكور عبد الرحمان موسى الغرا ، أهمية القوائم المالية في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات المساهمة الصناعية السعودية لصناعة الاسمنت _دراسة تحليلية على القوائم و التقارير المالية المنشورة للشركات الصناعية السعودية لصناعة الاسمنت باستخدام نموذج التمان ونموذج springate،مجلة الدراسات المالية والمحاسبة و الإدارية ،العدد السابع ، جوان 2017، السعودية ص 754.

12- سارة شباني ، دور محافظ الحسابات في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية _دراسة استطلاعية لعينة من المراجعين الخارجين _مذكرة شهادة الماستر في العلوم التجارية ، جامعة العربي بن مهيدي ، ام البواقي ،2017.

د الملتقيات :

1-بلعور سليمان وعلي بن طالب'بناء وتحليل جدول تدفقات الخزينة،الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد واليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبة الدولية،جامعة البليدة،16-17-18نوفمبر 2011،ص3.

هـ/مواقع الانترنت :

WWW.Infotechaccountants.IAS7- la dernier consente:22/05/2018 –p 12of 24

http[1]:/alphabeta.argaam.com/article/detail/19934(2020/6/12 تاريخ الاطلاع :

مراجع باللغة الاجنبية :

Edward I. AltmanK predicting financial distress of companies :1-revisiting the Z-score and Zeta .1model ،new york universithy ،2000 p8.

2-[1] Rachid lewis، david pendrill، advanced financial acciunting، 6th.ed financial times prentice_halli Inc p: 406.

قائمة الملاحق

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2017

CENTRE DD MEDEA

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2017	amort 2017	2017	2016
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Immobilisations corporelles					
Terrains		10 034 098,58		10 034 098,58	10 034 098,58
Agencements et aménagements de terrains		64 247 002,37	45 294 554,19	18 952 448,18	20 158 956,20
Constructions (Batiments et ouvrages		519 898 533,88	132 983 668,13	386 914 865,75	374 936 542,50
Installations techniques, matériel et outillage		23 160 683 149,68	12 278 477 386,64	10 882 205 763,04	10 278 901 064,45
Autres immobilisations corporelles		1 830 666 949,01	814 654 509,04	1 016 012 439,97	969 477 766,94
Immobilisations en cours		3 152 120 270,34		3 152 120 270,34	2 704 850 404,33
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		28 737 650 003,86	13 271 410 118,00	15 466 239 885,86	14 358 358 833,00
ACTIF COURANT					
Créances et emplois assimilés					
Clients		3 683 823 400,32	297 069 547,26	3 386 753 853,06	3 341 759 424,48
Stocks et encours		1 140 450,99		1 140 450,99	1 214 450,99
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		13 543 125,37		13 543 125,37	22 146 255,14
Impôts		32 267 090,40		32 267 090,40	66 099 317,12
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		209 928 674,71	14 777 554,10	195 151 120,61	179 639 413,08
TOTAL ACTIF COURANT		3 940 702 741,79	311 847 101,36	3 628 855 640,43	3 610 858 860,81
TOTAL GENERAL ACTIF		32 678 352 745,65	13 583 257 219,36	19 095 095 526,29	17 969 217 693,81

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2017

CENTRE DD MEDEA

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2017	2016
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		609 178 902,10	609 178 902,10
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		0,00	134 446 317,68
compte de liaison**		10 565 442 810,68	9 616 814 891,82
TOTAL CAPITAUX PROPRES		11 174 621 712,78	10 360 440 111,60
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		87 885 576,56	81 608 756,36
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		3 275 312 692,52	3 212 626 305,60
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		3 363 198 269,08	3 294 235 061,96
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		1 196 785 654,52	1 463 056 142,42
Impôts		51 003 669,04	47 450 984,22
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		3 309 486 220,87	2 804 035 393,61
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		4 557 275 544,43	4 314 542 520,25
TOTAL GENERAL PASSIF		19 095 095 526,29	17 969 217 693,81

SOCIETE Sociétéó Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2017

CENTRE DD MEDEA

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Définitif

	note	2017	2016
Ventes et produits annexes		4 389 603 115,27	4 263 861 229,10
Subvention d'exploitation		0,00	
Variations stocks produits finis et en cours		0,00	
I - Production de l'exercice		1 791 165 141,67	2 058 448 356,68
Achats consommés		- 33 831 956,42	- 62 286 929,92
Services extérieures et autres consommations		- 507 101 338,60	- 454 555 148,44
II - Consommation de l'exercice		- 1 429 061 831,70	- 1 245 022 509,78
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		362 103 309,97	813 425 846,90
Charges de personnel		- 969 571 190,28	- 837 813 902,26
Impôts, taxes et versements assimilés		- 82 680 364,43	- 76 831 430,27
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 690 148 244,74	- 101 219 485,63
Autres produits opérationnels		168 699 050,42	138 824 771,08
Autres charges opérationnelles		- 159 459,43	- 168 751,05
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 868 343 714,45	- 809 392 324,51
Reprise sur pertes de valeur et provisions		184 290 678,79	6 539 689,81
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 1 288 245 235,72	- 860 109 819,20
Charges financières		- 9 863 845,99	- 5 558 493,91
Prestations reçues frais financiers		- 1 648 901,88	- 5 674 382,64
VI - RESULTAT FINANCIER		- 11 512 747,87	- 11 232 876,55
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 1 299 757 983,59	- 871 342 695,75
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		4 742 592 844,48	4 409 225 689,99
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 6 042 350 828,07	- 5 280 568 385,74
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 1 299 757 983,59	- 871 342 695,75
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		- 82 583 546,31	- 94 693 718,90
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 1 299 757 983,59	- 871 342 695,75

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz

EXERCICE 2018

CENTRE DD MEDEA

DATE 43578.438576389104

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2018	amort 2018	2018	2017
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Immobilisations corporelles					
Terrains		10 034 098,58		10 034 098,58	10 034 098,58
Agencements et aménagements de terrains		69 973 332,00	46 628 313,95	23 345 018,05	18 952 448,18
Constructions (Batiments et ouvrages		572 238 896,27	144 905 550,72	427 333 345,55	386 914 865,75
Installations techniques, matériel et outillage		25 634 716 151,44	12 990 716 597,44	12 643 999 554,00	10 882 205 763,04
Autres immobilisations corporelles		2 110 397 899,29	944 754 506,41	1 165 643 392,88	1 016 012 439,97
Immobilisations en cours		1 401 445 706,58		1 401 445 706,58	3 152 120 270,34
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		29 798 806 084,16	14 127 004 968,52	15 671 801 115,64	15 466 239 885,86
ACTIF COURANT					
Créances et emplois assimilés					
Clients		2 963 886 226,68	281 012 961,37	2 682 873 265,31	3 386 753 853,06
Stocks et encours		1 934 100,99		1 934 100,99	1 140 450,99
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		23 528 374,43	1 899 396,95	21 628 977,48	13 543 125,37
Impôts		63 429 365,75		63 429 365,75	32 267 090,40
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		113 645 900,09	1 087 441,64	112 558 458,45	195 151 120,61
TOTAL ACTIF COURANT		3 166 423 967,94	283 999 799,96	2 882 424 167,98	3 628 855 640,43
TOTAL GENERAL ACTIF		32 965 230 052,10	14 411 004 768,48	18 554 225 283,62	19 095 095 526,29

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2018

CENTRE DD MEDEA **DATE** 43899.397858796176

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2018	2017
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		609 178 902,10	609 178 902,10
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		0,00	0,00
compte de liaison**		11 207 980 443,33	10 565 442 810,68
TOTAL CAPITAUX PROPRES		11 817 159 345,43	11 174 621 712,78
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		92 300 488,76	87 885 576,56
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		3 825 382 556,07	3 275 312 692,52
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		3 917 683 044,83	3 363 198 269,08
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		575 542 771,46	1 196 785 654,52
Impôts		52 558 873,82	51 003 669,04
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		2 191 281 248,08	3 309 486 220,87
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		2 819 382 893,36	4 557 275 544,43
TOTAL GENERAL PASSIF		18 554 225 283,62	19 095 095 526,29

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2018

CENTRE DD MEDEA **DATE** 43899.40034722211

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Définitif

	note	2018	2017
Ventes et produits annexes		4 997 104 574,49	4 389 603 115,27
Subvention d'exploitation		0,00	
Variations stocks produits finis et en cours		0,00	
I - Production de l'exercice		2 145 798 607,36	1 791 165 141,67
Achats consommés		- 62 671 652,77	- 33 831 956,42
Services extérieures et autres consommations		- 364 605 221,13	- 507 101 338,60
II - Consommation de l'exercice		- 1 299 812 684,81	- 1 429 061 831,70
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		845 985 922,55	362 103 309,97
Charges de personnel		- 941 875 481,88	- 969 571 190,28
Impôts, taxes et versements assimilés		- 95 107 502,31	- 82 680 364,43
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 190 997 061,64	- 690 148 244,74
Autres produits opérationnels		169 738 070,32	168 699 050,42
Autres charges opérationnelles		- 618 716,43	- 159 459,43
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 1 050 655 839,35	- 868 343 714,45
Reprise sur pertes de valeur et provisions		66 784 472,97	184 290 678,79
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 1 005 749 074,13	- 1 288 245 235,72
Charges financières		- 455 996,73	- 9 863 845,99
Prestations reçues frais financiers		0,00	- 1 648 901,88
VI - RESULTAT FINANCIER		- 455 996,73	- 11 512 747,87
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 1 006 205 070,86	- 1 299 757 983,59
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES		5 233 627 117,78	4 742 592 844,48
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES		- 6 239 832 188,64	- 6 042 350 828,07
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 1 006 205 070,86	- 1 299 757 983,59
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00	- 82 583 546,31
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 1 006 205 070,86	- 1 299 757 983,59

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz

EXERCICE 2019

CENTRE DD MEDEA

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	not	brut 2019	amort 2019	2019	2018
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Immobilisations corporelles					
Terrains		10 034 098,58		10 034 098,58	10 034 098,58
Agencements et aménagements de terrains		75 461 600,00	48 170 458,15	27 291 141,85	23 345 018,05
Constructions (Batiments et ouvrages		572 238 896,27	156 827 433,33	415 411 462,94	427 333 345,55
Installations techniques, matériel et outillage		26 763 644 708,13	13 740 173 274,62	13 023 471 433,51	12 643 999 554,00
Autres immobilisations corporelles		2 193 868 637,69	999 015 364,35	1 194 853 273,34	1 165 643 392,88
Immobilisations en cours		1 178 611 484,68		1 178 611 484,68	1 401 445 706,58
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		30 793 859 425,35	14 944 186 530,45	15 849 672 894,90	15 671 801 115,64
ACTIF COURANT					
Créances et emplois assimilés					
Clients		2 805 861 672,41	194 428 198,16	2 611 433 474,25	2 682 873 265,31
Stocks et encours		977 850,99		977 850,99	1 934 100,99
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		31 765 146,56	7 375 365,66	24 389 780,90	21 628 977,48
Impôts		46 805 713,59		46 805 713,59	63 429 365,75
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		104 771 186,66	1 074 838,02	103 696 348,64	112 558 458,45
TOTAL ACTIF COURANT		2 990 181 570,21	202 878 401,84	2 787 303 168,37	2 882 424 167,98
TOTAL GENERAL ACTIF		33 784 040 995,56	15 147 064 932,29	18 636 976 063,27	18 554 225 283,62

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2019

CENTRE DD MEDEA

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2019	2018
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		609 178 902,10	609 178 902,10
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		- 10 201 486,06	0,00
compte de liaison**		11 487 292 354,69	11 207 980 443,33
TOTAL CAPITAUX PROPRES		12 086 269 770,73	11 817 159 345,43
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		98 725 220,81	92 300 488,76
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		4 017 835 667,44	3 825 382 556,07
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		4 116 560 888,25	3 917 683 044,83
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		775 309 444,31	575 542 771,46
Impôts		55 538 967,81	52 558 873,82
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		1 603 296 992,17	2 191 281 248,08
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		2 434 145 404,29	2 819 382 893,36
TOTAL GENERAL PASSIF		18 636 976 063,27	18 554 225 283,62

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2019

CENTRE DD MEDEA

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Définitif

	note	2019	2018
Ventes et produits annexes		4 909 295 145,57	4 997 104 574,49
Production immobilisée		3 988 328,64	0,00
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice		1 815 640 037,08	2 145 798 607,36
Achats consommés		- 82 436 323,03	- 62 671 652,77
Services extérieures et autres consommations		- 389 672 566,72	- 364 605 221,13
II - Consommation de l'exercice		- 1 391 762 250,72	- 1 299 812 684,81
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		423 877 786,36	845 985 922,55
Charges de personnel		- 1 161 074 364,78	- 941 875 481,88
Impôts, taxes et versements assimilés		- 92 248 457,43	- 95 107 502,31
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 829 445 035,85	- 190 997 061,64
Autres produits opérationnels		193 798 862,09	169 738 070,32
Autres charges opérationnelles		- 8 268 953,29	- 618 716,43
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 1 058 455 822,17	- 1 050 655 839,35
Reprise sur pertes de valeur et provisions		213 064 559,98	66 784 472,97
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 1 489 306 389,24	- 1 005 749 074,13
Charges financières		- 176 697,39	- 455 996,73
VI - RESULTAT FINANCIER		- 176 697,39	- 455 996,73
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 1 489 483 086,63	- 1 006 205 070,86
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES		5 320 146 896,28	5 233 627 117,78
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES		- 6 809 629 982,91	- 6 239 832 188,64
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 1 489 483 086,63	- 1 006 205 070,86
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 1 489 483 086,63	- 1 006 205 070,86